النشاط الزراعي ومشاريع الري في لواء الديوانية

١٩٤٥ - ١٩٥٨

الأستاذ المساعد الدكتور
محمد صالح حنيورالزيادي
جامعة القادسية ـ كلية التربية

النشاط الزراعي ومشاريع الري في لواء الديوانية ١٩٤٥ـ ١٩٥٨

الأستاذ المساعد الدكتور
محمد صالح حنيورالزيادي
جامعة القادسية ـ كلية التربية

المقدمة:

يعد النشاط الزراعي واحداً من المواضيع المهمة في لواء الديوانية الا انه لم ينل النصيب الكافي من اهتمام الباحثين في مجال كتابة التاريخ المحلي، والتي اقتصرت دراساتهم على الجوانب السياسية بينما لم تنل الجوانب الاقتصادية - لاسيما الزراعة - اهتماماً كبيراً. ولهذا تنفرد هذه الدراسة الى القاء الضوء على النشاط الزراعي في لواء الديوانية الذي من خلاله سنتعرف على الواقع المعاشي الذي عاشه ابناء هذا اللواء ومدى تأثرهم وقابليلتهم في تجارة الكثير من المعضلات التي واجهت واقعهم الاقتصادي.

يعود اختيارموضوع "النشاط الزراعي ومشاريع الري في لواء الديوانية ١٩٤٥-١٩٥٨." الى عوامل عديدة، دفعت الباحث نحوه وبلورة فكرته. ومنها ان الخوض في هذا الموضوع يعد تفرداً في دراسته والعامل الثاني هو العامل الذاتي، إذ إن الباحث من ابناء مدينة الديوانية فالواجب يحتم عليه بهذا الجهد المتواضع اعتزازاً بالمكان الذي عاش فيه، لذا كان لهذا العامل أثره في اختيار الموضوع.

تقع الدراسة في ثلاثة محاور، تناول المحور الأول "النشاط الزراعي في الديوانية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥" الذي شمل دراسة القطاع الزراعي قبل واثناء تلك الحرب والتي كان لها تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية في العراق بشكل عام والزراعة بشكل خاص، أما المحور الثاني فكان بعنوان: النشاط الزراعي وتنامي الثروة الحيوانية واستصلاح الأراضي الذي تناول توزيع النشاط الزراعي على أقضية ونواحي اللواء ومن ثم الصادرات الزراعية والثروة الحيوانية الى جانب استصلاح الأراضي والقضايا الضريبية،أما المحور الثالث كان بعنوان: تطور مشاريع الري في لواء الديوانية، وعرضت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال تقويم الحقائق، والمادة التاريخية التي ضمنتها مباحث الدراسة.

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة ومتعددة تأتي في مقدمتها الوثائق غير المنشورة المحفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق في بغداد والوثائق المحفوظه في المكتبات الأهلية التي ضمت مجموعة من الملفات تناولت تطورالنشاط الاقتصادي ومنها الزراعي الى جانب الوثائق المنشورة لاسيما تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية السنوية التي دأبت الوزارة على اصدارها خلال مدة الدراسة، والمجموعات الاحصائية التي أصدرتها وزارة الاقتصاد للأعوام ١٩٣٩-١٩٥٨، كما اعتمدت الدراسة على بعض الرسائل والأطاريح الجامعية ومنها "تاريخ الصحافة الموصلية ١٩٢٦-١٩٥٨" للباحث وائل علي أحمد النحاس. كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من الكتب العربية والمعربة والكتب الاجنبية والمجلات والمقابلات الشخصية سنجدها في ثنايا الدراسة.

أولاً: الواقع الزراعي في لواء الديوانية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.

احتل النشاط الزراعي في لواء الديوانية أهمية أكثر من شؤونه الإقتصادية الأخرى بوصفها مصدراً لرخائه، إذ يعتمد ٨٠٪ من مجموع سكانه في معيشتهم عليها بصورة مباشرة أوغير مباشرة(١)، لاسيما إذا عرفنا أن قطاعي الصناعة والتجارة يعتمدان على المنتجات الزراعية والحيوانية، ومعنى هذا أن الزراعة تمثل الحرفة الرئيسة لشريحة واسعة من أبناء اللواء(٢).

ويعد الموقع الجغرافي عنصراً طبيعياً وفعالاً لكونه عاملاً أساسياً في ولوج مؤثرات الموقع الفلكي، لاسيما الموقع بالنسبة لدوائر العرض بوصفه ضابطاً طبيعياً يسهم في تقرير الظروف المناخية لتلك المنطقة وعلى هذا الأساس يقع لواء الديوانية بين دائرتي عرض ٨ َ٣١ و٢١ َ٣٢ شمالاً وخطي طول ٢٥ ٤٤ و٤٦ ٤٥ شرقاً وقد حدد موقع اللواء نوع المناخ السائد فيه ومن ثم النشاطات الاقتصادية لسكانه لاسيما الزراعة منها(٣)، وبهذا نجد ان للمناخ أثره الفعال على الواقع الزراعي في اللواء، إذ ترتفع فيه درجات الحرارة وهومايوفر الجو المناسب لزراعة الرز، الا إن إرتفاع الحرارة وقلة الأمطار أدى الى عدم التعويل في قيام زراعة ديمية، ولهذا كانت المساحة الزراعية قبل سنة ١٩١٣ ليست ذات أهمية(٤).

تمتد أراضي اللواء طولياً من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي بمسافة (١٤٠) كم، بينما عرضها أكثر من (١٠٠) كم، ويبلغ امتدادها الأسي نحو (٩٥) كم. وهي تحتل موقعاً

جغرافياً - ادارياً يتوسط منطقة الفرات الأوسط ضمن نطاق سهل العراق الرسوبي ويحادد اللواء إدارياً من الشمال ألوية الحلة ومن الجنوب السماوة ومن الشرق الناصرية والكوت ومن الغرب النجف الاشرف[٥].

وترجع أهمية هذه المنطقة إلى خصوبة أراضيها ووفرة المياه فيها، وملاءمة مناخها للزراعة، وهوالأمر الذي انعكس ايجابياً على كمية الإنتاج فيها الى جانب توفر الأسواق وموقعها الاستراتيجي وسط العراق، وهوما جعلها من أكبر الأسواق للمنتجات الزراعية التي تنتج في اللواء، ويؤكد التاريخ ان نظام الري المستديم قد عرف في هذه المنطقة، الا إن الزراعة أهملت وتدهورت حتى وصلت الى الحالة التي نراها الآن[٦]. ولهذا نجد ان سكان اللواء قد اعتمدوا بالدرجة الأساس على هذه الحرفة، التي كانت بدائية في أدواتها (بسبب جهل وأمية الفلاح) وبسبب افتقاره الى الحافز لتحسين أرضه فيما يؤمن فيه الملاك لنفسه المنافع[٧].

وتأتي أهمية هذه النشاط من ان تربة لواء الديوانية تصنف بأنها تربة مزيجية ومثل هذه التربة نجدها تحتل الأراضي الواقعة على ضفتي نهر الشنافية وأبو رفوف التي تصلح لزراعة محاصيل الحنطة والشعيروالسمسم والبساتين والخضروات، الى جانب التربة المزيجية هناك التربة الطينية والتي تشكل معظم أراضي اللواء وهي تصلح لزراعة المحاصيل الحقلية بأنواعها ومثل هذه التربة نجدها في نواحي المهناوية والصلاحية وغماس، فيما تتركز تربة الأهوار غير الصالحة للزراعة الممزوجة بالرمال وتتمثل هذه التربة في أهوار ابن نجم وهور الله وراكال وهور الدلمج وهناك التربة الصحراوية وتربة الكثبان الرملية غيرالصالحة للزراعة أيضاً [٨]. والجدول الآتي يبين تبويب الأراضي عام ١٩٣٠ بحساب الكيلو مترات.

جدول رقم (١)

اللواء	مجموع مساحة الأراضي بالدونم	الأراضي المزروعة بالدونم المنطقة المروية		الاراضي القابلة للزراعة بالدونم	مجموع الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة بالدونم
		اراض تسقى بالقنوات	اراض تسقى بالمضخات		
االديوانية	٨٣،٠٠٠	٣،٧٧٠	٢،١٨٠	٥،٥٢٠	١١،٤٧٠

وبلغت مساحة قطع الأراضي في لواء الديوانية عام ١٩٣٠ هي كالآتي. من ١-١٠٠٠ دونم (٨،٣٧٨) دونم ومن ٥٠٠-١٠٠٠ دونم (١٥٥) ومن ١٠٠٠ فما فوق (٦٩)[٩].

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية تأثرالإقتصاد العراقي بعامة والديواني بخاصة، وأدى

ذلك الى إرتفاع أسعارالبضائع خلال عام واحد من الحرب ١٩٣٩ - ١٩٤١ وساءت الأوضاع المعيشية وإنتشر الفقر والبطالة بين الناس. ولاشك في ان النشاط الزراعي في مثل هذه الأحوال قد احتل أهمية بالغة في هذا المجال، بوصفه نشاطاً اقتصادياً اساسياً له من قوة التأثير مايسهم به وبدرجة كبيرة في التوزيع المكاني للسكان وتباين كثافتهم(١٠).

وهكذا مثلت الزراعة الحرفة الرئيسية لشريحة واسعة من سكان اللواء ممثلة بالسكان الريفيين الذين بلغ عددهم نحو(٥٦٣،٣٥٣) نسمة، وبنسبة (٤٧،١٪) من اجمالي السكان في اللواء(١١). يعملون في أراضي زراعية صنفت الى الأصناف الآتية: أ- الأراضي المملوكة ملكاً صرفاً (١٢) ٢- الأراضي الأميرية(١٣) وهي بدورها على ثلاثة أصناف: أ- الأراضي الأميرية الصرفة(١٤) ب- الأراضي المفوضة بالطابو(١٥) ج- الأراضي الممنوحة باللزمة(١٦) ١- الأراضي الموقوفة(١٧) والأراضي المتروكة(١٨) والأراضي الموات(١٩).

تميز لواء الديوانية بكونه منطقة زراعية قبل كل شئ،إذ يضم مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إذ تبلغ مساحة اللواء (١٥،٠٨٦كم٢) كم٢ أي مايعادل (٦،٠٢٤،٤٠٠) دونم ويبلغ مجموع مساحة الملكيات(٢٠) والوحدات الزراعية الواقعة فيه (٢،٥٣٢،٢٩١) دونم بينها (٣١٨،٤٨١) دونم غير قابلة للزراعة، وتؤلف الأراضي الممنوحة باللزمة (٧٦،٢٪) منها والأراضي الأميرية الصرفة(١٢،٩٪)، والأراضي المفوضة بالطابو (١٠،٦٪) أما الأراضي التي لم تعلن تسويتها فإنه لاتبلغ سوى (٠،٣٪)(٢١). والجدول الآتي يبين أصناف الأراضي القابلة وغير القابلة للزراعة في لواء الديوانية.

جدول رقم (٢)

أصناف الاراضي	المساحة دونم	النسبة المئوية %
الواقعة ضمن الملكيات والوحدات الزراعية	٢٥٣٢٢٩١	٩٩
القابلة للزراعة	٢٢١٣٨١٠	٨٧،٤
غيرالقابلة للزراعة	٣١٨٤٨١	١٢،٦
المفوضة بالطابو	٢٦٩٣١٠	١٠،٦
الممنوحة باللزمة	١٩٢٩٢١٦	٧٦،٢
الأميرية الصرفة	٣٢٦٤٦٦	١٢،٩
المملوكة(ملك صرف)	٧٢٠٠	٠،٣
التي لم تعلن تسويتها	٢،٥٣٢،٢٩١	١٠٠،٠(٢٢)

وبلغت مساحة الأراضي عدا الأميرية الزراعية الصرفة والتي لم تعلن تسويتها (٢١٩٨٦٢٥) دونم وهي موزعة الى (٢٤،٧٠٢) ملكية، وذلك بمعدل قدره (٨٩) دونم للملكية الواحدة، ويختلف هذا المعدل من ناحية لأخرى كما أشارت نتائج التعداد الى إنه

يوجد في لواء الديوانية (٢٣،٩٠١) ملكية ووحدة زراعية بلغ مجموع مساحاتها (٢،٥٣٢،٢٩١)، وذلك بمعدل قدره (١٠١،٧) دونم. وتنتشر الملكيات والوحدات الزراعية الكبيرة في ناحيتي الحمزه والشنافية،إذ بلغ معدل الواحدة منها فيهما (٤٧٢٤،٦) و(٣٧٥٤،٩) دونم على التوالي. أما أصغر معدل لمساحات الملكيات والوحدات الزراعية، فكان في كل من ناحيتي القادسية والعباسية،إذ بلغ فيهما (١٥،٦) دونم و(٢٧،٥) دونم على التوالي، كما يوجد (٢،٩٨٣) ملكية ووحدة زراعية، بلغت مساحة الواحدة منها (٦٠) دونم أو أكثر و(١،٨٣٧) ملكية ووحدة زراعية تبلغ مساحة الواحدة منها (١٢٠) دونم أو أكثر. وإنه يوجد في لواء الديوانية (٣٣٧) ملكية زراعية تبلغ مساحة الواحدة منها (١٠٠٠) دونم أو أكثر، ويبلغ مساحة هذه الملكيات الكبيرة (٣٠٨،٨٩٠،١) دونم وعلى ذلك فان (١،٤٪) من أصحاب الملكيات الزراعية يمتلكون نحو (٥٩،٤٪) من مجموع مساحة الملكيات الزراعية ويبلغ مجموع مساحاتها (١،٧٣٥،٣٩٤) دونم وعلى ذلك فإن (١،٤٪) من أصحاب الملكيات الزراعية أو المتصرفين في الأراضي الأميرية الصرفة يملكون ويتصرفون بـ(٦٨،٥٪) من الأراضي الزراعية[٢٣].

ويمكن القول كان يشتغل في هذه الملكيات والوحدات الزراعية في لواء الديوانية **(٢٠١،١٢٠)** فلاحاً بما فيهم أصحاب الملكيات الزراعية أو الملتزمين وكان عدد الأشخاص الذين يعيلهم الفلاحون (لايشتغلون) (١٣٥،٧٠٨) شخص وكان عدد الفلاحين الذين يتقاضون حصة المحصولات الزراعية لقاء إشتغالهم في الوحدات الزراعية يبلغ (٦٤٧١٨) شخصاً وتسقى (٨٥،٤٪) من الأراضي القابلة للزراعة في لواء الديوانية بواسطة المضخات و(٣٨،٨٪) سيحاً[٢٤].

ونتيجة للأوضاع المأساوية عاش الفلاح الديواني حياة بائسة تمثلت في المساكن التي يعيش فيها من الطين فالمساكن الضيقة ذات الغرف المربعة التي تنتشر في جميع قرى اللواء تقريباً لتوفر التربة الطينية ويستخدم الطين بعد خلطه بالتبن وتخميره أوتحويله الى قوالب من اللبن، أما جذوع النخيل وسعفها والبواري التي تستعمل في بناء السقوف المسطحة في حين يستخدم لبناء السقوف الجملونية عمود خشبي يثبت بشكل أفقي على جدران متقابلين ويغطى بالبواري التي تنسدل منحدرة على الجدران وغالباً ماتستخدم مادة الطين في بناء سياج المسكن وكثيراً ماتثبت أغصان النخيل في أعلى سياج الطين لتحميه من عوامل

التعرية الذي تحدثها زخات المطر القوية، كما أستخدم القصب وسعف النخيل في بنائه أحياناً، أما أبواب هذه المساكن تصنع من مادة الخشب عادة غير أن الأبواب المصنوعة من الصفيح تستخدم في بعض الحالات (٢٥).وهناك نوع من المساكن هي الأكواخ التي امتازت بالبساطة وهو على شكل مستطيل لاتتجاوز مساحته ٥ في ٣ وهو عبارة عن غرفة واحدة تخلو من السياج الخارجي وعدم وجود النوافذ، فيما يكون الباب صغير جداً ، فيما تترك الحيوانات في العراء أوتبنى لها سقائف تقيها من أشعة الشمس لعدم توفر الحظائرالخاصة بها(٢٦).

أما الرعاة المستوطنون فهم منتشرون في المجالات الإروائية الموجودة في نواحي: آل بدير والحمزة والشنافية وهؤلاء يمتلكون أراضي زراعية والحقيقة هؤلاء يوازنون بين إنتاج المحاصيل الزراعية وتربية الحيوانات، فيما كانت مساكن هؤلاء موزعة من الطين لمن بقي في الأراضي الزراعية ومصنوعة من الشعر (خيام) بالنسبة للعوائل التي ترتحل الى بوادي اللواء(٢٧).

دفع هذا الوضع المأساوي الى هجرة أعداد كبيرة من سكان اللواء الى مركز المدينة ومناطق العراق نتيجة تقلص مساحات الاراضي الزراعية بسبب شحة الموارد المائية الزراعية واتساع ظاهرة التصحر وبالتالي تدني انتاجية الوحدة المساحية الزراعية،الامر الذي انعكس سلباً على الاوضاع المعيشية لسكان اللواء.

دفع هذا الأمراصحاب الملكيات والوحدات الزراعية الى اعتماد أواستخدام المكائن في الأعمال الزراعية، والجدول الآتي يبين عدد الملكيات والوحدات الزراعية التي بدأت باستخدام المكائن الزراعية خلال المدة ١٩٣٢-١٩٥٨.

جدول رقم (٣)

السنة التي خلالها استخدمت المكائن لأول مرة	عدد الملكيات والوحدات الزراعية	المتجمع الصاعد للملكيات والوحدات الزراعية التي تستخدم المكائن الزراعية	السنة التي خلالها استخدمت المكائن لأول مرة	عدد الملكيات والوحدات الزراعية	المتجمع الصاعد للملكيات والوحدات الزراعية التي تستخدم المكائن الزراعية
١٩٣٢	١	٦	١٩٤٦	١٣	٨٣
١٩٣٣	١	٧	١٩٤٧	٦١	١٤٤
١٩٣٤	٣	١٠	١٩٤٨	٢٣٠	٣٧٤
١٩٣٥	-	١٠	١٩٤٩	٨١٢	١١٨٦
١٩٣٦	٤	١٤	١٩٥٠	٣٥٦	١٥٤٢
١٩٣٧	-	١٤	١٩٥١	٦٢٩	٢١٧١

السنة التي خلالها استخدمت المكائن لأول مرة	عدد الملكيات والوحدات الزراعية	المتجمع الصاعد للملكيات والوحدات الزراعية التي تستخدم المكائن الزراعية	السنة التي خلالها استخدمت المكائن لأول مرة	عدد الملكيات والوحدات الزراعية	المتجمع الصاعد للملكيات والوحدات الزراعية التي تستخدم المكائن الزراعية
١٩٣٨	٦	٢٠	١٩٥٢	٦٣٥	٢٨٠٦
١٩٣٩	١	٢١	١٩٥٣	٩٥٤	٣٧٦٠
١٩٤٠	٢	٢٣	١٩٥٤	٥٨٥	٤٣٤٥
١٩٤١-١٩٤٢	-	٢٣	١٩٥٥	٩٠٦	٥٢٥١
١٩٤٣	٢	٢٥	١٩٥٦	٤٧٤	٥٧٢٥
١٩٤٤	١٥	٤٠	١٩٥٧	١٤١	٥٨٦٦
١٩٤٥	٣٠	٧٠	١٩٥٨	١٠٠	٥٩٦٦
			المجموع	٥٩٦٦	

ومن خلال استقراء الجدول أعلاه نجد انخفاض في عدد الملكيات والوحدات الزراعية وانخفاض المتجمع الصاعد قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي انعكس على القطاع الزراعي الذي بقي متأخراً من حيث الانتاجية للعامل الزراعي الواحد، ومن حيث التكنيك الزراعي، أو الأنواع المزروعة، وان أكثرية المعتمدين على الزراعة في معاشهم يعانون شظف العيش، والبطالة الكاملة أو الجزئية أو الموسمية، وانعكس تأخير القطاع الزراعي في عدم استغلال الأراضي الصالحة للزراعة التي وصلت نسبة المستغل منها فعلاً لاتزيد عن ربع الأراضي الصالحة للزراعة للاستغلال، الا اذا انتظم نظام الري والبزل، وتحسنت طرق الأنتاج الزراعي، وأدخلت المكائن الى الزراعة، وقضى على نظام تبوير الأراضي وادخلت الدورات الزراعية، وتحسنت البذور واستخدمت الأسمدة الكيميائية.

ويبدو ان الاشراف على الزراعة في لواء الديوانية قد ترك من قبل الملاكين الى السركيل[٢٨] الذين طغت سلطتهم في الريف،إذ كان الأمر يقضي بأن يعطى الفلاح الديواني حصة من الحاصل مقابل جهودة في الارض، وقد أختلفت هذه الحصة في الأراضي التي تروى سيحاً ولكنها تنخفض الى الثلث بعدما يجهزالشيخ أو الملاك البذور، وفي الأراضي التي تروى بالمضخات تنخفض حصة الفلاح فتصل الى ٧،٢ من المحصول وينطبق ذلك على بساتين التمور والفاكهة[٢٩]، وبالمقابل هناك فروض ثقيلة تحملها الفلاح الديواني هي تلك الضرائب التي تجبى منه لمصلحة السركال والإقطاعيين وتسمى بـ (البراطيل) والتسمية العامة لهذه الضرائب هي الدخل وأهمها (الكتابية والعلوية والشوباصية والكهوجية) وهذه الضرائب دالة على نفسها، وهي عبارة عن تكاليف يدفعها الملاك للكتابية وللسيد العلوي الذي يعقد الزيجات ولحرس الحقل أو البيدر والى جانب تكاليف قهوة المضيف (دار

الضيافة)وكان الفلاحون ملزمين بدفع جزء من هذه التكاليف الى الملاك أو رئيس العلاقة الزراعية، وتصل قيمتها الى مايعادل (٢٥كغم) عن كل ١٠٠كغم من تلك الحبوب التي يتقاضاها الفلاح[٣٠].

وعلى أية حال كان لهذا الأمرانعكاساته السلبية على الانتاج الزراعي وحيازة الفلاحين بخاصة والمجتمع الديواني بعامة،إذ أدى ذلك الى توزيع الأراضي توزيعاً غير عادل، ومكّن فئة قليلة من الملاكين من امتلاك مساحات شاسعة من الأراضي سواء باساليب قانونية، أو بإغراق الفلاحين بالديون، ومن ثم اخضاعهم وتحويلهم الى أجراء في أراضيهم، وقد ترك ذلك آثاراً سلبية على الزراعة تمثلت بترك مساحات واسعة من الأراضي دون استغلال وانخفاض انتاجية من استغل منها الأمر الذي انعكس على انخفاض المستوى المعاشي للفلاحين وتخلفهم الاجتماعي وأعاقة جهود الاستثمارية الحكومية من خلال منع أي مشروع لايتماشى مع المصالح الاقتصادية لكبار الملاك[٣١]، والى جانب ذلك أدى اهمال شبكات البزل وسوء استعمال المياه في الري الى انتشار الملوحة وقلة خصوبة التربة، فقد اصبحت مشكلة الملوحة مشكلة في مدة وجيزة منذ ان بدأ استخدام التوسع بالري عام ١٩٤٥، أصبحت جميع الأراضي المروية سيحاً سبخة في العادة، الأمر الذي نشأ عنه انخفاض في مقدار الحاصل[٣٢].

وخلال ذلك وقف عدد من نواب الديوانية موقفاً واضحاً من القضايا والمشاكل التي واجهت االزراعة فقد كانت المصالح الزراعية في مقدمة القضايا التي أولاها هؤلاء اهتمامهم في حين لم تستأثر اللوائح القانونية الاخرى بغير ملاحظات عابرة،ولبعض الرؤساء من ممثلي عشائر لواء الديوانية، فعندما نوقشت لائحة ادخال ضرائب جديدة في قانون الاستهلاك قال نائب الديوانية رايح العطية[٣٣]: " لقد جاء في قانون الاستهلاك ضريبة تسمى اجرة الماء وحق الأرض مع إننا لم نسمع بمثل هذه الضريبة في الأزمنة السالفة واعتقد ان ضريبة العشر هي المشروعة التي يقرها الشرع والعرف فأرجو من وزير المالية ان يجيب بصراحة عما ينوي تحقيقه "[٣٤].

فيما تصدى نائب الديوانية محمد العبطان[٣٥] لدعاة حقوق الفلاح فقال "الزراعة نحن اخص بها بها من غيرنا مرة نعطي الى الفلاح ليرة ومرة نعطيه وزنة حنطة ومرة نعطيه كسوة الى عياله فهل يمكن ان نسجل كل ذلك الى الفلاح عند كاتب عدل..."[٣٦].

وتحدث نائب الديوانية عبد الواحد سكر[٣٧] حول قانون حقوق وواجبات الزراع فقال

مانصه:"...كثرت التقولات في المجلس حول الفلاح وهذه الامور المدرجة في المادة المختصة بحالة الفلاح لايمكن تطبيقها لانها تستدعي لتطبيقها في خلال هذه تقتضي ادامة الزراعة لأن الفلاح مرة يحتاج الى بذور ومرة الى عيشه فاذا بقي بدون ان يعطي مايريد الى حين تنظيم السند يموت جوعاً ويتأخر عن القيام بواجبه الزراعي"(٣٨).

فيما أوضح النائب محمد العبطان أيضاً في موضوع الضريبة بمانصه:"...ان الفلاح ليس عليه شيء فالفلاح يأخذ النصف والملاك يأخذ النصف والملاك هو المكلف باداء الضريبة فلا ارى لزوماً لهذه المناقشة "(٣٩).

وعندما حاولت الحكومة ادخال اعفاءات ضريبية للفلاحين باركها نواب الديوانية ولكن طالبوا الحكومة بتشجيع الزراع من خلال حصولهم على تخفيضات بنسب عالية وفي هذا الصدد طرح نائب الديوانية عبد الواحد سكر ما نصه:"ان جميع الزراع يتضجرون من هذه الضريبة فأنا ارى ان تخفيض (٢،٥) هو قليل بالنسبة للزراع الذين يستحقون العناية والرأفة من قبل الحكومة وانهم يشعرون بان الحكومة اليوم هي منهم واليهم فالجميع يدفعون الضريبة أو يخضعون بشوق الى الجندية والى كل ماتبتغيه الحكومة منهم بلا جبر ولاسوق "(٤٠).

ونستنتج مما سبق مدى السلبيات التي مثلت عائقاً أمام الانتاج الزراعي والعبئ الذي وقع على كاهل الفلاح الديواني التي حولته من مالك للأرض الى أجير فيها.

ثانياً: النشاط الزراعي وتنامي الثروة الحيوانية واستصلاح الأراضي.

١ـ توزيع النشاط الزراعي على أقضية ونواحي اللواء.

أنتج لواء الديوانية انواعاً متعددة من المنتوجات الزراعية الحقلية وبكميات مختلفة، ولهذا يعد لواء الديوانية في مقدمة الوية الفرات الاوسط من ناحية المساحة المزروعة وكمية الانتاج ولاسيما بانتاج الحنطة والشعير والرز سواء من حيث المساحة المزروعة أو الانتاج الزراعي، الذي يتكون من موارد زراعية عديدة في الريف وقد يتوفر منها بصورة طبيعية من دون تدخل الإنسان (كالغابات والأحراش الطبيعية) كما ويتهيأ قسم ثان عن طريق إنتفاع الإنسان ببيئة ومحيطه لإنتاج مختلف المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية.وتكون للإنتاج الزراعي بهذا المعنى فروع عديدة يتميز كل منها عن الآخر من حيث تجهيزه لصنف ونوع

حقلين رئيسين هما:المنتجات النباتية والتي تشمل المحاصيل الحقلية والخضروات وموارد البستنه والغلات التكتيكية والمنتجات الحيوانية التي تشمل بدورها مختلف السلع ذات الأصل الحيواني سواء كانت غذائية أم غير غذائية، وتنقسم المحاصيل الحقلية في الديوانية بصورة عامة بالنسبة لمواسم زراعتها الى محاصيل شتوية ومحاصيل صيفية [٤١]. وسوف نستعرض فيما يلي أهم المنتجات النباتية في الريف الديواني لننتقل بعدها الى المنتجات الحيوانية بغية الإلمام بخصائص الإنتاج الزراعي في لواء الديوانية ومشاكله وإمكانياته[٤٢].

تشمل المحاصيل الشتوية: القمح والشعير والكتان والبرطمان والعدس والحمص والباقلاء والخضر الشتوية التي تشمل اللهانة (الملفوف)، والشلغم (اللفت)، والشوندر (الشمندر)، والسبانغ، والخس التي تعتمد زراعتها على الأمطار في فصل الشتاء وتجنى في الربيع[٤٣].

أ. **زراعة الحنطة:** الحنطة أو القمح الذي هو من المحاصيل الحقلية التي تزرع في لواء الديوانية، ويلاحظ ان هذا المحصول الشتوي قد احتل المرتبة الأولى فيه من حيث المساحة المزروعة وحجم الإنتاج والقيمة الغذائية، لذا فهو محصول رئيسي تسود زراعته في معظم انحاء اللواء بإستثناء أربع نواح منها: السنية والمهناوية والصلاحية وغماس، تكون زراعة الحنطة في شهري تشرين الثاني وكانون الأول من كل عام[٤٤].

ب. **زراعة الشعير:** وهو من المحاصيل الشتوية التي تأتي بعد القمح من حيث الأهمية الإنتاجية ويأتي في مقدمة الحبوب التي يصدرها لواء الديوانية، ويزرع هذا المحصول في عموم اللواء، وفي الأرض التي لاتصلح لنمو القمح بسبب تحمله ملوحة التربة وكونه يختلف في قابليته على مقاومة الأملاح أكثرمن الحنطة وبقية الحبوب، الى جانب إمكانية نموه في الأراضي الضعيفة لان باستطاعة جذوره امتصاص الغذاء من الطبقه العليا من التربة[٤٥]، وأهم أصناف الشعير التي تزرع في المنطقة الإروائية من حيث المساحة المزروعة وحجم الإنتاج هو الشعير الأبيض والمراكشي وترابوت وسيركلان وماريوت وغيرها من الأصناف، على الرغم من أنه أقل أهمية بالنسبة للإستهلاك البشري، الإ إن معظم العوائل الفقيرة تستخدمه للإستهلاك البشري بعد خلطة بالحنطة ويستعمل بصورة كبيرة علفاً للحيوانات بوصفه مادة أولية في بعض

الصناعات[٤٦]. يتم زراعة هذا المحصول الشتوي في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من كل عام والحراثة تتم بواسطة الفدان الذي يجربالحيوانات سواء الثور أوالحصان[٤٧].

وتزرع في اللواء أيضاً الخضر الشتوية كالباقلاء والخس والطماطم (البندورة) المغطاة والبصل والبنجروواللفت والجزر والسبانغ والسلق ولكن بمساحات ضيقة ولاتزيد المساحة المزروعة بالخضر الشتوية عن (٣٧٩٢) دونماً وهي تعادل (٠،٩٪) تقريباً من المساحة الكلية للمحاصيل الشتوية وتزرع هذه الخضر في جميع نواحي اللواء بإستثناء أربع نواحٍ منها هي: سومر والسدير والخورنق ونفروتقع أوسع المساحات المزروعة بها ضمن ناحية الحمزة، إذ تبلغ (٨٩٠) دونم وتشكل نسبة (٢٣،٤٪) من المساحة المغطاة بالخضرالشتوية في حين لاتتجاوز المساحة المزروعة في ناحية المهناوية [٤٠] دونم فقط، وهي لاتؤلف سوى ١٪ من المساحة الكلية للخضرالشتوية[٤٨].

أما زراعة المحاصيل الصيفية: فإن أهم المحاصيل الصيفية التي تزرع في اللواء هي: الرز الذي يعد من المحاصيل الحقلية الصيفية المهمة لإحتوائه على عناصر غذائية مهمة للإنسان. وتحتاج زراعته الى ظروف انباتية وخبرة خاصة في زراعته، لذا يزرع هذا المحصول في نواحٍ متعددة من اللواء نظراً لتمتعها بخصائص امتازت عن غيرها من المناطق[٤٩]، ويلي هذا المحصول الحنطة والشعير من حيث الأهمية، الى جانب كونه محصولاً إقتصادياً مهماً للبلاد، ولاسيما الأصناف الآتية:العنبر: وهو أجود الأصناف طعماً ورائحة وحبوبه المقشوره المستطيلة نوعاً ما ورفيعة ولونها أما أصفر أو أبيض لماع، والنعيمة: وهو تلي العنبر في الجودة وتستهلك على الأغلب من الطبقة الوسطى وحبوبها المقشورة وتكون أقل طولاً من العنبر وعريضة نوعاً ما ولونها أبيض أسمر باهت، والحويزاوي: وهو أقل الأصناف جودة ويستهلك عموما من الطبقة الفقيرة و على الأخص البدو الرحّل وتكون حبوبه المقشورة حمراء من الخارج وتخف حمرتها بعد التهبيش[٥٠]، ويزرع هذا النوع في المهناوية والصلاحية وغماس[٥١].

أفضل وقت لزراعة الرز تكون بين ١حزيران-٢٠ حزيران من كل عام ويزرع هذا النوع في تربة يفترض أن تكون خالية من الأملاح وجيدة الصرف والحراثة مرتين وتعديل وتحتاج الى الأسمدة المركبة، إذ تنثرعلى الأرض بواقع مئة كيلو للدونم الواحد وتتم هذه

العملية عندما يكون عمر النبات ٢١ يوماً، كما يعطى مبيد أدغال الشلب وبعد عمر ٣٠-٤٥يوماً يعطى مادة النتروجين أو سماد النتروجين أو اليوريا لغرض تفرعات النبات وبعد ذلك يعطى جرعة من سماد يحوي على مادة الفسفورالتي لاتوجد في السماد المركب والأسمدة الأخرى ويمر هذا المحصول بمراحل كل مرحلة مدتها شهر واحد بعدها يتم الحصاد الذي يتم بطريقة بدائية (يدوية) ويجمع على طريقة المخالف من أجل نقله الى محله ويكون على شكل كوم منظم ويسمى بالربطة ومن ثم يداس بالحيوانات، وبعد فرز الحبوب عن الساق تجمع على شكل حاصل وهو كمية الحبوب المتجمعة ثم يقسم الحاصل بين الفلاح والملاك والدواس بعدئذ يأخذ الملاك حصته التي عادةً ماتؤخذ تحت مسميات عديدة، كما يأخذ العنبري[٥٢] حصته أيضاً[٥٣].

ويعد لواء الديوانية في مقدمة الألوية من ناحية المساحة المزروعة وكمية الانتاج من هذا المحصول وهو من أولى المناطق في زراعته[٥٤]، ولاسيما في نواحي: الصلاحية وغماس والمهناوية والشامية والمشخاب والسنية والحيرة والخورنق والشنافية وابو صخيروالعباسية والقادسية والحمزة والدغارة ضمن قضاء عفك الى جانب ناحية الرميثة ضمن قضاء السماوة، غيرأنه يسود في النواحي الخمسة الأولى منها فقط، وبذلك ينحصر نطاق زراعته في الجزء الغربي من اللواء، وتحتل الصلاحية المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بمحصول الرز وتليها ناحية غماس بمساحة قدرها (٤١،٠٠٠) دونم وتعادل (٣١، ٣) من المساحة الكلية وتقسم زراعة هذا المحصول الى: الزراعة المبكرة (الهرفي) والزراعة المتأخرة (الأفلي) والزراعة المبكرة يقسمها المزارعون على فصلين هما:١- النوروزية: نسبة الى عيد نوروز وتتم في ٢١ آذار الى نهاية نيسان من كل عام ٢- الرمساوية: وتبدأ من ٣٠ نيسان الى نهاية الأسبوع الأول من شهر حزيران، أما الزراعة المتأخرة (الأفلي) وتعرف باسم اثرياوية نظراً لظهور كوكب الثريا من جهة الشرق عند الفجر فتبدأ من حزيران وتنتهي أواخر شهر تموزمن كل عام، يبدأ نضوج الرز المتأخر عادة في أواخر شهر أيلول أما أصناف الرز المبكرة فتنضج خلال شهر تموز[٥٥].

أما بقية المحاصيل الصيفية الأخرى كالسمسم والماش والذرة البيضاء واللوبياء والتمروالدخن والباميا والطماطة (البندورة) والكوسة والبطيخ والرقي والبتيته (البطاطا) وخيار الماء والعطروزي واليقطين بأنواعه الثلاث الشدي وأبو ركاب وملة أحمد، الخ[٥٦].

فتأتي بالدرجة الثانية من حيث الأهمية الإقتصادية سواء من ناحية استعمالهما غذاء أو من حيث دخولها في التجارة العامة، وتزرع الخضروات الأخيرة تقريباً في المناطق الأروائية في اللواء لأجل الإستهلاك البشري(٥٧). أما محاصيل البقول التي تشمل الباقلاء والعدس والحمص والهرطمان والماش واللوبياء فتحتل أيضاً مساحات قليلة من الأراضي الزراعية وتزرع الذرة البيضاء في جميع نواحي اللواء بإستثناء نواحي: الدغارة والصلاحية وغماس والمهناوية والخورنق، الا إن المساحات التي تحتلها ليست واسعة وتتوزع في المناطق التي تسود فيها ظروف الإنتاج الزراعي وغالباً ما تؤجر الأراضي المزروعة بهذا المحصول لرعاة الأغنام قبل الحصاد، فيما تنتشر زراعة محصول القطن - الذي يعتبر من المحاصيل الصيفية المهمة - في لواء الديوانية ولاسيما في المنطقة الإروائية ولكن بمساحات محدودة(٥٨).

ويمكن القول أن المحاصيل الصيفية تعتمد على الري الاصطناعي وتزرع في أول الصيف وتجنى في أوائل فصل الخريف، وبالرغم من هذه المحاصيل المتعددة، ألا إن أهمها من حيث المساحة المزروعة وحجم الإنتاج وقيمته هي محاصيل الحبوب أي المحاصيل الحقلية التي تدخل في غذاء السكان في الريف وفي الحضر(٥٩). وان المساحة المزروعة بهذه المحاصيل صغيرة نسبياً، إذ ان زراعة هذه المحاصيل لاتزال محدودة المساحة بسبب قلة المياه في فصل الصيف فبالرغم من ان الرز يعتبر من المحاصيل الغذائية المهمة، الا انه لايزال ينتج على نطاق ضيق نسبياً إذا ماقيس بانتاج الحنطة والشعير. ويعود السبب الرئيسي الى قلة المياه المتوفرة خلال موسم زراعته، وعدم توفر المبازل لتصريف المياه الفائضة(٦٠).

أما النخيل فيأتي لواء الديوانية في المرتبة الثالثة في منطقة الفرات الأوسط من حيث عدد النخيل، ففيها مايقارب (١٢٧،٢٨٤) نخلة وفي حقيقة الأمر ان زراعة البساتين في اللواء تحتاج الى ايدي عاملة زراعية قليلة تعمل في فلاحة الارض والقيام بالعملية الزراعية والبقاء في البساتين لمدد محددة هذه الامور قد تدفع مالكي البساتين الى الاكتفاء بالحراس، ولكن كلما ابتعدنا عن مناطق البساتين الى مناطق زراعة الحبوب نجد ان السكان يميلون الى التجمع وتكون العلاقات العشائرية قوية وهذا ماتوجهه العلاقات الانتاجية، فمثلاً في مناطق انتاج الحنطة والشعير تكون العلاقات العشائرية متينة مثل عشائر الاكرع والبدير وغيرها، أما انتاج الرز فقد تميزت عشائرها بالتفتت وكثرة زعاماتها وتناحرها مثل عشائر الفتلة والحميدات وبهذا نجد ان الواقع الجغرافي والاقتصادي غني وثري وبما ان الاراضي في

الظاهر هي عقود ايجار (أحكام اللزمة)، الا ان الشيوخ والسراكيل يعدون الأراضي التي بحوزتهم ملكاً صرفا على اعتبار انهم المتصرفون الحقيقيون بالأراضي ويسيرون بمنهج تقسيم الحاصلات بينهم وبين الفلاحين وحتى لو خفضت الحصة الأميرية تكون حصة الفلاحين هي الثلث[٦١].

ومما تقدم يظهر بأن الغلات الثلاث المذكورة (القمح، الشعير، الرز) تعتبر من أهم محاصيل الحبوب المزروعة في لواء الديوانية وهي في الوقت نفسه من أكثر المنتجات الغذائية إنتشاراًواستعمالاً، كما يتبين ظهور القرى ذات الشكل المجمع في نواحي الجزء الغربي من اللواء نظراً لسيادة زراعة الحبوب ولاسيما الرز فيها حيث كانت الرغبة في عدم التفريط بالأرض واختيار الأراضي المرتفعة لبناء المساكن لتجنب مياه الري.

ورغم ذلك تميز قطاع الزراعة بانخفاض الانتاجية بنوعيها انتاجية الأرض وانتاجية الفلاح الذي يكون محورها الأساسي هو الفلاح الذي عانى من مشاكل عديدة منها (نظام الاقطاع)[٦٢] وحيازة الأرض خلال العهد الملكي، إذ تمكنت فئة قليلة من الملاكين بالسيطرة على أراضي شاسعة[٦٣]، الذي كان له انعكاسات سلبية على الإنتاج الزراعي وحيازة الأرض في المجتمع الديواني[٦٤]، وتمثل ذلك بترك مساحات واسعة من الأراضي، وأدى هذا النظام الى توزيع الأراضي توزيعاً غير متكافئ، إذ مكن فئة قليلة من الملاكين من إمتلاك مساحات شاسعة من الأراضي سواء بأساليب قانونية، أو بإغراق الفلاحين بالديون ومن ثم أخضاعهم وتحويلهم الى اجراء في أراضيهم دون استغلال وانخفاض الانتاج الزراعي وعدم تنوعه وانخفاض المستوى المعاشي للفلاحين وتخلفهم الإجتماعي وإعاقة جهود الحكومة الأستثمارية من خلال منع أي مشروع لايتماشى مع المصالح الإقتصادية لكبار الملاك[٦٥]. فهذا النظام قضى على أمل الفلاح في تحسين حاله والتخلص من فقرة[٦٦]. الأمر الذي دفعه الى عدم الإهتمام بالثروة المائية وبالوسائل الحديثة والأسمدة الكيماوية وعزوفه عن استخدام الآلات الزراعية الحديثة بسبب التكاليف الباهضة[٦٧].

إنّ الوضع المأساوي الذي عاشه الفلاح يعود سببه ترك الاشراف على الزراعة الى السركال الذي برز نتيجة غياب الدولة وضعف سلطتها في الأرياف الى درجة ان فاقت سلطته أي سلطة في الريف وكان التعامل المحلي يقضي باعطاء الفلاح الديواني حصة من الحاصل مقابل جهوده في الارض، وقد اختلفت هذه الحصة من مكان لآخر وتتراوح مابين

٢،١و٥،٢ في الاراضي السيحية ولكنها تنخفض الى الثلث عندما يجهزالشيخ أو الملاك البذور، وفي الاراضي التي تروى بالمضخات تنخفض حصة الفلاح لتصل الى ٧،٢و٧،٣ من المحصول وفي بساتين التمور والفاكهة وبسبب التوظيفات المالية الكبيرة فأن حصة الفلاح تنخفض كثير،إذ انها تتراوح بين ٤،١أو١،٨من المحصول(٦٨).

ومن الأسباب الأخرى هي مشكلة السخرة وهي تكليف الفلاحين بالأعمال الخدمية الشاقة قسراً، بعد أن يتركو أعمالهم لمدة طويلة ليقوموا ببناء القناطر وطرق السيارات، وقد سبق لعشائر الشامية بطريق السخرة لإنشاء طريق السيارات بين الديوانية وأبو صخير لمدة تزيد على السبعة أشهروقد تعمدت الحكومة وبعض الشيوخ الى إذلال الفلاحين من أبناء الديوانية وقد ظهرت عدة دعوات لإلغاءالسخرة ولكنها لم تنجح(٦٩).

كما ساهمت الهجرة في خلق مشكلة أخرى أمام القطاع الزراعي والفلاح على وجه الخصوص، إذ كان من نتائج المشاكل السابقة أن نزح أعداد كبيرة من الفلاحين الى مركزوأطراف اللواء ولعل من أسباب ذلك الفجوة بين الريف والمدينة والمعاملة القاسية من قبل الأقطاعيين(٧٠).

أما بالنسبة الى المعوقات الأخرى التي وقفت حائلاً أمام النشاط الزراعي وتقدمه فتعد الآفات الزراعية في مقدمة المشاكل أو المعوقات التي أعاقت الانتاج الزراعي ومن هذه الآفات الأكثر شيوعاً هي: الجراد، والسونة، ومرض النبط، والمن الأخضر، والحثف، والغبار، ودودة لوز القطن، والفئران، والجرذان(٧١). فبالنسبة الى الجراد هو أشد الآفات الزراعية في لواء الديوانية وهو نوعان: المراكشي والنجدي فالأول كان يسود اللواء وان انتشاره وشدة فتكه تتوقفان بالدرجة الأولى على أحوال الطقس، ففي السنوات الممطرة يجد الجراد الزاحف مايكفيه من الطعام في الصحراء، إذ يفقس عادةً ولهذا يحتمل ان لايعرف الناس بوجده حتى يكبرويطير، فأن كانت المواسم مبكرة يكون الشعيرقد تم حصاده قبل ظهور الجراد والحنطة تكون قد نضجت وقرب حصادها فالضررفي هكذا حالة يكون قليلاً، أما ان كانت المواسم متأخرة فان الجراد الطيار قد يفتك فتكاً ذريعاً في هذه المحاصيل(٧٢).

ففي عام ١٩٤٥ تغلغلت أسراب الجراد الى داخل المناطق الزراعية في الشامية والمنطقة الممتدة من ناحية الخضر حتى الرميثة.ووجدت مغارز أخرى بالقرب من أراضي (الطاع) و(الهيثم) المجاورة للحدود السعودية وقدرت مساحة الغرز في هذه المنطقة بمالايقل عن

١٥،٠٠٠ هكتار. أما النوع الثاني فهو الجراد المراكشي فإنه هوالآخر آفة سببت خسائرفادحة للفلاح الديواني، إذ فتكت بمحصوله وكانت وسائل المكافحة بدائية تتمثل بالبحث عن البيض وجمعه وتعريضه لأشعة الشمس حتى يفسد والعملية الأخرى تمثلت بحفر الخنادق ويطرد اليها الجراد عن طريق الدخان أو بأحداث الأصوات المزعجة له بالدق على الصفيح وأمثاله حتى إذ ماتساقط القى فوقه التراب وطمست أو إنه يجمع الى حاجز يقام من الشوك ونحوه ويحرق فيحترق الجراد[٧٣]، أما خلال المدة الحصورة ١٩٤٥-١٩٤٧ أستعمل مزيج النخالة وزرنيخات الصوديوم فقط بنسبة ٢٪ ثم عدلت في سنة ١٩٤٧ فجعلت النسبة ١،٥، كما أستعملت طريقة الرش بالنفط الأسود الى جانب الزنيخات المستعملة خلال عام ١٩٤٧، واستعمل مزيج أخضرباريس بالنظر لعدم كفاية زرنيخات الصوديوم وحدها في أعمال المكافحة، وأستعملت أيضاً زرنيخات الرصاص وزرنيخات الكاليسيوم مع جريش النخالة وجريش الشعير وجريش الرز منذ سنة ١٩٤٨ واستعمل الطعم السام المكون من الأكروساید رقم (٧) بنسبة ١،٥-٢ بالمائة مع مزيج النخالة[٧٤]. وإن تأثير هذا المزيج في إهلاك الحوريات كان عن طريق الملامسة وعن طريق الجهاز الهظمي، وفي موسم ١٩٥١-١٩٥٢ وجد بيض الجراد النجدي قد غزا الديوانية، وقد بلغت مساحة الإراضي المغروزة ببيض هذا النوع من الجراد للأعوام نفسها بلغت (٥٩٣٠) هكتار[٧٥]. وفي السنوات ١٩٥٢-١٩٥٣ غزى الجراد النجدي مدينة الديوانية أيضاً وفي هذا الموسم الزراعي تمكنت الجهات المسؤولة من إبادة هذه الآفة وهي الجراد المراكشي، التي غزت البلاد بشكل عام والديوانية بشكل خاص، وأجرت الأجهزة المختصة في اللواء وأقضيته ونواحيه مكافحة[٧٦].

تطورت مكافحة هذه الآفة في السنوات اللاحقة نتيجة البحوث الكثيرة فقد تم إستعمال الطيارات الرشاشة الميكانيكية المختلفة للقضاء عليها الى جانب استعمال الطعم السام، كما إستعمل الالدرين في مكافحة هذه الآفة رشاً بواسطة الطائرات أو المكائن المايترون سبرير ويخلط مع الماء بنسبة غالون واحد لكل عشرة صفائح من الماء الى جانب ذلك أستعمل مسحوق الأوكروساید تعفيراً ونثره بواسطة الطائرات[٧٧]. والجدول الآتي يبين مساحات الأراضي المغروزة ببيض الجراد النجدي في لواء الديوانية.

جدول رقم (٤)

السنة	مساحة الأراضي المغروزة بالدونم
١٩٥٤-١٩٥٥	٥٠٠
١٩٥٥-١٩٥٦	٢٧٠٠[٧٨]

ومن خلال ماتقدم نجد ان الجراد بجميع أنواعه قد تسبب في أضرار إقتصادية جسيمة نتيجة للطرق البدائية في مكافحته وبقاء الحكومات العراقية اسيرة لهجماته التي تسببت بالأضرار الفادحة.

أما السونه فكانت من الآفات التي تصيب الزراعة واختلف مقدار ضررها الذي أصاب الحبوب في مناطق متعددة من اللواء، وأهم طريقة أتبعت في لواء الديوانية لمكافحة هذه الآفة هي اقتلاع الأعشاب من الأرض واقتناص اساريع الحشرة بواسطة شباك يدوية وابادتها(٧٩).

أما مرض النبط فظهر في اللواء في المناطق التي تزرع فيها غلال الحنطة والحق فيها ضرراً كبيراً وتتوقف شدة وطأتها على أحوال الطقس. ثم أن بعض اصناف الحنطة أكثر مقاومة لهذا المرض من غيرها ولكنه لا يوجد صنف من الحنطة ذو مناعة تامة ضد فتاكتة، وينشأ مرض البنط من نبات فطري يعرف باسم (تليتيا Telletia) ولايوجد الا على الحنطة فقط، وتحتوي الحبوب المصابة في باطنها على جراثيم فطرية تحمل العدوى من موسم الى لآخر(٨٠).

ومن الأمراض والآفات الأخرى الأمراض التي تصيب النباتات هي صدأ الحبوب وبالأخص مرض صدأ الساق الأسود في الحنطة(٨١)، وهناك حشرة التربس التي تصيب محصول البصل وهذه الحشرة لها أجنحة قصيرة تستطيع بها أن تدب وتقفز بين النباتات وتتغذى على عصارات النبات االتي تأوى اليه وتحت ظروف خاصة تتكاثربنسبة كبيرة وبسرعة بالغة وتبدأ إصابة البصل والثوم بتجعد الأوراق وتغير لونها بتلف أنسجة النبات وعندئذ يكون المحصول رديئاًوقلما يهتم الزراع بوقاية حقولهم من هذه الآفة أو الإستعداد لمواجهتها بمجرد ظهورها باستخدام المبيدات التي تقتل بها.وأفضل طريقة للوقاية من التربس هو أن يعالج نبات البصل وهو صغير بمبيد حشري يقتل بالملامسه ويجب أن يجري العلاج دورياً ألا إذا إستوثق الفلاح من إنه يعرف علامات التلف(٨٢).

أما آفات القطن فيصاب القطن بدودة اللوز والدودة القاطرة والذبابة البيضاء والمن وغيرها من الآفات التي ينجم عنها ضرر كبير على محصول القطن في لواء الديوانية ويظهر أن دودة لوز القطن أشدها خطراً. وحين تكون في طور الزحف تاكل لوزات القطن وبراعمه فتلحق بها الضرر بهذا الكيفية(٨٣).

أما آفات البلح وامراضه.والحثف والغبار فهي من الأمراض التي تصيب النخيل ومن اشدها تلك التي تصيب البلح في لواء الديوانية، ويسبب هذا المرض حشرة صغيرة تعيش

تحت نسيج تنسجه بنفسها فيجتمع الغبار الذي تطيره الريح في هذا النسيج فيصبح منظر الثمار بها قذراً للغاية والمرجح إنه يؤدي الى أعاقة نضجها(٨٤)، وظهرت واضحة بعد أن تشكى بعض أصحاب بساتين " الكطعة" الشرقية ناحية الصلاحية في لواء الديوانية من حشرة في النخيل تؤدي بها الى الموت فأوفدت مديرية الزراعة العامة الى هناك المعاون الأخصائي الزراعي السيد محمود فهمي درويش لدراسة الحالة الذي وضع تقريراً مفصلاً عنها اللازم عنها وقد إستعان بمصور الدائرة في تصوير النخيل المصابة وجاء في هذا التقرير "لدى قطع عدد من أشجار النخيل الآيلة الى الموت وتم شق جذوعها طولاً ووجدت هناك إصابة شديدة بالتخيس تقع في الربع الأعلى الذي يلي الرأس مباشرةً وتآسناً غيباً تشم رائحته على بعد ثلاثة أمتار ولدى فحص القسم المصاب لم يعد أثر للحشرة... وأطلعني بعض الملاكين على بعض النخيل وشيكة الموت وقد بدت عليها آثار التصمغ، لاسيما في منطقة أبو غربان (مقاطعة الحاج رايح العطية)، ويعزون وجود الثقوب الظاهرة على النخلة الى هذه الحشرة فأرشدتهم الى إنها من نتيجة التصمغ وليس للحشرة دخل في ذلك..."(٨٥).

ويبدو إن اسباب موت النخيل يعود الى: ١- تخيس أعالي النخيل ٢- تصمغ النخيل ٣- وجود الحشرة الثاقبة، ٤- إهمال أراضي البساتين ٥- عدم تسميد النخيل أما أعراض الإصابة:١- إصفرار سعف النخيل وتدليه ٢- ضعف كلي وجفاف في أعلى الجذع ٣- ثقوب كثيرة عيانية تبدو على جذع النخلة ٤- تكسر وسقوط السعف مع أصفرار في إصوله وتخيس شديد في الربع الأعلى من ساق النخيل وتآكل الكرب(٨٦).

كما تعد مشكلة الفيضانات واحدة من المعوقات التي وقفت بوجه القطاع الزراعي نتيجة ارتفاع مناسيب المياه في الأنهار، وكان استخدام الحكومات المحلية لوسائل بدائية في إنشاء السدود بشكل بدائي أثر في تدهور الزراعة في لواء الديوانية، إذ كانت معالجة الفيضانات تتم بواسطة سدود معمولة من التبن كما حصل في إحدى مناطق المشخاب وغيرها من مناطق اللواء، لأن السدود المتينة تكلف الحكومة أموالاً طائلةً، لذلك لجأت الحكومات المحلية الى تكليف الفلاحين عن طريق شيوخ العشائر (بالحشور) وبمساعدة قوات الشرطة التي تجبرهم على ترك أعمالهم وتكلفهم بالعمل الشاق مثل الحفر ونقل الأتربة على ظهورهم دون مقابل(٨٧)، إلا إنه في بعض الأحيان كانت طوعيه، ولاسيما في الظروف الطارئة ومثال ذلك عند حدوث الفيضانات. وبغض النظر من إنها كانت قسرياً أم إجبارياً، الا إن انعكاساتها كانت واضحة في تحسين النشاط الزراعي(٨٨).

ومما تقدم يتبين أن الزراعة في الديوانية خلال العهد الملكي بقيت ترزح تحت الكثير من المعوقات التي وقفت حائلاً أمام تقدم القطاع الزراعي، وقد أصبحت تلك المعوقات وبالاً على الفلاح الديواني ولم تستطع أجراءات الحكومة التخفيف من كاهله وبقي يواجه مشاكل عديدة منها الأقطاع والجهل والأمية ومشكلة تفشي الأمراض والفقروالبطالة وقلة الإجور والضرائب، فيما أدى سوء توزيع ملكية الأراضي والتصرف بها، وآفات الزراعية والجراد الذي أدى الى خسائر فادحة، رغم المحاولات التي أبدتها الحكومة لإحتواء تلك المعوقات، ألا إن ذلك الأمر إنعكس بشكل رئيسي في تدهور أوضاع الفلاحين. ولكن الزراعة أصبحت في أواخر العهد الملكي أصبحت أكثر تطوراً بسبب دخول الآلة والتوسع في استخدامها ومنها الساحبات والجرارات الزراعية، وهوما ساهم في زيادة الإنتاج المحصول المحلي محصولي الحنطة والشعير.

٢ـ الصادرات الزراعية:

كانت كميات الإنتاج في لواء الديوانية مناسبة في بعض السنوات ويصدر منها حسب وفرة الإنتاج الى الألوية العراقية الأخرى أو الى خارج العراق ويمكن القول إن مساحة الأراضي قد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالقمح (١٣٢،٠٠٠) دونم عام ١٩٣٤(٨٩). أما جملة إنتاج الحنطة للعام نفسه فقد بلغت (٣٤،٣٧٠) طناً(٩٠)،وبلغ أنتاج الحنطة للعام ١٩٣٥ (٣٦،٨٧٣) طناً و(٣٩،٤٢٧) طناً في العام ١٩٣٨. فيما بلغت المساحة المزروعة (١٦١،٤٦٩) دونم عام ١٩٤٥، أما جملة إنتاج الحنطة قد بلغت (٤١،٩٨١) طناً للعام نفسه (٩١)، كما بلغت المساحة المزروعة عام ١٩٥٧ (٣٥٧،٩٣٨) دونم، وجملة إنتاج القمح بلغ (٩٣،٠٦٣) طناً للعام نفسه (٩٢). وبلغت المساحة المزروعة من محصول الحنطة للعام ١٩٥٨ (٣٦٧،٧٦١) دونماً (٩٣)، فيما بلغ معدل إنتاج الحنطة للعام نفسه (٩٥،٦١٨) طناً (٩٤).

أما محصول الشعير فقد بلغت مساحة الأرض المزروعة بهذا المحصول (١٣٢،٠٠٠) دونم عام ١٩٣٤(٩٥). أما جملة انتاجه للعام نفسه (٣٤،٣٧٠) طناً(٩٦). فيما بلغت المساحة المزروعة بمحصول الشعير لعام ١٩٣٥ (٢٥،٩٠٠) دونم أما جملة انتاجه للعام نفسه (٩،٨٤٢) طناً أما المساحة المزروعة لعام ١٩٣٨، وقد بلغت المساحة المزروعة بمحصول الشعير لسنة ١٩٤٠ حوالي (٤٤٧،١٩١) دونماً وكان إنتاج الدونم الواحدة من الشعير للعام نفسه (٣٢٢،٦) كيلو(٩٧)، وبلغت كمية الانتاج (٣٢،٢٠٠) دونم للعام نفسه (١٢،٢٣٦) طناً أما المساحة

المزروعة لعام ١٩٤٥ (٣٩٧٠٠) دونم، أما جملة الانتاج للعام نفسه (١٥،٠٨٦) طناً، فيما بلغت المساحة المزروعة لعام ١٩٥٠(١٥٧،٨٠٠) دونم عام ١٩٥٧، وكانت جملة إنتاج الشعير للعام الاخير قد بلغت (٨٦٣،٥٢) طناً، وبلغت المساحة المزروعة بمحصول الشعير للعام ١٩٥٨ (١٦٤٠٠٠) دونم ، فيما بلغ معدل إنتاج الدونم الواحد من الحنطة للعام نفسه (٥٢٠٠٠) طن(٩٨).والجدول الآتي يبن المساحة المزروعة بمحصولي الحنطة والشعير (بالاف الدونمات) والانتاج بالاف الاطنان للمدة ١٩٣٤-١٩٥٨.

جدول رقم (٥)

السنة	محصول الحنطة		محصول الشعير	
	المساحة المزروعة (بالاف الدونمات)	الانتاج بالاف الاطنان	المساحةالمزروعة (بالاف الدونمات)	الانتاج بالاف الاطنان
١٩٣٤	١٣٢٠٠٠	٣٤٣٧٠	٢٣٢٠٠	٨٨١٦
١٩٣٥	١٤١٨٢٣	٣٦٨٧٣	٢٥٩٠٠	٩٨٤٢
١٩٣٨	١٥١٦٤٦	٣٩٤٢٧	٣٢٢٠٠	١٢٢٣٦
١٩٤٥	١٦١٤٦٩	٤١٩٨١	٣٩٧٠٠	١٥٠٨٦
١٩٤٨	١٧١٢٩٢	٤٤٥٣٥	٤٥٥٠٠	١٧٢٩٠
١٩٤٩	١٨١١٥	٤٧٠٩٠	٥٠٣٠٠	١٩١١٤
١٩٥٠	١٩٠٩٣٨	٤٩٦٤٣٠	٥٥٢٨٠	٢١٠٠٦
١٩٥١	٢٠٠٧٦١	٥٢١٩٨	٥٩٨٠٠	٢٢٧٢٤
١٩٥٢	٢١٠٥٨٤	٥٤٧٥٢	٦٤٠٠٠	٢٤٣٢٥
١٩٥٣	٢٢٠٤٠٧	٥٧٣٠٥	٦٩٦٥٠	٢٦٤٦٧
١٩٥٤	٢٣٠٢٣٠	٥٩٨٥٠	٧٤٢٠٠	٢٨١٩٦
١٩٥٥	٢٣١٢١٢	٦٠١١٥	٧٥٥٠٠	٣٠٢١٠
١٩٥٦	٢٤١٠٣٥	٦٢٦٦٩	٨٤٨١٠	٣٢٢٢٧
١٩٥٧	٣٥٧٩٣٨	٩٣٠٦٣	١٥٧٨٠٠	٥٢٨٦٣
١٩٥٨	٣٦٧٧٦١	٩٥٦١٨	١٧٢١٠٠	٦٥٣٩٨[٦٦]

ومما سبق نستنتج ان انخفاض الانتاج في بعض السنوات ولاسيما محصول الشعير لايعود الى انخفاض انتاجية الأرض بقدر مايعود الى صغر المساحة المزروعة بالمحصول. كما يبدو ان الزيادة في انتاج الحنطة والشعير في السنوات الأخرى في بعض الأعوام يعود الى التسهيلات التي قدمتها الحكومة العراقية للفلاحيين وتسليف المزارعين من بذور الحنطة كما في الموسم الزراعي ١٩٤٨-١٩٤٩، إذ قدمت (٤٥،٠٠٠) طن وبسعر(١،٥٧٥،٠٠٠) دينار وقد استفاد من هذه الكمية (٣٦) مستلفاً هذا من جهة وعدم وجود اضرار زراعية او كوارث طبيعية الى جانب مقاومته للأملاح، ونموه في الأراضي الضعيفة، لان جذوره تبقى قريبة من سطح الأرض، ولذا يستطيع هذا المحصول المقاومة أكثر من القمح. كما نلاحظ ان هناك تفاوتاً ملحوظاً في نسبة الحاصلات الزراعية خلال بعض الأعوام المذكورة، فتكاد بعضها لا تساعد

على الايفاء بسد حاجة ابناء اللواء وهذا الانخفاض في نسبة المحاصيل الزراعية يعود الى التلف الحاصل في هذه المحاصيل بسبب ما اصاب اللواء من الفيضانات وشدة العواصف التي ضربة المناطق الوسطى والجنوبية وأدت الى تلف الكثير من المحاصيل الزراعية بالاضافة الى العواصف الترابية التي أصابت تلك المناطق الزراعية، وبالتالي أدت الى رداءة المحصول اولاً وتلف الكثير منه ثانياً.

أما المحاصيل الشتوية مثل الخس والباقلاء والبانغ والسلق والشلغم والشونذر والبطاطا الربيعية والخريفية والجزر،أما الخضر الشتوية فتزرع بمساحات ضيقة ولاتزيد مساحتها المزروعة عن (٣٧٩٢) دونماً[١٠٠]، أما أشجار الفواكه الشتوية فأنها تزرع في لواء الديوانية على نطاق ضيق والجدول الآتي يبين عدد اشجار الفواكه الشتوية المثمرة بين عامي ١٩٣٤و١٩٥٨.

جدول رقم (٦)

النوع	١٩٣٤		١٩٥٨	
	عدد الاشجار المثمرة	الانتاج	عدد الاشجار المثمرة	الانتاج
البرتقال	١٢،٩٣٥	٢٣،٢٧٥	١٦،٠١٢	٣٧٥،٢٨٦
الليمون الحلو	١١،١٧٥	٢٩،٠٥٥	١١،٨٦٩	٢٩٦،٧٢٥
الليمون الحامض	١٨،١٧٥	٤٢،٣٥٤	٢٤،٣٢٣	٦٢٨،٣٢٥[١٠١]

أما أهم المحاصيل الصيفية التي تزرع في اللواء هي: الرز الذي يعد من المحاصيل الحقلية الصيفية والتي بلغت المساحة المزروعه به في هذا اللواء عام ١٩٣٤ (٢١،٨٣٢) دونم وكمية الانتاج (٩،٨٢٤) طناً للعام نفسه، وفي عام ١٩٥٨ بلغت المساحة المزروعه (٨٧،٤٤٠) دونماً، أما كمية الإنتاج بالطن للعام نفسه بـ (٣٩،٩٣٣) دونما[١٠٢]. والجدول يبين المساحة المزروعة بالآف الدونمات والأنتاج بالآف الأطنان لمحصول الرز في لواء الديوانية للعام ١٩٣٤ - ١٩٥٨[١٠٣].

جدول رقم (٧)

السنة	محصول الرز	
	المساحة المزروعة (بالاف الدونمات)	الانتاج بالاف الاطنان
١٩٣٤	٢١٨٣٢	٩٨٢٤
١٩٣٥	٣٨١٣٢	١٧١٥٩
١٩٣٨	٥٤٤٣٢	٢٤٤٩٤
١٩٤٠	٧٠٧٣٢	٣١٨٢٩
١٩٤٥	٨٦٠٣٢	٣٨٧١٤
١٩٤٨	١٠٣٣٣٢	٤٦٤٩٩
١٩٤٩	١١٩٦٣٢	٥٣٨٣٤
١٩٥٠	١٣٥٩٣٤	٦١١٦٩
١٩٥١	١٥٢٠٠٠	٦٨٤٠٠

السنة	محصول الرز	
	المساحة المزروعة (بالاف الدونمات)	الانتاج بالاف الاطنان
١٩٥٢	٥٩٧٠٠	٢٦٨٦٥
١٩٥٣	٦٢٠٠٠	٢٧٩٠٠
١٩٥٤	٦٥٣٠٠	٢٩٣٨٥
١٩٥٥	٢١٧٤٣٢	٩٧٨٠٠
١٩٥٦	٢٣٣٧٣٢	١٠٥١٧٩
١٩٥٧	٢٥٠٠٣٢	١١٢٥١٠
١٩٥٨	٢٦٦٣٣٤	١١٩٨٥٠
١٩٥٦	٧٤٨٦٧	٣١٣٣٤
١٩٥٧	٨٩٨٠٠	٤٠٥٨٣
١٩٥٨	٨٧٤٤٠	٣٩٩٣٣[١٠٤]

ويبدو ان الزيادة الحاصلة في المساحة المزروعة من محصول الرز والانتاج في بعض السنوات يعود الى التدابير الحكومية التي تمثلت في قيام الحكومة العراقية ببعض المشاريع وتقديمها سلف مالية للمزارعين وبذور محصول الشلب، مما شجع المزارعين لزيادة الإنتاج.

أما محصول الذرة بنوعيها فتزرع في اللواء وهي شديدة المقاومة لتقلبات الطقس ولكنها على الرغم ذلك لاتعطي غلة كبيرة الا في أراضي السقي، ويمكن القول إن الذرة البيضاء (الصرغم) تزرع الى حد محدود وتستعمل علفاً للمواشي[١٠٥].

أما الدخن يزرع في الأراضي التي تزرع فيها الحنطة والشعير وفي مناطق الأهواروهو يستعمل طعماً للطيور الداجنة والماشية، فيما كان العدس يزرع في المناطق الرملية التي تروى رياً وافياً ويستعمل كل محصوله للإستهلاك المحلي[١٠٦].

أما السمسم فيزرع في مناطق اللواء والتي يغمرها فيضان الأنهار وغلته حسنة وهو يستعمل في الأكثر لإستخراج الزيت[١٠٧].

وهناك بعض المحاصيل التي تزرع لغايات صناعية ومنها القطن والكتان والسمسم وعرق السوس، فبالنسبة للقطن فيزرع على نطاق ضيق بسبب نظام الري المعمول به في اللواء وضيق نطاق الأراضي التي تزرع قطناً هو عدم وجود نظام لنزح وتصريف المياه في اللواء، فينتج عن ذلك تجمع الأملاح في التربة وهذه الأملاح يتفاقم ضررها على محصول القطن الذي تؤذيه الأملاح والعوامل الجوية، ولاسيما الحر الشديد والهواء الجاف[١٠٨].

وأثبتت التجارب التي أجريت في اللواء نجاح زراعة القطن في اللواء ولاسيما الصنفين الامريكيين هما كوكرولت (آر١٠٠)،الذي أجريت تجاربه عام ١٩٤٧وقد ثبت إن له مميزات

جيدة تفوق الصنف الأخرالمسمى (واكالاروجرز)، فعممت زراعته في اللواء منذ سنة ١٩٥١ وذلك لملاءمة الظروف الزراعية له، الا إن العوامل البشرية المتمثلة باليد العاملة في مزارع اللواء فإنها لم تظهرتحمساً في زراعته وذلك لإصابته بالأمراض التي يصعب عليهم مكافحتها، الى جانب إن زراعته تتطلب يداً عاملة وخبرة جيدة وهذا يكلف نفقات عالية ليس بإستطاعة المزارعين الصغار تغطية نفقاته، ونتيجة لتلك الأسباب اتجه المزارعون الى زراعة محاصيل أخرى[١٠٩].

ويزرع القطن في ناحيتي آل بدير وعفك فقط ومساحته قليلة لاتتجاوز (٥،٣٥٠) دونماً يقع (٥،٠٠٠) دونم في ناحية آل بدير و(٣٥٠) دونماً في ناحية عفك، وعلى أية حال كانت مساحة مازرع من القطن في لواء الديوانية سنة ١٩٥٢ (٣،٢٣٥) دونماً، أما الكمية المنشورة بالطن فقد بلغت (٥٠) طناً و٨٥٠ كيلو غرام، فيما بلغت المساحة المزروعة بالقطن (٦،٧٧٦) وبلغ الناتج بـ (٣٣) طن و٨٨٠ كيلو غرام، فيما كانت المساحات والجدول الآتي يبين المساحة المزروعة بآلاف الدونمات والانتاج بالطن لمحاصيل الدخن والذرة بانواعها والقطن للمدة ١٩٣٤-١٩٥٨.

جدول رقم (٨)

السنة	محصول الخن		الذرة البيضاء		الذرة الصفراء		محصول القطن	
	المساحة المزروعة	الانتاج بالطن	المساحة المزروعة	الانتاج بالطن	المساحة المزروعة	الانتاج بالطن	المساحة المزروعة	الانتاج بالطن
١٩٣٤	٥،٦٨٢	٧٣٨	٥٨٤	١٦٤	٢١٥	٤٣	١٩٠	١٩٠
١٩٣٥	-	-	-	-	٢٨٠	٥٧	٢،١٠٠	٢٣١
١٩٣٨	-	-	-	-	٣٦٥	٧٣	٢،٢٠٠	٢،١٥٦
١٩٤٠	-	-	-	-	٤٤١	٨٩	٢،٩٤٩	٢،٩١٩
١٩٤٥	٨،٦٣٦	١،١٢٢	٩،٤١٦	٢،٦٣٦	٥١٦	١٠٣	٣،٧٠٠	٣٧٠
١٩٥٠	١١،٥٩٠	١،٥٩٢	١٨،٢٤٨	٥،١٠٩	٥٩٠	١١٨	٣،٧١٣	٣٧٧
١٩٥٧	١٤،٥٤٤	١،٩٩٩	٢٧،٠٨٠	٤،٩٢٩	٥٩٠	١٣٩	٤،٠٠٤	٤،٠٧٥[١١٠]
١٩٥٨								

يبدو من فقدان المساحة المزروعة والمقادير في بعض الأعوام يعود الى استعمال طرق التسميد فتمتاز بسذاجتها وأهمها ان تترك الأرض عام أو عامين دون زراعة حتى تكون قد استعادت خصوبتها وربما أطلقت فيها المواشي في اثناء ذلك فتسمدها بروثها وبالنسبة للسماد الذي يستخدمه الفلاح الديواني فمقتصرة على السماد الطبيعي أو مخلفات الحيوانات التي تأتي من مصادر محلية أما السماد الحيواني فكان غير معروف في الديوانية.

أما عدد أشجار الفواكه الصيفية المثمرة التي تزرع في لواء الديوانية فالجدول الآتي يبين ذلك بين عامي ١٩٣٤و١٩٥٨.

جدول رقم (٩)

النوع	١٩٣٤		١٩٥٨	
	عدد الاشجار المثمرة	الانتاج	عدد الاشجار المثمرة	الانتاج
الرمان	٢٠،٠٢٢	١،٤٥٦	٢٧،٢٩٦	٤٠٧،٤٤٠[١١٦]
التفاح	٧،٦٣٩	٢،٣١٢	٨،٠٣٣	٢،٥٩١
الكمثري	٧٦٥	٤٣٥	١٠	٢١٠
الخوخ	١،٧٨٠	٣،٢٤١	٢،٤٥٥	٣٦،٨٥٠
العنجاص	١،٥٣٤	١،٠٥٠	٦،٧٠٩	٦١،٧٩٣
المشمش	٥،٦٥١	٢،٧٧٨	٥،٣٠٤	١١٢،٢٧١
العنب	٦،٥٩٨	٥،٣٤٢	٢٢،٢٣٩	٤٩٠،٧٠٨
التين	٢،٣٤١	١،٢٣٦	٥،٣٢٨	١٠٠،٣٠٣
الرمان	٢،٠٠٢	١،٢٦٢	٢٧،٠٠٠	١،٣٧٠
البرتقال	٦،٧٨٩	٥،٣٤٩	٢٦،٠٢٦	٣٧٥،٢٨٦
ليمون حلو	٤،٨٧٩	٢،٣٤١	١١،٨٦٩	١٦٢،٧٠١[١١٦]

أما فيما يخص اسواق الجملة وتسويق وتصريف المحاصيل الزراعية في لواء الديوانية فكانت تتم بالمزاد العلني دون الإهتمام بوزن المحصول أو وزن الحيوانات المعروضة للبيع، وبهذه الطريقة كثيراً ماتضرر المزارع وعاد النفع الى بائع الجملة الذي يشتري المحصول من المزارع ويبيعه الى بائع المفرد الى جانب استفادة بائع المفرد الذي يشتري المحصول مباشرةً من العلاوي أوالأسواق، ولهذه الأسباب وغيرها نتج تفاوت كبير في أسعار المحاصيل الزراعية، ولاسيما المخضرات والفواكه، لعدم اتباع نظام الأوزان وتوحيدها ولا الأوعية ذات الحجوم والأوزان المعروفة[١١٣]. وكان معدل سعر طن الحنطة ١٩٣٤ (٦٧٦،٤) ديناراً ومعدل سعرطن الحنطة عام ١٩٣٦(١١٦،٥) ديناراً، ومعدل سعر طن الشعير ١٩٣٦ (٢،٩٠٠) دينار. أما أسعار الرز فهو يختلف بإختلاف نوعه فمثلاً إن سعر وزنة العنبر(١٠٠كم) درجة أولى أبو الريحة (١٦دينار) والدرجة الثانية ١١ديناراً والنعيمة (٦-٧ دينار) والحويزاوي (٦-٧دينار) وهذا السعر الصافي مع أجورالنقل، وكانت قشور العنبر (السبوس) تتلف والسحالة تباع لأصحاب المواشي بثمن رخيص[١١٤].

وحول تصديرالمحاصيل الزراعية على الصعيد الداخلي كان هناك متعهدون يقومون بهذه المهمة وعلى من يصبح متعهداً بنقل المحاصيل الزراعية كالشلب والرز والحبوب على اختلاف انواعها عدا الحنطة التابعة لموافقة مديرية الحبوب العامة عليه الحصول على اجازة بهذا الخصوص، ويبدو ان مدة منح الاجازات لغرض نقل المحاصيل والمواد العذائية

ولاسيما الحبوب شهر واحد والجدول الآتي يبين اسماء المتعهدين والكميات التي قاموا بنقلها مقدرة بالطن خلال الأعوام ١٩٤٢-١٩٤٥.

جدول رقم (١٠)

اسم المتعهد	المنطقة التي عاش فيها	الكمية التي نقلها	المنطقة التي تم نقل الكمية اليها	الغرض
عبد المحسن المسلمان	من اهالي عفك	١٠٠ طن حنطه	لواء الحلة	لغرض الاستهلاك المحلي[١١٩]
خضير عبد الكريم ملا وزير	من أهالي الحمزة	٢٠ طن حنطه	قضاء الهندية	لاجل طحنها وبيعها بالمفرد[١٢١]
متصرفية لواء الديوانية	–	٢٧٩٠٠ كيلو	قيادة الفرقة الرابعة	لغرض تموين الجيش
زكرى عاشور	–	٢٠٠ طن من شلب الشعيرة	إلى الهندية	لغرض الاستهلاك المحلي[١١٩]
أحمد الحاج عبد الحسين	من أهالي الديوانية	١٢٠ طن نعيمه و ٢٠ طن الحويزاوي	بغداد	لغرض الاستهلاك المحلي[١٢٠]
مرزا الحاج حسون	الشامية	٥٠،٠٠٠ كيلو من القمن العثير	بغداد	لغرض الاستهلاك المحلي
جمعة حسن	من أهالي ابي صخير	٢٠ طن من الشلب الحويزاوي	من الحمزة الى الهندية	لغرض الاستهلاك المحلي[١١٩]
محمد جلبي الخضيري	من اهالي الديوانية	١٠٠ طن من محصول الشعير	من الديوانية للبصرة	لغرض الاستهلاك المحلي
علي أبو ركيبة	من أهالي السماوة	١٠٠طن من محصول الحنطة	من الديوانية الى بغداد	لغرض الاستهلاك المحلي[١٢٠]
مصطفى علي أبو ركيبة	من أهالي السماوة	٦٠ طن من الحنطة	من لواء الديوانية الى البصرة	لغرض الاستهلاك المحلي[١٢٠]
حسين كاظع	من أهالي الديوانية	٦٠ طن من طحين الحنطة	من لواء الديوانية الى البصرة	[١٢٢]
الحاج محمد ظرك الرحيم والحاج عباس الرحيم بالاشتراك مع محسن ابو طبيخ	في قضاء السماوة	٢٠٠٠ كيلو من الحنطة	الى بغداد	لغرض إعاشة عوائلها[١٢٣]
مصطفى علي أبو ركيبة	من أهالي السماوة	١٠٠ طن من العثير والشعير و ٢٠ من محصول السمسم	من مراكز الاستهلاك في الديوانية الى مراكز استهلاك بغداد	لغرض الاستهلاك المحلي[١٢٠]
مجموعة من الاشخاص	قضاء السماوة	من محصول الحنطة والبلغ ٣٤٠٢٩ كيلو و ٢٠٠ طن و٢٢٢٥٩ كيلو منمحصول الحنطة درجة أولى و ٣٦٠٠٠ كيلو من الحنطة درجة	الى لواء البصرة	=
مجموعة من الاشخاص	ناحية الرميثة		من ناحية الرميثة الى متصرفية البصرة	–
مجموعة من الاشخاص	من قضاء السماوة	بلغت ١٣٢٧ كيلو حنطة درجة أولى و ٣٤٧٨ كيلو درجة ثانية	الى لواء البصرة	–
مجموعة من الاشخاص	من مخزن الشافعية والرميثة والخضر والشنافية	١١٦٣طن من الحنطة	من مخزن الشنافية الى السماوة	– [١٢٥]

كان عدد سكان لواء الديوانية بحسب نتائج تعداد عام ١٩٤٧ نحو(٣٧٨،١١٨) (٢١٦،٥٦١) نسمة مقارنة بمجموع سكان المملكة العراقية وبحسب تعداد العام نفسه نجده قد بلغ (٤.٨١٦.١٨٥) نسمة (١٢٦). أما عدد سكان لواء الديوانية في العام ١٩٥٦ قد بلغ (٣٧٨،٢٥٣) (٢٧،٨٣٩) تضمهم (٣،٧٩٩) بيت منها[١٢٦] بيتاً مبني من الطابوق، ونسبة الاشخاص في الغرفة الواحدة (٣،٥) شخص وتصل القوة الكهربائية لـ (١،٣٦٩) بيتاً، أما اسالة الماء فتصل الى (١،٦٠٧) بيت. فيما بلغ عدد القرى (١٢١) قرية عدد بيوتها (١٠٨٢) بيت ويخمن عدد سكانها (٦٣٣٤) شخص[١٢٧]. أما عدد البيوت وعدد الاشخاص الساكنين فيها وعدد البيوت المجهزة بالكهرباء وعدد البيوت المزودة بابي باسالة الماء فقد بلغ عدد القرى في المدن والارياف (٤٣٧) قرية وعدد البيوت (٣٧٦٦٥) بيتاً (٢٣٤،٦٣٧) شخص تصل الكهرباء الى (٤٢٧٠) بيت واسالة الماء تصل الى (٤،٩٩٣) بيت[١٢٨]. وبلغ عدد سكان اللواء حسب إحصاء ١٩٥٧[١٢٩] (٣٠٧٩٩٢) نسمة من مجموع سكان المملكة البالغ (٦.٢٩٨٩٧٦)[١٣٠]. كان منهم (٢٥٤،٢٥٣) يستحوذون ٣٢،١ مليون دونم زراعي منها ٢٣، مليون دونم مستثمرة فعلاً وكان يتصرفون بالاراضي، والحقيقة ان نظام توزيع الأراضي في لواء الديوانية لم يكن بشكل يؤدي الى تقسيم الأراضي الى ملكيات صغيرة، كما هو الحال في بعض الدول، لذا نشأ عن ذلك التقسيم خلق مشاكل اجتماعية الأمر الذي ادى الى صعوبة تطبيق وسائل الزراعة الحديثة، كما وان قلة عدد السكان بالنسبة لمساحة

الاراضي الزراعية وقابليتها تعتبر مشكلة، لعدم معالجتها باستعمال المكائن الحديثة لتلافي قلة اليد العاملة[١٣١]. والجدول الاتي يبين احصاءات النفوس لواء الديوانية حسب الوحدات الادارية خلال الأعوام ١٩٤٧ و١٩٥٦.

جدول رقم (١١)

السنة	مجموع سكان لواء الديوانية	النسبة المئوية لنفوس كل لواء الى مجموع النفوس العام	كثافة السكان في كل متر مربع
١٩٤٧	٣٧٨١١٨	٧،٩	٢٥،١
١٩٥٦	٣٧٨٢٥٣	٧،٧	٢٥،١[١٣٢]
السنة	الذكور	الاناث	المجموع
قضاء الديوانية	٢٨٠٢٥	٣٣٨٦٠	٦١،٨٨٥
قضاءسومر (عفك)	١٨٧٨٦	٢٦٩٦١	٤٥،٧٤٧
قضاء السماوة	٣٦٧٣٦	٤٦٧٢٣	٨٣،٤٥٩
قضاء ابي صخير	٣٢١٢٠	٤٤٩٥٠	٧٧،٠٧٠
قضاء الشامية	٤٤٢٠٨	٦٥٧٤٩	١٠٩،٩٥٧[١٣٣] [١٣٤]

٣ـ الإدارة الزراعية:

لم تكن في العراق قبل عام ١٩٣٧ مؤسسة تختص بشؤون التسليف الزراعي فقد كان المزارعون يرزخون تحت رحمة المرابين والإقطاعيين بما يفرضون عليهم من شروط قاسية وزاد من صورة هذا الإستغلال ما أصاب أصحاب العمل الزراعي من تكرار الكوارث والآفات والفيضانات من جهة، ونشوب الإضطرابات في الفرات الأوسط في نيسان ١٩٣٥ (وبالذات في لواء الديوانية) ومن جهة أخرى، الأمر الذي كان له أثره الخطير على القطاع الزراعي وعلى خطوط السكك الحديد، إذ أدى توقفها تقارب الثلاثة أسابيع، وازداد الوضع سوءاً بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة زيادة النفقات على حساب الايرادات، وبذلك سجل عجزاً لمدة خمسة أشهرمن نيسان وحتى آب[١٣٥]، لذلك دعا نائب الديوانية كاطع العوادي[١٣٦] الحكومة الى مساعدة الفلاح من خلال تأسيس مصرف زراعي، يعمل على مساعدة المزارعين للخروج من حالة اليأس التي يعيشونها، كما أشار نائب الديوانية فريق مزهر الفرعون[١٣٧] حول مشروع السلفة بمانصه: "...ان الفيضان أدى بالزراع المتضررين الى طريق الهلاك والزراع محتاجين الى حد لايوصف وهذه السلفة التي تلطفت بها الحكومة على المنكوبين لاشك انها لمساعدة الزراع فيجب ان تكون المذاكرة على هذه اللائحة بطريقة الاستعجال حتى تخرج من مجلسنا وتذهب الى مجلس الاعيان"[١٣٨]. وقد أشار الى الموضوع نفسه نائب الديوانية محمد العبطان أذ قال:"ان الضرر الذي أصاب قضاء الشامية وحده في

الفيضان بموجب كشف الحكومة نفسها سبعين الف فأية فائدة من هذا التسليف"[١٣٩]. كما طالب الحكومة ان تعمل على متابعة الفلاحين والوقوف على مستوياتهم المعيشية[١٤٠].

قامت الحكومة العراقية بإيجاد مؤسسة باسم المصرف الزراعي والصناعي بغية تقديم التسهيلات الإئتمانية لقطاع الزراعة والصناعة.والجدول الآتي تبين الاشخاص الذين تم تسليفهم ومابقي بذمتهم، إذ ان بعض المزارعين لم يستطع تسديد ماعليهم من المستحقات للسلف الزراعية، فتم حجز حاصلاتهم الشتوية بعد أن صدرت أوامر الحجز وعدم التصرف قبل دفع مابذمتهم لدى المصرف الزراعي عام ١٩٤٢.

جدول رقم (١٢)

اسم المستلف	القضاء أو الناحية الناحية	مقدار المبلغ	المبلغ المحصل
سيد محسن ابو طبيخ	الشامية	٢٩٣،١١٠	-
حسن بن موسى بن محمد ورفيقه	الرميثة	٢٢،٦٥٠	-
سيد مطلب السيد علي السيد جابر	الرميثة	٤١،١٩٧	-[١٤١]
ياسر الحاج صكبان	مدير	٢٧،٥٧٥	احيلة قضيته الى المحكمة
كنداوي العربية ورفاقه	عفك	١٤،٢،٦٣	سدد ٧٠%
دخيلة ابواحمد	دغارة	٠،٧٠٤	-
ابو احمد طعمة ورفاقه	=	٠،٨٠٩	-
محمد المجهول ورفاقه	=	١٥،٦٣٩	-
عبود الجبر	=	٠،٧٢٤	-
فرحان العطية ورفاقه	=	٤٨٧،٣	-
محبو جار الله ورفاقه	عفك	١١،٤٢٥	-
مرهون بن كاظم ورفاقه	دغارة	٦،١١١	-
راضي العبود ورفقائه	عفك	١٤،٥٩٢	-
شلاكه الحران ورفقائه	عفك	٥،١٨٢	-[١٤٢]
حسن الحاج شلاكه شعبان	دغارة	٣٥،٤٤٨	-
بعيوي بن حسن	دغارة	١،٣٩٤	-
جريد بن عبود ورفقائه	دغارة	٦،٠٠٩	-
بعيوي بن دكمان ورفقائه	عفك	٠،٣١٣	
عبد المهدي الحاج جبار	الفيصلية	١٤٣	[١٤٣]
سيد صالح الحسن	الفيصلية	٤٣٤	
تكليف المبدر	=	٧١١	
علي كاظم عبد الرضا	=	٥٥٠	
سيد حسن السيد علوان الياسري	=	٩٣٠	
سيد عزوز السيد مهدي	=	٩٧٠	
محمود الحاج حمود	=	٥٥٠	[١٤٤]

أدى إختلاف طبيعة نشاط القطاعين الى إيجاد مؤسسة مستقلة لكل منهما وجرى فصلهما الى مصرفين مستقلين هما المصرف الزراعي[١٤٥] والمصرف الصناعي في ١٩٤٦ وبذلك أصبح المصرف الزراعي مختصاً في تمويل النشاط الزراعي وتقديم القروض والسلف

لآجال صغيرة ومتوسطة وطويلة ولمختلف الأغراض الزراعية كالتسليف لموسم زراعي واحد خلال الزراعة الشتوية أو الصيفية أو الإقراض لشراء الأسمدة والبذور أو شراء المكائن والآلات الزراعية أو تربية الدواجن والإقراض الزراعي، أما أن يكون إقراضاً نقدياً أو عينياً مباشرة أو تحت إشراف المصرف نفسه[١٤٦].

وبعد صدور بيان قانون الاصلاح الزراعي في ٣٠ أيلول ١٩٥٨ الذي قرأ من قبل رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم[١٤٧] والذي أعلن فيه مولد قانون الإصلاح الزراعي حينما قال: "أعلن مولد الإصلاح الزراعي إنما أسجل بفخر واعتزاز نهاية الإقطاع في العراق وحلول عهد جديد فيه خير كثير لأبناء الشعب العراقي كافه..."[١٤٨]، وخلال ذلك حرص هذا المصرف على اعداد لائحة القانون الخاص به والعمل على رفع وتحسين مستوى الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعي، ولاسيما الأراضي الزراعية المستولي عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي وفيما يلي أهم الأعمال التي قام بها هذا المصرف:

١- تسليف الجمعيات التعاونية التي تنشأ بمقتضى قانون الإصلاح الزراعي.

٢- التسليف لقاء المنتجات الزراعية المخزونه في السايلوات العائدة الى لجنة تنظيم تجارة الحبوب.

٣- تأسيس المخازن والمستودعات لخزن التمور والحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى. والقيام بالخدمات الأخرى ذات المساس المباشر بالشؤون الزراعية.

وتم تخصيص ارضٍ مساحتها ١٠،٠٠٠ متر مربع في لواء الديوانية ناحية الخناق قريبة من الطريق العام و تصلح لانشاء مخزن فقط وقطعة أرض ثانية مساحتها ٥،٠٠٠ م٢، كما سعت الجمعية الزراعية لشراء الأراضي القريبة منها لغرض تنفيذ بناء مكبس ومخزن عليها[١٤٩].

ومن المسائل التي حرصت عليها حكومة الثورة تركيزها على الحلول السريعة لمشاكل الريف، وعلى الرغم من إن فكرة الإصلاح الزراعي لم تكن جديدة، إذ كان الإصلاح الزراعي في الماضي عبارة عن برامج تهدف توزيع الأراضي الزراعية تبعاً لحاجة السكان ثم توسعت فكرته، وبعد تشريع القانون المذكور تم تنظيم الملكية الفردية لمنع استغلال الفلاحين، ولتحقيق ذلك شكلت لجنة قانون الإصلاح الزراعي في ٢ آب ١٩٥٨ برئاسة وزير الزراعة هديب الحاج حمود[١٥٠] وعضوية طلعت الشيباني[١٥١] وعبد الرزاق الظاهر.

كان هدف الإصلاح الزراعي تصفية الملكية الزراعية الكبيرة بل تصفية الإقطاع في العراق الذي مثل أحدى أخطر القضايا التي واجهت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ منذ الوهلة الأولى، ذلك النظام الذي جعل الأراضي بيد الإقطاعيين وتحويل الفلاحين الى أجراء في أراضيهم، الأمر الذي إنعكس على إنخفاض مستواهم المعيشي وإعاقة مشاريع الإستصلاح التي أرادت الحكومة القيام بها[١٥٢]. ولهذا اراد القانون الجديد إنعاش الطبقة الفلاحية وتوزيع الأراضي على الفلاحين بشكل عادل من أجل رفع مستولى المعيشي لهم. وقد إشتمل هذا القانون على أربعة أبواب: كان الأول قد حدد فيه الحد الأدنى من الملكية الزراعية ١٠٠٠دونم في الأراضي المروية سيحاً و٢٠٠٠ دونم للمروية ديماً و٥٠٠ دونم في الأراضي المروية سيحاً و١٠٠٠ دونم في الأراضي الديمية[١٥٣]. أما الباب الثاني: فهوالجمعيات التعاونية التي مثلت أحدى شروط قانون الإصلاح الزراعي لغرض الفلاحين وتوفير البذور الصالحة للزراعة ومساعدة الفلاح في التغلب على إشكالات الإنتاج الزراعي فيما كان الباب الثالث:تناول العلاقات الزراعية وذلك بإلغاء جميع العلاقات الإقطاعية وإيجاد علاقات زراعية جديدةة وتناول حقوق العامل الزراعي وتعيين أجره الزراعي وتشكيل نقابات لحماية مصالحه[١٥٤].

ويبدو ان نجاح الإصلاح الزراعي يعتمد على إمكانية رفع المستوى المعيشي للفلاحين الذين هم نواة التي أصدر من أجلها هذا القانون وهذا لايتحقق إلا بتغير جذري للمؤسسات العاملة في البلاد وكوادرها الأداري والإتيان بإدارة لديها وعي خاص يؤمن بالإصلاح الإجتماعي ويبذل كل السبل من أجل تحقيقه وتشكيل مؤسسات إقتصادية تعاونية جماعية نابعة من معاناة الفلاحين لكي تستطيع تأدية الغرض الذي شكلت لأجله وهو الإصلاح ويعالج اسباب هجرتهم التي لها آثارها السيئة وتقديم المساعدات القيمة وإقامة علاقات زراعية وروابط مجتمعية تخلق تجذرات في الإنتماء لهذه البلاد، وتؤكد على بناء المجتمع على أسس متينة تستطيع نقل الفلاح الى مجتمع يصون حقوقه ويعمل على حماية إنتاجه وتجديد واجباته.

تغير نظام الملكية عام ١٩٥٨ وذلك بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الذي هدف إلى إصلاح النواحي الإجتماعية والإقتصادية من خلال توزيع الفرص وحل مشكلة توزيع الملكية ومشكلة زيادة الإنتاج وتحسينه الى جانب تبني سياسة تعمل على خلق فعاليات

اقتصادية جديدة لزيادة الإنتاج الزراعي وزيادة دخل الفلاح وتوجيهه الوجهة الصحيحة لإنفاق هذا الدخل، وبهذا تم تكوين فلاحين مستقلين في إنتاجهم[١٥٥]. وتحقق ذلك من خلا الانظمة الجديدة التي قضت على النظام الأقطاعي الذي كان يعطي حق التصرف بالأرض الى فئة معينة من أفراد الشعب للإنتفاع بمواردها الزراعية بينما كانت الطبقة العاملة في الأرض محرومة من حق التصرف والإنتفاع بالحاصل[١٥٦].

كما كان هدف حكومة الثورة ايجاد حل عادل ومنصف لتثبيت أعمق مقومات العدالة الإجتماعية، من خلال أعادة توزيع الأراضي الملكية الزراعية توزيعاً عادلاً، بعد أن كان هناك (١،٤٠٠،٠٠٠) شخص عامل في الزراعة لايملك شبر واحد من الأرض، الى جانب وجود (٣،٠٠٠،٠٠٠) شخص يعيشون في الريف بانتفال مستمر دون ان تتاح لهم فرصة التملك، فيما وجد الوجه الثاني من هذه الحقيقة كان هناك (٣٦١٩) شخصاً يمتلكون أراضي تتراوح مساحتها من ألف الى حوالي مليون دونم وكان مجموع المساحة التي يمتلكها هؤلاء تقدر بـ (١٨) مليون دونم من ضمنها (٦) ملايين دونم يمتلكها (٢٧٢) شخصاً فقط في حين كانت المساحة المقدرة للأراضي المملوكة الصالحة للزراعة هي (٢٢) مليون دونم[١٥٧]. والجدول الآتي يوضح العائلات المالكة في لواء الديوانية عام ١٩٥٨ والتي تملك أكثر من ٣٠،٠٠٠ دونم.

جدول رقم (١٣)

اسم العائلة	الطبقة أو الشريحة	المساحة المملوكة بالدونم
ابو طبيخ	سادة عشائريون	١٢٤،٤٩٦
آل مكوطر	سادة عشائريون	١١٧،٨٣٩
الصكب	مشايخ عشائر	٧٠،٢٩٦
عطية، الغضبان	مشايخ عشائر الحميدات	٥٦،٤٤٧
الشهد	مشايخ عشائرالبدير	٤٩،٥٦٠
الشعلان السلمان	مشايخ عشائرالخزاعل	٤٦،٩٥٩
دانيال(ساسون)	ملتزموا الضرائب من اليهود	٤٣،٤٩٠
آل عبد العباس	مشايخ عشائربنو زريج	٤٠،٥٥٥
آل حسن	مشايخ عشائربنو زريج	٣٨،٧٤٥
السيدعبدالعزيزعبد الحسن	سادة عشائريون	٣٧،٨٣١[١٥٨]

وبهذا نجد ان هذا القانون قد أحدث تغيرات جذرية من خلال حلّ قضية الأرض والفلاح وحقوق التصرف، وتوزيع بقية الأراضي المستولى عليها والأميرية على الفلاحين المستحقين بمعدل ٣٠-٦٠ دونم للفلاح الواحد، مقابل ثمن تحددهُ لجنة الاستيلاء ويسدد خلال عشرين عام، وانشاء الجمعيات التعاونية والمؤسسات التسليفية لمد المزارعين بما يحتاجونه الى جانب تطوير اساليب الأنتاج الزراعي للحصول على أوفر انتاج وأفضل نوع[١٥٩].

وهكذا برزت بصورة فعالة أهمية عمليات الإستيلاء على الأراضي الزائدة عن الحد المقرر للملكية في القانون، ومن ثم القيام بعملية ادارة تلك الأراضي وتأجيرها واعدادها للتوزيع على عوائل الفلاحين، وقد تطلب هذا العمل جهدا شاقاً الى جانب وضع تصميم خرائط الكادسترو ووضع الخرائط الطبوغرافية ودراسة نظم الري والتحقيق في أحقية الفلاحين باستملاك الأراضي الموزعة عليهم[١٦٠]. والجدول الآتي يبين مساحة اراضي الأدارة المؤقته "تحت ادارة الإصلاح الزراعي الموجزة للفلاحين وعدد الفلاحين المستأجرين في لواء الديوانية في عام ١٩٥٨.

جدول رقم (١٤)

اللواء	الأراضي الأميرية الصرفة						الاراضي الأميرية الصرفة					
الديوانية	مروية		ديمية		المجموع		مروية		ديمية		المجموع	
	المساحة بالدونم	عدد الفلاحين	المساحة بالدونم	عدد الفلاحين	المساحة بالدونم	عدد الفلاحين	المساحة بالدونم	عدد الفلاحين	المساحة بالدونم	عدد الفلاحين	المساحة بالدونم	عدد الفلاحين
	٣٣،٤٢٨	١٩٤٦	١٦٩١٥	٢٨٢	٢،٢٢٨	٥٠،٣٤٣	١١٥،٨٨٤	٣٦٥٥	–	–	١١٥،٨٨٤	٣٦٥٥[١٦١]

ويبدو إن قانون الإصلاح كان بمثابة نقطة الخلاص من العبودية والاستغلال فقد وزعت الأراضي الزراعية التي كانت بحوزة شيوخ العشائر والملاكين الكبار وكبار الموظفين في الديوانية بموجب قانون التسوية والإصلاح الزراعي على الفلاحين، وما زالت بعض الأراضي الزراعية مسجلة في دوائر الطابو بأسماء ملاكيين غابوا عن البلاد منذ نصف قرن تقريباً،ويرى الكثير أنّ الإقطاع وسياسته التعسفية التي مارسها إقطاعيو لواء الديوانية هي من أهم الأسباب التي جعلت الديوانية مناراً للحركات السياسية التحررية في العراق بمختلف نشاطاتها وميولها.

ويتضح مما سبق ان القطاع الزراعي في لواء الديوانية قد عانى تخلفاً واضحاً، إذ كان الدعم المصرفي لواقع استثمار الأراضي الزراعية واطئاً بدرجة كبيرة ويقع في مقدمة اسباب ذلك هو سيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، ثم فقر وجهل الفلاح الديواني وهذه العوامل مجتمعة أدت الى إنخفاض الإنتاج الزراعي وتدني الإنتاجية وماتتبع ذلك من إنخفاض في مستوى الدخل الفلاح، الذي عانى من سوء التغذية وعدم توفر السكن الملائم، الى جانب سوء المعاملة من قبل الملاكين التي دفعت الكثير من الفلاحين الى الهجرة الى المدينة[١٦٢].

كما يتضح أيضاً من قانون الإصلاح الزراعي و نصوصه انه أكد على الأُسس التي عززت حقوقَ الفلاحين والمزارعين، ومراعاة مصالحهم بشكل يؤدي الى توثيق ارتباطهم بالأرض التي حصلوا عليها والتي يزرعونها، بما يؤدي الى رفع مستوى معيشتهم وتحسين

احوالهم، ومن ثمَّ تحقيق أمنياتهم في تمليكهم قطعة الأرض، إضافة الى تأثير ذلك في زيادة الإنتاج وتطوير الاقتصاد الزراعي ومن ثم الاقتصاد الوطني.

٤ـ الثروة الحيوانية:

يؤلف الإنتاج الحيواني جزءاً مهماً من الدخل القومي الزراعي، ويعد هذا الإنتاج من الفروع الزراعية الهامة التي توفر الغذاء للسكان وتمد الكثير من الصناعات الزراعية بالمواد المطلوبة لقيامها ونموها، وإنطلاقاً من هذه النقطة إكتسبت الثروة الحيوانية أهمية خاصة من حيث النوعية والكمية في لواء الديوانية، ولكن تلك الثروة لاتزال مهملة تقريباً[١٦٣].

ويمكن القول ان تربية الحيوانات قد لازمت إنتاج المحاصيل الزراعية نتيجة حاجة حرفة الزراعة الى بعض الحيوانات لأغراض إستخدامها في الحقول، كما تربى الأسر الرحل الأغنام والماعز والإبل ولهذا بلغ عدد الاغنام والابل والجاموس المجباة عنها رسوم الكود والموجودة في الملكيات والوحدات الزراعية الواقعة في لواء الديوانية للسنوات ١٩٣٤-١٩٣٥ (٩٢٥،٤٧١) من الاغنام والماعز(٣٠،٧٤١) أماعدد الابل (٦،٨٠٣) والجاموس (٦،٥٨٩).أما السنوات اللاحقة فقد بلغ عدد الأغنام (٦٣٢،٢٧٨) بينها (١٠١،٥٧٠) رأساً تقل أعمارها عن سنة واحدة[١٦٤].

والحقيقة ان أهم عروق هذه الأغنام في هذا اللواء هي العربي والعواسي والكردي وتربى لاجل لحومها الى جانب الاستفادة من الأصواف إذ كانت الاصواف ناعمة وقصيرة وملونة، ويكثر وجودها في قضاء السماوة ويتوقف عددها على مقدار الأمطار والأحوال الجوية لأنها تعيش على المراعي الطبيعية، ففي سنوات القحط أو البرد الشديد تنفق المواشي بكثرة ويقل عددها، أما الأبقار فنجدها في كافة انحاء اللواء وأجود عروقها النوبي والزبيري والرستاقي وقد نشأت لها عام ١٩٣٥-١٩٣٦ (٨٣٦) حظيرة في لواء الديوانية[١٦٥]، وهي تحتل المرتبة الثانية فكان عددها (١٠٧،٥٦٩) رأساً بينها (١٦،٨٢٩) رأساً من الذكور، ويحتل الماعز المرتبة الثالثة بعد الأبقار من حيث العدد، إذ يصل عددها الى (٤٣،٠١٧) رأساً من بينها (١٠،٧٧٥) رأساً تقل أعمارها عن عام واحدة وهي على ثلاثة اصناف السوري والكردي والانقري وهذه تربى لاجل لبنها الى جانب شعرها الذي يستخدم لنسج بيوت الشعر، أما تربية الأبل فتكاد تكون محصورة في القبائل الرحل وهم يستمدون منها جانباً كبيراً من معاشهم وذلك ببيع الإبل ومنتجاتها التي هي في الأكثر اللحوم واللبن، الى جانب

الإستخدام في التنقل من مكان لآخر وهناك الجواميس التي تعيش في الأهوار والمستنقعات ويمكن الاستفادة من انتاجها من الحليب والسمن وتكاد تربيتها تنحصر في أقصى شمال ناحية المهناوية حيث بقايا هور بن نجم الذي يوفر بيئة مناسبة لها، كما يوجد في الملكيات والوحدات الزراعية الواقعة في هذا اللواء الخيول التي تربى للركوب وكانت موجودة لدى الحضر والبدو، ومن أصنافها كحيلان، وصقلاوي وحمداني وعبيان وهذيان، وتستعمل الخيول الجيدة للركوب والسباق ونقل الإنتاج، أما الحمير، فكان الغرض منها للإستخدامات الزراعية كدرس الحبوب وحرث الأرض كما يستفاد منها في النقل، وهناك البغال التي كان أغلبها صغيرة الحجم وغير قوية ولهذا فهي لاتصلح للفلاحة بل يستخدمها الفلاحون للنقل عادةً وأدارة النواعير لري المزروعات، وقد إنخفض عددها أخيراً بسبب تقلص أسلوب الري بهذه الواسطة[١٦٦]، أما البغال[١٦٧].

إن عملية رعي الحيوانات وتربيتها تقوم على ثلاث فئات في لواء الديوانية: مزارعون مستوطنون، ورعاة مرتحلون وتتباين هذه الفئات من حيث الإرتباط بالأرض ومدى تغليب كل منها لإنتاج المحاصيل أوتربية الحيوانات وإنعكس ذلك في نوعية المساكن، ويعود سيادة تربية الأغنام الى مايتحقق من فوائد عالية تفوق تلك التي يمكن تحقيقها من تربية الماعز، بالرغم من ملاءمة الظروف لتربية أنواع متعددة من الحيوانات. والجدول الآتي يبين عدد الأغنام والماعز والإبل والجاموس والبقر المجباة عنها رسوم الاستهلاك للسنوات ١٩٣٤-١٩٥٨.

جدول رقم (١٥)

السنة	الأبقار	الأبل	الجاموس	الأغنام	الماعز	الخيل	البغال	الحمير
١٩٣٤	–	٢،٣٨٥	١،٧٨٩	١٣٨،٩٥٠	٢٢،٦٧٠	٢،٣٨٥	١،٧٦٠	١،٦١٢
١٩٤٠	–	٢٩،١٠٠	٤٧،٣٩٥	٢٣٦،٧٨٩	٢٥،٦٥٠	٥،٦٢٩	١،٦١٢	٣٩٨،٧٩٨
١٩٤٥	٨،٦٠٤	٣٨٠	٤١٨	٣٦،٧٧٨	٢،٧٧٨	–	–	–
١٩٤٦	–	٢٥٧	٢٥٩	٣٨،٧٢٨	٣،٥١٨			
١٩٤٧	٧،٤٠٦	٣٨٠	٣٧٠	٤٢،٢٢٦	٣،٥٥٨	٨،٤٥٣	١،٦٧٨	٤١،٣٠٠
١٩٤٨	٧،٧٧٦	٤١٦	٣٧٠	٤٢،٢٢٦	٣،٥٥٨	–	–	–
١٩٤٩	٧،١٥٧	٢٢٦	٢٧١	٤٠،٩٦٨	٣،٢٠١	–	–	–
١٩٥٠	٨،٩٣٤	١٤١	٤١٠	٣٣،٢٢٥	١،٧٧٦	–	–	–
١٩٥١	–	٢٥،٠٠٠	٦٤،٣٢٠	٤٣٧،٨٩٥	٣٧،٨٩٠	١١،٨٧٠	١،٧٨٩	٣٥،٠٠٠
١٩٥٢	١٠،٩٥٥	٢٦٩	٥٢٦	٣١،٢١٧	٢،٤٢٣	١٢،٥٦٠	١،٨١٩	٣٩،٦٦٠
١٩٥٨	–	٣٤،٦٧٥	٩١،٤٠٠	٥٥٧،٨٣٧	٤٠،٤٦٧	١٧،٩٥٧	١،٩٣٤	٤٣،٧٨٥[١٦٨]

ويبدو من الجدول أعلاه ان هناك زيادة في بعض اصناف المواشي وهذا دليل على ان زيادة انتاجية المواشي ممكنة وسهلة وممكن ان تتحقق افقياً وعمودياً، إذا ماتبعت الطرق الصحيحة فالعقبات الرئيسية التي تواجه هذا الإنتاج عديدة منها:عدم تغذية الحيوانات بطريقة صحيحة، وعدم الإهتمام بسلالاتها ومعرفة أصولها، وعدم اتباع طرق التسويق الحديثة، والمعاملة السيئة للحيوان وعدم الأهتمام بصحته من حيث المأوى صيفاً وشتاءً، ونقص الأطباء البيطريين، والإرشادات الفنية.

تعرضت الحيوانات الى العديد من الأمراض الفتاكة التي تصيب المواشي والدجاج وغيرها من الحيوانات فهناك الأمراض التي أصابة الأغنام ويتم مكافحتها بتغطيس ها في محلول (coopers sheep Dip) وسيلة للتخلص من مرض الصفراء الفتاك مما كان له مردود في زيادة الأنتاج[١٦٩]. وهناك الوباء البقري وهو الأشد وطأةً وأشد فتكاً وكان يسبب عند انتشاره خسائر جسيمة لمربي الأغنام أماجدري الأغنام السريع الإنتشار فتجري مكافحته بواسطة التلقيح وهناك الجرب الطفيلي الذي تسببه طفيليات تعلق بجلد الحيوان وتؤدي الى هلاك قسم من الأغنام المصابة، فيما ينتشر مرض عفونة الدم بين الجواميس في منطقة أهواراللواء وتجري مكافحته عن طريق التلقيح، كما انتشرت أمراض ذات الرئة وديدان الكبد وهما من الأمراض الكثيرة الإنتشار وهناك أمراض الدجاج كجدري و كوليرا الدجاج ومكافحتهما تتم بحرق الدجاج وتطهير المحلات الملوثة[١٧٠].

ويبدو بالرغم من الجهود المبذولة من الدوائر البيطرية لمعالجة الإصابات، الأ إن قلة الكادر الوظيفي الذي يعمل في تلك المؤسسات غير قادرعلى الإيفاء بمعالجة الإصابات المرضية إذ لايوجد سوى أثنين من الأطباء ومعاونان طبيان وعشرة موظفيين صحيين.

٥ـ استصلاح الأراضي والقضايا الضريبية.

كانت مشكلة ملوحة التربة من أخطر المشاكل التي واجهت الزراعة في اللواء،إذ تم تأسيس معظم مشاريع الري في لواء الديوانية من غير تأسيس مشاريع للبزل فيها.ونتج عن ذلك ازدياد ملوحة التربة في الاراضي التي تروى سيحاً. ولقد أصبحت الغالبية العظمى من الأراضي الزراعية في وسط وجنوب البلاد تعاني من هذه المشكلة، وأصبحت مساحات شاسعة من الأراضي غير صالحة للزراعة وانخفضت خصوبة الأراضي ومازالت مستمرة في الانخفاض. والحل الوحيد لهذه المشكلة هو انشاء شبكات للمبازل، حتى يمكن غسل

الأراضي المالحة واستصلاح تربتها، كما قامت الحكومة بعدة محاولات لإجراء أصلاح زراعي، وذلك عن طريق إنماء الأراضي الحكومية وتوزيعها على شكل ملكيات صغيرة بموجب قانون الإعمار وإستثمار الأراضي الدجيلة رقم (٢٣) لعام ١٩٤٥الذي شمل أراضي واسعة من لواء الديوانية[١٧١].

وفي العام المذكور أيضاً تم استدعاء المستر(أف.اف.هيك) لدراسة الإمكانات المادية وإنجاز الخزانات لحماية الألوية ومنها لواء الديوانية من خطر الفيضان، وطالب مجلس الإعمار من المهندسين الإستشاريين (نابن) وشركائه القيام بتنظيم بزايز الفرات ودراسة توسيع وتنظيم شط الحلة وإعادة إحياء شط الدغارة والاراضي الواقعة حوله وتم إحضار الخرائط والمواصفات الخاصة بهذا التوسيع والأعمال الأخرى للتخلص من الترسبات الرملية وقد قام المهندسون المذكورون بالدراسات والتحريات اللازمة وقدموا تقرير عن ذلك بينوا فيه أن مشروع توسيع شط الحلة يساعد على إحياء أراضٍ جديدة تبلغ مساحتها (١،٧٩٥،٠٠٠) دونم من الأراضي الأميرية الصرفة التي يمكن توزيعها الى ملكيات صغيرة وتتبع فيها طريقة الزراعة الكثيفة والمناوبة الزراعية التي ستزيد من الإنتاج الزراعي بدلاً من طريقة التبوير المتبعة في الأراضي المرواة حالياً بطريقة السيح التي تبلغ مساحتها مليون دونم[١٧٢].

وقامت مديرية الري العامة بحفر المبزل الشرقي في ١٤ آذار ١٩٥٤[١٧٣]. والمبزل الغربي الذي يخدم مزارع الارز في الأجزاء الغربية من ناحيتي الصلاحية وغماس ومبزل خان الجدول الذي يبلغ طوله ٧ كم ويربط نهر الديوانية بالمبزل الشرقي ضمن أراضي السنية ومبزل الدغارة الذي يمتد بمجمله ضمن أراضي ناحية آل بدير في الجزء الجنوبي الشرقي من لواء الديوانية وبطول (٣١) كم، الى جانب عشرات المبازل في الجزء الجنوبي من أراضي اللواء. و ربطت المبازل الفرعية بشبكة أعتمدت على المبزل الشرقي الذي يمتد بين نهر الديوانية من الشرق ونهر الشامية من الغرب ليصب في نهر الشنافية الى الشمال من مدينة الشنافية بـ (٢) كم وكان الغرض منه مياه هور بن نجم[١٧٤].

ويبدو إن ظاهرة الملوحة كانت من العوامل الرئيسية في انهيار كثير من الحضارات التي أينعت في وادي الرافدين، فهل من الجائز والأمر على ماهو عليه من الخطورة البالغة ان نسمح ان تتكرر المآسي في زمن وهب الله بلادنا فيه مورداً هائلاً من عوائد النفط، وان

الحكمة تتطلب منا أن نوجه هذا المورد باستصلاح أراضينا بوصفها العمود الفقري لكياننا وكيان أجيالنا القادمة[١٧٥].

أما القضايا الضريبية فكان الالتزام هو الشائع في لواء الديوانية وكان يرافقه (خراج الموظف) الذي كان يقرر العشر مع أجرة الأرض (بالذراع) المزارع بالحبال في الأماكن التي تنتج الرز في اللواء، الى جانب ذلك كان هناك العشر المفروض على الفاكهة أو الضرائب التي تفرض على ناتج الأرض مقدرة على أساس كل قوة حصان أو بكرة في اللواء، وقد أخذت هذه الضرائب تتزايد حتى باتت تتراوح بين (٢٠-٤٠) بالمائة وهي مرتبطة بوضعية الأراضي وطريقة اروائها وقوة انتاجها[١٧٦].

وضريبة الأرض الزراعية نوعان:الأولى تسمى نسبة حصة الحكومة من حاصلات الأراضي وهي بمثابة ضريبة الأرض، وتشمل جزئين: ضريبة العشر وحق الماء وهي تختلف حسب صنف الأرض وطريقة إروائها وقربها من بنادر تصريف المحصول وارتفاعها عن مجرى المياه وصنف المحصول وعليه تكون حصة الحكومة من محصول الأرض تتراوح بين ١٠-٢٥ في المئة ، أما إقتسام الغلة بين صاحب الأرض والسركال والفلاح فيتبع طرقاً تختلف في بعض المناطق، ويذكر في هذا الصدد أحمد فهمي الطريقة المتبعة في منطقة الشامية (لواء الديوانية) هي الثلث للفلاح و٣٠ بالمئة للحكومة والباقي وهو ٣٦ ويكون ثلثان في المئة منها للسراكيل والمشايخ وهذا بعد أن خفضت حصة الحكومة من الثلث الى ٣٠ بالمئة[١٧٧].

والضريبة الثانية: تلك التي تفرض ببدل الأرض أو بحصة الملاكية ويتراوح سعرها بين ١-١٠٪ حسب طبيعة الأرض ودرجة خصوبتها وبعدها عن الأسواق وطريقة ريها[١٧٨].

ويبدو من هذا النظام انه تضمن الكثير من العيوب لانه وقف عائقاً أمام تقدم البلاد، وهو الأمر الذي انعكس على تقدمه الزراعي، الى جانب ذلك جهل الفلاح لحقوقه وكيفية الحصول عليها، والحاجة الى الوقت الكافي لمعرفة قدرة هذه القوانين لاصلاح الأحوال الزراعية في الديوانية بشكل خاص والعراق بشكل عام.

وفي عام ١٩٣٣ حل قانون رسوم الإستهلاك رقم (٥٩) لسنة ١٩٣٣[١٧٩] محل قانون استيفاء رسوم الإستهلاك رقم (٨٣) لسنة ١٩٣١الذي نص ان تستوفي رسم الإستهلاك من كافة المحصولات الزراعية نسبة قدرها (١٠٪) وحل قانون ضريبة الأرض رقم (٧٣) لسنة

١٩٣٦ محل قانون جباية ضريبة الأرض رقم (١١) لسنة ١٩٣١، والذي فرض على المزارعين وليسهم من جديد في زيادة الأعباء المفروضة من قبل الدولة على الفلاحين اسوة بباقي المكلفين في القطاعات الأخرى وهذا القانون طبقاً لإستيفاء ضريبة الأرض التي تمثل إجرة الأرض وحق المياه التي تملكها الدولة من الأراضي بالنسب المقرره في المادة السابعة منه وهي كالآتي:

١- في الأراضي المفوضة:١٠ ٪ في السيح المنظم و٥٪ في السيح الغير منظم.

٢- في الأراضي الأميرية وتدخل معها الممنوحة باللزمة ١٥٪ في السيح المنظم ١٠٪ في السيح غير المنظم و٥٪ في الأراضي الأميرية و٢٪ في أراضي السقي و١٪ في الأراضي السقي المرتفعة أو البعيدة من الأسواق أو البعيدة عن مناسب المضخات الزراعية بمسافة لاتقل عن ستة٢ كيلو مترات[١٨٠].

٣- ٢،٥ من محصول التبغ والتنباك والمخضرات والأثمار الطرية واليابسة مهما كان نوع الأرض الناتجة بها ومهما كانت طريقة اروائها، وقد ألغيت ضريبة الأرض عن المخضرات والأثمار بكافة أنواعها الطرية واليابسة فيما بعد وذلك بمرسوم رقم (٢) لسنة ١٩٥٢[١٨١].

ويبدوان هذا التفاوت يعود الى تنوع طرق الري أو الى إختلاف نوع ملكية الأراضي أو الى مقدار طاقتها الإنتاجية، فالأراضي التي تسقى بطريقة السيح المنظم تكون الضريبة عليها مرتفعة نسبياً وهي ١٠٪. أما الأراضي المرتفعة التي تروي بواسطة الجداول في مواسم متقطعة فيكون سعر الضريبة منخفضاً نسبياً وهو ٥٪ ويكون سعر الضريبة منخفضاً في الأراضي المرتفعة البعيدة التي تسقى بواسطة المضخات وهو حوالي١٪ [١٨٢]. وبهذ نجد ان الأراضي الأميرية الصرفة التي تسقى بالسيح المنظم تخضع لضريبة عالية قدرها ١٥٪، أما الأراضي المفوضة بالطابو من النوع نفسه فتخضع لضريبة ١٠٪ وكأن المشرع فرض الـ ٥٪ الزائدة لتكون مقابل بدل ايجار هذه الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة، إذ ان الضريبة تؤخذ عن ضريبة الأرض الأميرية الصرفة والمفوضة بالطابو. وبهذا نجد ان سعر الضريبة يختلف باختلاف نوع ملكية الأرض[١٨٣].

وفي عام ١٩٣٩ صدر قانون اطفاء ضريبة الأرض الذي جاء فيه: أن الحكومة تأخذ

هذه الضريبة عن إجرة الأرض وحق الماء وهي بهذا تشبه الرسوم [١٨٤].

كان فلاحو لواء الديوانية قد تحملوا أساليب الملاحقة والإكراه من قبل الملتزمين أو محصلي الضرائب ويروي لنا وادي العطية في هذا الصدد بمانصه: "... وقد اتفق من ذكرناهم(من الموظفين)على أخذ الرشوة من أهالي الشامية (زراع الشلب)أي الرز وعلى رأس من ذكرناهم... ذلك الذئب (أحمد فيضي باشا)...الذي اشترط على الزراع أن يخفضوا البدلات الى حد الثلث ويتركوا ثلثي البدلات عوض الرشوة " أما الطريقة التي ابتكرها هؤلاء الموظفين في أخذ الرشوة من المزارعين فكانت كالآتي:"يأتي المزارع أو الشيخ (الذي ينتظرقدوم لجنة الذرعة الى مزرعته) الى مركز القضاء أواللواء لكي يزور (مدير المال وهناك يتفق معه على الرشوة ومقدارها ويسلمه ورقه الى لجنة الذرعة فيها رموز كدلالة على عدد الليرات التي استلمها وبذلك تخفض ماعلية من ضرائب)"[١٨٥].

إن الطريقة المتبعة في استحصال حصة الحكومة في لواء الديوانية خلال الحرب العالمية الثانية هي: الثلث للفلاح و٣٠٪ للحكومة وثلثان في المئة للسراكيل والمشايخ، وهذا بعد أن خفضت حصة الحكومة من الثلث الى ٣٠ ٪ ويظهر منه تخفيض حصة الحكومة كان في مصلحة السراكيل والمشايخ ولم يستفد منه الفلاح شيئاً [١٨٦]. وقد أشار الدكتور متي عقراوي الى اجحاف آخر لحق بالفلاح بعد اصدار قانون الأستهلاك الذي تجبى بموجبه ضريبة (العشر)على ما يباع أو يصدر من المحصول فقط. فإن حصة الفلاح في المحصول لم تزد عن الثلث وأصبح خاضعاً لضريبة الأستهلاك وهي عشر ما يبيعه الفلاح في الأسواق من محصوله وكانت قبل ذلك حصته ثلث المحصول يتصرف به كما يشاء دون أن يدفع ضريبة عليه حين يبيعه على أن الحكومة قد استوفت كل حصتها عند اقتسام المحصول[١٨٧].

وفي عام ١٩٤٩ ومن أجل تسوية الأراضي شكلت لجان للتسوية بلغت أربعة عشر لجنة وكانت اللجنة السابعة في لواء الديوانية والتي سميت برئاسة اللجنة السابعة لتسوية حقوق الأراضي في اللواء والتي اشتملت على فروع الدغارة والمليحة وعفك وفي مايلي أهم المناطق التي تم تسويتها في لواء الديوانية حتى عام ١٩٤٩هي أراضي الحمزة، والدغارة،و الفيصلية، والمليحة، والخناق، والصلاحية، والعباسية، والقادسية، والحيرة، والرميثة، وعفك، والشنافية[١٨٨].

أما فيما يخص موقف نواب الديوانية من الضرائب المفروضة على المزارعين فقد تحدث

النائب السيد كاطع العوادي عن هذا التدهور الذي لحق الفلاح في مجلس النواب وقد ساق النائب المذكورأمثلة عديدة في هذا الصدد إذ أشارالى تأثير الضرائب على الفلاح الديواني والفلاح على وجه الخصوص ومما قاله:"...وحاج مخيف هذا الرجل المشهور بسعة أراضيه التي هي على جانبي الشط وكان يزرع منها ١٠٠٠ فدان واليوم يزرع أقل من مئتي فدان...من شدة الضرائب... ونأتي الى عشيرة آل الشبانه فهم اليوم مساكين ولايتمكنون من شئ، وبقي رئيسهم شعلان العطية[١٨٩] وحيداً بنفسه يعالج سكرات الموت من الضيق الحالي، وأذكر هنا مسألة عشيرة مرمض، هذه العشيرة التي كانت يضرب فيها المثل بالنسبة الى غنائهم ومساكنهم وفاكهتهم ومزروعاتهم واليوم لايجدون كسرة من الخبز حتى فر أحدهم من أراضيه فصادفه في طريقه أحد السادة المحانية وسأله عن حاله فأجابه: "وأي حال تريد تسأل عنه، وولدي هذا على كتفي وأمتعتي على ظهري وأمرأتي ورائي ولاأدري الى أين أهج "أفر" من الضرائب الثقيلة والتخمين"[١٩٠]، واستشهد النائب المذكور بالشيخ حسين الصالح رئيس عشيرة الهلالات المعروف بكرمه واحترامه ومكانته بين الناس قائلاً:"ومن جملة ماأصابه من الضرائب أنه أعطى ابنته لأحد أقاربه ليدفع عما بذمته الى الحكومة من الضرائب لئلا تعمل الحكومة به كما عملت بأصحابه ونأتي الى عشيرتي آل عمر وآل زياد والبونايل فإنهم بلا إسم...ونأتي الى عشيرة العوجة والسماوة والشامية...فقد فعلت الضرائب فعلها بهم"[١٩١].

أما ضريبة الحيوانات فكانت تفرض ضريبة (الكودة) على المواشي خلال الحكم الملكي، إذ صدر أول قانون وطني بتنظيم ضريبة المواشي بإسم رسم الكودة، وفرضت هذه الضريبة على كل رأس الغنم والماعز والأبل والجاموس وتستوفي سنوياً ولاتسري على منتجاتها، ثم أعفيت صغارها بالقانون الجديد رقم ١٤ لسنة ١٩٣٠ الذي حل محل القانون الذي فرض الضريبة بسعر ٣٧ فلساً وتساوي ٨ آنات لكل لرأس غنم و٢٨ فلساً وتساوي ٦ آنات لرأس الماعز و٧٥ فلساً وتساوي روبية لرأس الجمل و٧٥ فلساً لكل رأس من الجاموس وهذه الضريبة المباشرة على رأس المال والثروة وقد ألغيت تلك التحديدات بصدور قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٨ الذي قرر فرض ضريبة غير مباشرة بإسم ضريبة استملاك المواشي ومنتجاتها وبنسبة ١٠٪ من سعر المواشي الحية والتي تصدر للخارج. وقد عدل القانون أربع مرات بالقوانين ٥٢ لسنة ١٩٣٩، ٢١ لسنة ١٩٤٤[١٩٢]. و٨ لسنة ١٩٤٨، و٥

لسنة ١٩٥٠ وفي تعديل ١٩٤٨ زادت بموجبه أسعار الضريبة الى ١٢،٥٪ بدلاً من ١٠٪ وفي سنة ١٩٥٣صدر القانون الجديد لرسوم استملاك المواشي ومنتجاتها المستهلكة محلياً الذي تقرر فيه زيادة سعر الضريبة الى ٢٠ ٪ للحيوانات ومنتجاتها المصدرة للخارج، ثم مالبثت إن خفضت السعر الى ١٠٪ بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ والتعديل الأول لقانون رسوم استملاك المواشي ومنتجاتها[١٩٣].

أما التخمين فنسوق مثالاً واحداً لما جاء عدد من المخمنون على تقدير بيدر من الطعام فجاء الأول فقدر البيدر بـ (٥٠) طناً فيما قدره الآخر بـ (٤٠) طناً وأخر بـ (٣٥) طناً فاشتكى السركال وجاءت هيئة حكومية مرة ثانية وكشفت على البيدر وبالمماطلة والواسطة تم تقديره بـ(١٧،٥) طناً وذهب بعدها السركال ليجمع حاصله واجرى الدايس وتمت تذريته وقسمته فظهر مجموع الحاصل (١٦) طناً فهذه وغيرها من الأسباب جعلت الفلاح يترك أرضه[١٩٤].

وأشارالسيد كاطع العوادي أثناء كلمة له في مجلس النواب بما نصه "نأتي الى الخراب الموجود... وأبدأ بالخراب الذي جرى في العهد الأخير وأبدأ بالفرات منه... عندنا الدغارة وناحية العبرة أما ناحية العبرة فكان يقطنها (١٠٠٠) نسمه من المزارعين واليوم ليس فيها إلا ٢٠٠ أو ٣٠٠ ونأتي الى الدغارة فقد كانت عشيرآل بو ناشي ويعدون بـ (٢٠٠٠)نسمة واليوم لايزيدون على (٥٠) أو (٤٠) وهم تركوا أراضيهم خوفاً من بلاء الموظفين الذين أخذوا منهم الضرائب بالنسبة للتخمين والذرعة ثم نأتي الى عشيرة المخاضرة التي كانت تعد بأربعة آلاف واليوم لاتعد بمئتين وأبتدئ في (البوحسين) رؤساء عشائر عفك وجحيش الذين كانوا على شط حسين الذي تضرب به الأمثال وكان يقال عنه إن الذي يود الأنس ويريد تبديل الهواء فليذهب الى شط حسين والى جحيش لما فيه من الأشجار والأثمار الكثيرة وهو رأس أراضي الدغارة وواردات معلومة ولكن الحكومة أثقلت كاهلهم بالضرائب، وابتدي في عشيرة آل حمزة وهم أربعة أقسام وكل قسم بألف نسمة.ثم ننتقل الى البحاحثة الذين كانت تعد عشيرته بأربعة آلاف نسمة واليوم لاتعدو أكثر من (٢٥٠) نسمة [١٩٥].

ثالثاً: تطور مشاريع الري في لواء الديوانية.

كان الري هو الأساس الذي ترتكز عليه بنية الإقتصاد الزراعي العراقي وإنه الواجهه الأبرز للسياسة الإقتصادية للحكومات العراقية، إذ تضمنت العديد من مناهج الوزارات

إقامة العديد من مشاريع الري وخصصت تلك المشاريع الأموال اللازمة ونفذت قسم منها وأهمل القسم الآخر، وبما إن مشاريع الري لها علاقة بالحيازة الزراعية فقد كان لها نتائج سلبية على تلك الحيازة[١٩٦]، وبما إنه لم يكن لذنائب شط الحلة في لواء الديوانية غير فرعين رئيسين هما جدولا الدغارة وجدول الديوانية ولم يكن هذان الجدولان أو فروعهما مجهزة بنواظم في صدورها، لذا أنشأت الحكومة في عام ١٩٢٨ لكل منهما ناظم لغرض التحكم في المياه التي تمر بها، ويمكن القول إن وسائل الري في لواء الديوانية كانت بدائية ومنها مايكون عن طريق رفع الماء باليد أو باستخدام قوة الحيوانات بواسطة الكرود والنواعير والأدلية[١٩٧]، الا أنه بعد عام ١٩٣٠ تم الشروع في استخدام المضخات، وتمثلت شبكة الري التي تمثلها أنهار الديوانية والشامية والدغارة والشنافية والجداول المتفرعة منها عماد الحياة الإروائية[١٩٨] إن هذه الشبكة كافية لسد حاجة معظم أراضي اللواء، لاسيما بعد معالجة المساقط المائية في نهر الشامية في الأعوام ١٩٣٤-١٩٣٥.

ويبدو ان تشخيص الحكومة العراقية للواقع المتردي للقطاع الزراعي ومعوقاته، لاسيما بعد توافرالأموال اللازمة دفعها للقيام بالمشاريع الإروائية[١٩٩]. إذ اعتقدت الحكومة العراقية ان السبيل لتطوير البلاد يبدأ بالسيطرة على الفيضانات، لذلك انصبت مصروفات مجلس الاعمار على بناء السدود والنواظم على نهر الفرات لدرء أخطار الفيضانات التي حدث خلال المدة ١٩٣٦-١٩٥٤ التي بلغت (١٢) فيضاناً وأهمها فيضان ١٩٤٦[٢٠٠].

ومن أجل التخفيف من هذا الواقع المتردي فقد أنشأت الحكومة نواظم متعددة تختلف سعة بواباتها من بوابتين الى خمس من أجل توزع المياه بنظام فني حسب الحاجة على الأراضي الزراعية الواسعة التي المنتشرة على جانبي الأنهار والتي تعد من أخصب مافي منطقة الفرات حيث حقول القمح والشعير، وقد اشتهرت هذه الجداول بوجود النكارات[٢٠١] فيها مما كان يعيق الري والنقل النهري ولكن النواظم والإستصلاحات الفنية عملت على تخفيفها وتوقيف انتشارها[٢٠٢].

سعت مديرية الري العامة الى تنظيم أمور الري على جانبي شط المشخاب تم انشاء النواظم على صدر الشط المذكور للسيطرة على المياه، مما وسع الأراضي المزروعة حوله، إذ كان لأنشاء ناظم (اليعو)[٢٠٣] عام ١٩٤٠ على صدر جدول (اليعو) المتفرع من الضفة اليسرى من شط المشخاب مقدم ناظمه وعدد فتحات هذا الناظم (٧) وعرض كل منهم (٥) أمتار،

وقد أمكن بواسطة هذه النواظم السيطرة على مياه نهر الفرات في فرعه الرئيسي المعروف بـ(شط الكوفة)[٢٠٤].

وقد بذلت الحكومة مجهودات كبيرة لغرض أحياء شط الشامية[٢٠٥] الذي كان قد بلغ حداً كبيراً من الإندراس بحيث تناقص تصريفه في قضاء الشامية الى مايتراوح بين ١٣ و ١٦ متراً مكعباً في الثانية مع جفاف مجراه كلياً في فصل الصيف[٢٠٦]، فقد قامت الحكومة بانشاء ناظم أبو تبن على الجانب الايسر من شط الشامية. إذ قامت شركة الروافد الاستشارية بوضع تصاميم لناظم على صدر نكارة ابو تبن على الجانب الأيسر من شط الشامية للاستفادة من مفعول النكارة في حفر شط الشامية من غماس حتى الشامية مما سيضمن وصول كميات كافية من المياه الى مدينة غماس التي تشكو من قلة المياه حالياً الى جانب تصريف المياه الزائدة عند الحاجة. وتبلغ سعة الناظم (٢٠٠) م٣/ث وقدرت الكلفة الاجمالية بحوالي نصف مليون دينار، ولهذا أعيد حفر هذا النهر عام ١٩٤٢ وذلك للتخلص من التعرجات الحاصلة فيه وقد رفع ذلك معدل التصريف فيه الى ١،٧٣م٣/ثانية، كما أقيمت مجموعة من الجداول والنواظم عليه لغرض زيادة السيطرة على توزيعات المياه في شط الشامية وايصال الكمية الضرورية من المياه الى مزارع غماس. وتم انشاء ٣٨ ناظم على صدور الجداول المتفرعة من جانبي شط الشامية بين بلدتي الشامية وغماس. وقدرت الكلفة لهذا العمل بحوالي ٧٠.٠٠٠ دينار[٢٠٧].

ويبدو انه بفضل الأعمال التي قامت بها الحكومة إزداد تصريفه في عام ١٩٤٤ الى (١٢٧) متراً مكعباً في الثانية،الأمرالذي ساعد على زيادة الأراضي المروية سيحاً بحيث أصبحت مساحة الأراضي التي تزرع أرزاً الى (١٦٥،٠٠٠) دونم[٢٠٨]، الا إن سوء استعمال الحصة المائية قد حرم الأراضي الواقعة في نهايات الأنهارمن الحصة المائية[٢٠٩].

كما تم حفر جدول الحرية خلال العام المذكور الذي أمكن بواسطته ري مساحة جديدة من الأراضي الزراعية تبلغ (٩٨،٠٠٠) دونم ، كما قامت مديرية الري العامة بحفر جدول نفر الرئيس الذي يتفرع من الضفة اليسرى لشط الدغارة على بعد (٣٣) كم من الصدر، واقامت عليه ناظمي الصخرة والتينة وقد أمتد فرع الصخرة لمسافة (٧) كم، فيما إمتد الفرع الثاني لمسافة ٣كم وكان الغرض من حفر هذا الجدول وفرعيه إرواء الأراضي الزراعية الواقعة بين أبي خايس وعفك، وأمن هذا الجدول إيصال المياه الى عشيرة البحاحثة وقضى

على المشاكل التي تقف بوجه العشائر أو تجنب أمرار الجداول بأراضي العشائر الأخرى التي تقع بالقرب من شط الدغارة وبلغت مساحة الأراضي التي يرويها هذا الجدول وفرعاه (٣٥،٧٥٠) دونم، وبدأ العمل بحفره في كانون الأول ١٩٤٥ وتم إنجاز الأعمال الخاصة به في ٣١ آذار ١٩٤٨ فيما أنجزت كافة الأعمال في ٢٩ تموز ١٩٤٨[٢١٠].

وتم اكمال المرحلة الأولى من توسيع شط الحلة وهو الجزء الواقع ضمن لواء الحلة أما القسم الواقع في الديوانية فقد تمت التحريات اللازمة لتوسيعه وتعديل المنعطفات الحادة فيه لغرض ايصال الكمية المقررة من المياه الى مشروع الرميثة الكائن في بزايز الشط المذكور وشملت الأعمال أيضاً تحسين الري في بزايز شط الدغارة والجداول المتفرعة منه عدا جدولي الفوار وجحيش. وانشاء ناظم قاطع في الكيلو متر ٧٠ من شط الدغارة ثم ناظمين على الجانبين لصدري الجدولين المتفرعين من مقدمه. الى جانب القيام بحفر قناة بطول ٤٠ كيلو متر بعد الناظم القاطع لتصريف المياه الزائدة في الشط المذكور عند عدم الحاجة اليها في منخفض شط الكار القديم.وتبلغ الكمية الترابية لحفر القناة المذكورة مع حفر الجدولين على جانبي الشط المذكور بحوالي ١.٢٥٠.٠٠٠٠ متر مكعب، كما تم توسيع جدول الحرية[٢١١]، وتم انشاء ناظم رئيسي أيضاً على جدول الشافعية بتصريف قدره ٤٠م٣/ث وانشاء ناظم مصرف خان الجدول بتصريف قدره ٢٠م٣/ث في بلدة السنية الواقعة على بعد ١٧ كم من مقدم بلدة الديوانية. وكان الغرض من انشاء ناظم قاطع على شط الديوانية هو للسيطرة على مناسيب المياه ودفعها الى جدول الشافعية الجديد لارواء اراضي الشافعية سيحاً. الى جانب امكانية لامكان تصريف المياه الزائدة في بزايز شط الحلة عن طريق ناظم مصرف خان الجدول الذي يصب مياهه في مبزل الشامية الشرقي ثم الى شط الغراف مقدم بلدة الشنافية. وتقدر التكاليف الاجمالية لهذه المجموعة بحوالي (٣٠٠) الف دينار[٢١٢].

كما تم حفر جدول الرميثة[٢١٣] وتفرعاته بين ١٩٤٢ وعام ١٩٤٩ لغرض إسقاء مساحات جديدة تبلغ (٥٠٠،٢٠٦) دونم من الأرض الزراعية التي كانت مغمورة سابقاً بمياه الفيضانات والتي تتحولت الى مستنقعات عديمة الفائدة[٢١٤] وعلاوةً على ذلك قامت الحكومة بتطهيرهذا الشط كاملاً خلال عام ١٩٥١[٢١٥].

وافق مجلس الاعمار على صرف مبالغ قدرت بربع مليون دينار لانشاء ناظم في بزايز شط الشامية قرب غماس لضبط المياه هناك وايقاف النكارات في الشط المذكر يضاف الى

ذلك انشاء عدة نواظم صغيرة أخرى وأعمال فنية وقد اعطيت هذه الأعمال بالتعهدات وقد أنهى المتعهدون أعمالهم في عام١٩٥٣[٢١٦].

كما خصص مجلس الاعمار مبلغاً قدره (٣٧، ١٠١) ديناراً لإنشاء (١١) ناظم على جانبي المشخاب، وخصص مبلغاً آخر قدره (٣٣،٠٠٠) دينار لإنشاء سداد على ضفتيه مع إنشاء قاطع وناظم آخر جانبي مع هويس للملاحة وقد عهد بهذا العمل الى مديرية الري العامة لتقوم به نيابة عن المجلس[٢١٧].

شجعت هذه الأعمال بعض الشيوخ عام ١٩٥٤على إستصلاح وإحياء الأراضي وذلك بشق قنوات الري[٢١٨] وشراء ونصب مضخات المياه وغيرها من الآليات الزراعية وإنشاء شبكات تصريف مياه السقي وتوطين الأراضي المستصلحة بالفلاحين[٢١٩].

كما تم إنشاء ناظم (المشخاب) على ذنائب شط المشخاب أحد الفرعين الرئيسين لشط الكوفة ويقع هذا الناظم على بعد ١،٥ كم جنوب المشخاب وعدد فتحات هذا الناظم (٤) وعرض كل منها (٣) أمتار، بوشر في انشائه في آذار ١٩٥٧ وصمم هذا الناظم لأمرار تصريف قدره ٣،٧٥٠ /ث، على أساس منسوب للمياه في المقدم ١٩،٣٥ متراً وبهذا المنسوب يمكن ارواء كافة مزارع الشلب الكائنة في مقدم الناظم حتى بلدة أبو صخير سيحاً التي تقع على بعد ١٥ كم مقدم الناظم المذكور.وبهذا سيتم الاستغناء عن ابو صخير الذي ينشأ سنوياً لرفع مناسيب المياه لتغذية شط العرب، كما سيستغني بطبيعة الحال عن حمل المشخاب الذي ينشأ في موقع قريب عن موقع الناظم المذكور. ويتم ارواء الأراضي الواقعة على جانبي شط المشخاب من موقع الناظم حتى ناحية القادسية بواسطة جدولين كبيرين يأخذان مياهما من مقدم الناظم المذكور. وقد بوشر بانشاء ناظمين لهذين الجدولين في نهاية عام ١٩٥٨ وبلغت كلفة الأعمال المذكورة حوالي المليون والربع المليون دينار[٢٢٠].

وقامت شركة نديكو الإستشارية بدراسة المنطقة المحصورة بين الحلة والديوانية وجدول بابل ومبزل الشامية الشرقي والبالغة مساحتها ١،٦٠٠،٠٠٠ دونم، وبوشر العمل فيها آذار ١٩٥٨ وقد رصدت الحكومة لذلك مبلغ قدره ٥٩٣،٠٠٠ دينار من قبل المجلس الإعمارالملغي[٢٢١].

وهكذا تضافرت الرؤية السليمة لهؤلاء الشيوخ مع رؤوس الأموال التي إستثمروها

وجهود أتباعهم في تحقيق نمو ملحوظ في الإنتاج الزراعي في أواخر العهد الملكي وتزامن ذلك مع إنجاز الحكومة لمشاريع السدود وتنظيم مياه نهر الفرات.

كان هاجس المالك والفلاح كان الحصول على مياه السقي وتسقى الأراض في لواء الديوانية بنوعين من أساليب الري الأول: السيحي ويسود في المنطقة الشرقية والتي تحيط في نهر الدغارة نظراً لإنخفاض مستوى الأراضي عن منسوب مياه نهر الفرات وفروعه نتيجة مشاريع السدود وإزدياد إستعمال المياه في أعاليه ولاسيما في الأراضي التركية وتشمل نواحي الدغارة وسومر ونفر وعفك[٢٢٢].

والإسلوب الثاني: الري بواسطة المضخات ويسود هذا في المنطقتن الوسطى والغربية اللتان تحيطان بأنهار الديوانية والشامية والشنافية نتيجة إرتفاع مستوى الأراضي عن منسوب المياه فيها[٢٢٣]، لسقي الأراضي الزراعية للموسم الصيفي ولاسيما في زراعة الرز[٢٢٤]، إذ ينتظر المزارعون في هذا النوع من الري إرتفاع مناسيب الأنهر أو وصول مايسمى بالرشن[٢٢٥] أو الحصة المائية المخصصة لهم من القائمين على توزيع المياه.، لذا استخدمت الكرود والنواعير وأنواع أخرى وأهمها المضخات[٢٢٦].

ويمكن القول إن طريقة الري هي التي تحدد نوع الإنتاج الزراع وتتداخل في طبيعة علاقات المجتمع الزراعي في لواء الديوانية،إذ إن مناطق زراعة الرز تحتاج الى علاقات تختلف عن زراعة الحبوب الأخرى كالمراقبة الدائمة لنموه[٢٢٧].

ويبدوإن شحة المياه وإهمال مشاريع الري وتراكم الأملاح في التربه عرض بعض المزروعات الى الموت الأمروقد انعكسذلك سلباً على ضعف إنتاجية الأرض[٢٢٨]، وقد بلغت مساحة الأراضي التي تسقى ديماً (٢،٠٠٣) دونم، أما مساحة الأراضي التي تسقى سيحاً (٩١٤،١٨٢) دونم ومساحة الأراضي التي تسقى بالنواعير (٦٨،٩٧٢) دونم ومساحة الأراضي التي تسقى بالمضخات (٨٧١،٢٣١) دونم وأخيراً مساحة الأراضي التي تسقى بوسائل أخرى (٦١) دونم[٢٢٩].

ويبدو ان المشاريع التي قامت بها الحكومة ساهمت في ري الأراضي التي تسقى سيحاً والتي تسببت في نزاعات عشائرية بين رؤساء العشائر المتنفذين منهم، ولكن لم تعود بالنفع على الفلاح، وحتى الأراضي المستصلحة كانت توزع وليس للفلاح فيها نصيب، ولاشك

ان التطور في وسائل الري أدى الى التوسع في استغلال الأراضي الزراعية وزراعة محاصيل زراعية جديدة مقارنة بالسنوات السابقة وشهدت الأراضي الإروائية تطوراً ملحوظة باستخدام المضخات، لاسيما بعد عام ١٩٥٢، وعلى الرغم من المردودات الإيجابية لإستخدام المضخات الإروائية لكنها واجهت مشاكل عديدة منها إنها أصبحت بيد المتنفذين والإقطاعيين لابل أصبح تجار المدن يوظفون رؤوس أموالهم في المضخات الزراعية والسيطرة على أراضي زراعية واسعة بواسطة شراء المضخات.

وقد جاء لواء الديوانية بالمرتبة الثانية بعد لواء بغداد في عدد المضخات لأن كل الأراضي الواقعة بين مدينتي الديوانية والرميثة كانت تسقى بالمضخات [٢٣٠] والجدول الآتي يبين عدد المضخات الموجودة في اللواء المذكور خلال السنوات ١٩٣٤-١٩٥٨[٢٣١].

جدول رقم (١٦)

السنة	الفرات وجداوله	
	العدد	القوة بالحصان
١٩٣٤	٢٩٤	٨،٩٤٣
١٩٥١	٦٩٦	٢،٧٧٩
١٩٥٢	٧٩٩	٣١،٦٨٨
١٩٥٤	١٢٠	٥،٠١٤
١٩٥٥	١٤٤	٦،٠٦٠[٢٣٢]
١٩٥٦	-	-
١٩٥٧	٩٨٤	٣٨،٤٦٧
١٩٥٨	١١٣٠	٤٣،٨٢١[٢٣٣]

والجدول الآتي يبين ري الأراضي الزراعية في لواء الديوانية

جدول رقم (١٧)

	المساحة بالدونم	النسبة المئوية %
مساحة الأراضي التي تسقى بواسطة المضخات المساحة	١،٢٩٢،١١٨	٥٨،٨
مساحة الأراضي التي تسقى سيحا	٨٥٩،٧١٤	٣٨،٨
مساحة الأراضي التي تسقى بواسطة الدواليب المائية	٤٩،٩٤٥	٢،٣
مساحة الأراضي التي تسقى ديما	١٢،٠٢٥	٠،٥
مساحة الأراضي التي تسقى بوسائط ري أخرى	٨	---
المجموع	٢،٢١٣،٨١٠	١٠٠،٠[٢٣٤]

والجدول الآتي يبين وسائل الري في لواء الديوانية خلال الأعوام ١٩٥٢-١٩٥٨

جدول رقم (١٨)

السنة	مساحة الاراضي التي تسقى بوسائل أخرى (بالدونم)	مساحة الاراضي التي تسقى بالمضخات (بالدونم)	مساحة الاراضي التي تسقى بالنواعير (بالدونم)	مساحة الاراضي التي تسقى سيحاً (بالدونم)	مساحة الاراضي التي تسقى ديماً (بالدونم)
١٩٥٢	٦١	٨٧١٢٣١	٦٨٩٧٢	٩١٤١٨٢	٢٠٣[٢٣٥]
١٩٥٦	٦١	٨٧١٢٣١	٦٨٩٧٢	٩١٤١٨٢	٢٠٠٣[٢٣٦]
١٩٥٨	٦١	٨٧١٢٣١	٦٨٩٧٢	٩١٤١٨٢	٢٠٠٣[٢٣٧]

وقد نتج عن استخدام المضخات أثر إقتصادي واسع في اللواء وهو أن تركز شراء المضخات بيد كبار الملاكين الى جانب سيطرة بعض الملاكين والشيوخ على معظم الأراضي الزراعية وسط وجنوب العراق

وبعد الاطلاع على الواقع الزراعي نسوق بعض المقترحات من أجل النهوض بالواقع الزراعي:

١- وضع سياسة زراعية شاملة مع تحديد أهدافها ودراسة تفاصيل مشاريعها واعطاء الاسبقية لافضلها ضمن مدة محدودة مع تقدير التكاليف.

٢- تأليف لجنة من أصحاب الاختصاص وممن لديهم المؤهلات الكافية في هذا الحقل مع الاستعانة ببعض الخبراء للقيام بالدراسات والبحوث ومراجعة كافة التقارير السابقة من مشاريع الانماء الزراعية والخطة الاقتصادية ومسح كافة الموارد الزراعية وقابليتها للانماء.

٣- تحديد سياسة الدولة بشأن الانتاج الزراعي.

٤- وضع خطة اقتصادية للانماء الزراعي أكثر واقعية وأكثر تناسقاً على أسس عملية ثابته مع وضع الوسائل اللازمة لتطبيقها بدقة وأمانة وبمعزل عن التقلبات السياسية.

٥- ان تتضمن سياسة الدولة الخاصة بالانتاج الزراعي سد حاجة البلاد الغذائية وتوفير المواد الاولية للصناعة والتوسع بانتاج مايمكن تصريفه في الاسواق المجاورة.

٦- مراعاة التكامل الاقتصادي في الانتاج الزراعي بين مدينة الديوانية والمدن الأخرى.

٧- ان يتم تنظيم الانتاج من قبل الدولة بالتوجيه والارشاد تارة والأقناع وتشريع

القوانين تارة أخرى.

٨- منح القروض الموجة بالشكل الذي تراه الدولة في صالح الانتاج.

٩- تنظيم تسويق المحاصيل المراد تشجيعها بضمان حد أدنى لاسعارها بشكل يؤمن للمنتج ربحاً معقولاً.

١٠- تطبيق نظام تجميع الحقول الزراعية عند المزارعين والتعاون على العمليات الزراعية بغية توفير امكانيات المزارع الكبيرة الى المزارع الصغيرة.

الخاتمة:

بعد دراسة النشاط الزراعي ومشاريع الري في لواء الديوانية ١٩٤٥-١٩٥٨، وتبيان أهميته الأقتصادية، لابد من وقفة لبيان أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث وهي كالآتي:

١- عانى القطاع الزراعي من انخفاض في مستوى خصوبة التربة ورداءة الأساليب الأرواء الصحيحة واهمال تصريف المياه الزائدة عن حاجة النبات مما أدى الى تراكم الأملاح، وهذا راجع الى جهل الفلاح الديواني الذي يميل الى عملية الارواء الزائد ولايعرف ان ذلك يؤدي الى تراكم الأملاح على سطح التربة، وبالتالي يؤدي الى اتلاف الأرض، وانخفاض انتاجيتها، واستمر هذا التناقص كلما استمرت الأملاح بالتراكم على سطح التربة الى ان وصل الى حد يستحيل عندها مواصلة زراعة الأرض لانها ستصبح عقيمة، كما إن عدم اهتمام الفلاح بانتخاب الأنواع التي يزرعها من النباتات أو الأنواع التي يربيها من الحيوانات الأمر الذي أدى الى ان تكون انتاجيتها منخفضة، إذ كانت الوسائل بدائية في مكافحة الأوبئة الزراعية نتيجة قلة الأمكانيات المالية والفنية المتوفرة للزراعة، واالري، واهمال العناية بالبذور، ونظام الدورة الزراعية، والتي كانت لها انعكاسات سلبية على الانتاج الزراعي وعلى حياة الفلاح، نتيجة استمرار نفوذ الاقطاعيين الذي وقف عائقاً أمام تنفيذ أي قانون لتسوية مشاكل الأرض كونها لاتخدم مصالحهم، مما كان ذلك دافعاً وسبباً رئيسياً لهجرة اعداد كبيرة من الفلاحين من الريف الى المدينة.

٢- كان من الصعب على الفلاح الأمي ان يتعلم بسهولة الطرق والمعلومات الزراعية

الحديثة، التي تحويها الكتب والكراسات والمنشورات الزراعية والتي أعدت خصيصاً له، ولكن واصراره على استعمال الوسائل الانتاجية القديمة وعدم استخدام المستحدثات في الزراعة، إذ لاتزال الوسائل البدائية، ولايزال الفلاح يستعمل المحراث القديم الذي لايستطيع ان يحرث خمس دونمات في اليوم الواحد.كما انه لايقلب التربة بل يخدشها فقط الى جانب قيام الفلاح بنثر البذور بيده نثراً اعتباطياً فتقل في بعض الأماكن وتكثر في الأماكن أخرى، وهذا مايضعف الانبات، ويؤدي بالتالي الى هبوط انتاجية الأرض بنسبة كبيرة بينما إذ استعمل الالة الباذرة التي يجرها التراكتور فأنها تبذر الحبوب بصورة منتظمة، ولايزال المنجل الأداة الشائعة والتي لها دور في تأخير استغلال الفلاح لأرضه في الموسم الثاني، ولو فرضنا انه استطاع انجاز عملية الحصاد قبل فوات الفرصة فان استخدام المحراث لايمكنه من ان يحرث أرضه لزراعة الموسم التالي، الا بمساحة محدودة جداً قبل فوات الابذار، كما إن استعمال هذه الأداة لايساعد على زيادة الأراضي المزروعة، الى جانب بقاء عملية دراسة الحبوب (عزل البذور عن قشورها) تتم بواسطة الحيوانات.

٣- كما كانت المؤثرات الطبيعية وهي الفيضانات والآفات الزراعية والزوابع الرملية وقلة سقوط الأمطار وعدم انتظامها أو سقوطها في غير مواسمها عاملاً أخر له الأثر الأكبر في تدهور انتاجية الأرض، وغالباً ماتؤدي قلة الأمطار الى ترك أراضي زراعية شاسعة دون زراعة.

٤- كان الانتاج الزراعي دون المستوى الذي يمكن ان يبلغه، فالكفاءة الانتاجية للعامل الانتاجي (سواء أكان الدونم الواحد من الأرض أو العامل الواحد من العمال المشتغلين في الزراعة) كان منخفضاً ، الى جانب رداءة نوعية الانتاج.

٥- وظهر واضحاً عند مقارنة باستعمال الوسائل الحديثة، فالانتاج اليومي للفلاح الذي يستخدم الأدوات البدائية كان قد انخفظ عشرات المرات عن انتاج الفلاح الذي يستخدم الآلات الحديثة، وبمعنى آخر ان الفلاح يبذل جهداً كبيرا، ولكنه يحصل على نتائج أقل من الفلاح الذي يستخدم الوسائل الحديثة، والنتيجة التي تترتب على ذلك هي ان الفلاح الديواني بوسائله البدائية لايستطيع ان يساير الفلاح في

البلدان المتقدمة والسبب في ذلك يعود الى استعماله المحراث القديم.

٦- لم تشكل المشاريع التي قامت بها الدولة بالمستوى الذي يجعل الفلاح بل كانت بعض المشاريع والقرارات عائقاً له بل كانت سبباً قي تعاسته، إذ لايزال الفلاح الديواني يستعمل الارواء السيحي، الذي يتم بواسطة الالات التي يستعملها الفلاح باليد أو بواسطة بعض الأدوات التي تسيرها القوى الطبيعية البدائية، مثلاً (الكرد) و(الناعو) وهذه لاتستطيع ان تورى الا مساحات ضئيلة من الأرض.

٧- ان سبب عدم استقرار الفلاحين في قرى معينة سببه ان الفلاح لا يمتلك أرضاً بل هو أجير لدى مالك الأرض مما ساعد على انخفاض دخل ومستواه المعاشي الذي منعه من ارسال أولاده الى المدارس، مفضلاً العمل في الزراعة والرعي على الدراسة، ولاسيما في أرياف اللواء نتيجة توفر فرص العمل في الانتاج الزراعي.

ABSTRACT

the present paper is concerned with the agricultural activities and irrigation projects in Al-Diwaniya Governorate (then called Liwa Al-diwaniya) during the period 1945-1958).

Al-Diwaniya was considered an important agricultural centre in iraq due to its wide fertile lands and its excellence in the plantation of specific kinds of crops.

The availability of water supply and channels. And its strategic position in the middle spot of the country which created convenient marketing potential for this Governorate.

However to the end of the royal reign in productivity due to a number of reasons such us neglection of wide fertile lands using old traditional methods of plantation or growing crops , limited use of agricultural machines and chemical fertilizers and and the administration which had bad result on the agricultural conditions in Iraq in general and in Al-Diwaniya in particular.

هوامش البحث

(١) سعيد حمادة، النظام الإقتصادي في العراق، المطبعة الأمريكية، (بيروت، ١٩٣٨)، ص١٥١؛ متي عقراي، العراق الحديث، (بغداد،١٩٣٦)،ص ١٦٧.

(٢) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٤٨، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٨)، ص١١٤؛سعيد حمادة، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٣) حمادي عباس حمادي، التغيرات السكانية في محافظة القادسية ١٩٧٧-١٩٩٧ دراسة في جغرافية السكان، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد،، (جامعة بغداد، ٢٠٠٥)،ص٢٢.

(٤) عدنان رشيد حبيب أبو الريحة، دراسة في جغرافية السكن، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة الى جامعة عين شمس، كلية الآداب،قسم الجغرافية،ج١، ١٩٨٠، ص٧١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٦) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٤٨، ص١١٤؛ سعيد حمادة، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٧) الكتاب السنوي للامبريالية البريطانية حول وضع الزراعة في العراق خلال مدة الانتداب البريطاني من ١٩٢٠-١٩٣٢ هو عبارة عن تقرير رفعته الحكومة البريطانية الى عصبة الامم لجنة الانتدابات؛ عزيز سباهي، موقف من المسألة الزراعية في العراق، مطبعة دار الرواد المزدهر، (بغداد، ٢٠١٠)، ص١٨٢.

(٨) عدنان رشيد حبيب أبو الريحة، المصدر السابق، ص ص ٦٢-٦٥.

(٩) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص١٥٩.

(١٠) الإستقلال (جريدة)،بغداد، العدد (٨٩٧)، في ٨ شباط ١٩٥٠.

(١١) حمادي عباس حمادي، المصدر السابق، ص ٨٧.

(١٢) وهي الأراضي التي ملكيتها للأفراد ومسجلة بالطابو ملكاً بأسمائهم ويحق لهم التصرف بها.ينظر: عبد الوهاب مطر الداهري، اسس ومبادئ الأقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦١)، ص ص ٧٦-٧٧.

(١٣) وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة ويكون استغلالها بيد الدولة وتشمل جميع الأراضي التي لايثبت كونها مملوكة أو متروكة أو موقوفة. ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٧٦-٧٧.

(١٤) وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة ومسجلة باسم وزارة المالية. ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٧٦-٧٧.

(١٥) وهي الأراضي التي سبق وان سجل حق التصرف بها للأفراد.ويمتع صاحبها حقوق صاحب الملكية الخاصة أما ملكيتها فهي بيد الدولة ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٧٦-٧٧.

(١٦) وهي الأراضي التي منح حق اللزمة (حق السكن والمزارعة) فيها لأفراد القبائل. المصدر نفسه، ص ص ٧٦-٧٧.

(١٧) وهي الأراضي التي يوقفها أصحابها ويقسم الوقف الى قسمين: الأول وهو مايسمى بالوقف الصحيح وهي الأراضي التي كانت مملوكة ومن ثم أوقفها أصحابها الى جهة خيرية والثاني: هو الوقف غير

الصحيح وهي الأراضي التي افرزت من الأراضي الأميرية وقد أوقفها السلاطين أو من ينوب عنهم الى جهة خيرية. المصدر نفسه، ص ص ٧٦-٧٧.

(١٨) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص١٥٩.

(١٩) وهي الأراضي الخالية والتي ليست مملوكة لأحد من المواطنين ولم تخصص لأهل أي قرية من القرى عبد الوهاب مطر الداهري، المصدر السابق، ص ص ٧٦-٧٧.

(٢٠) تمثل ملكية الأرض الزراعية إحدى روافد الحياة الإقتصادية في مجتمع الديوانية، لاسيما الزراعة التي ترتبط بالأرض وأبناء هذا اللواء الذين جلهم من المزارعين ينظر: عبد الرزاق زبير، محاضرات في قانون الإصلاح الزراعي،(بغداد، د.ت)،ص١١.

(٢١) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، نشرت الأحصاءت الشهرية كانون الأول ١٩٤٠، السنة الأولى، العدد السابع، مطبعة الحكومة،(بغداد، ١٩٤٠)، ص ٣٥٩.

(٢٢) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة إحصاء المركزي، نتائج الأحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة ١٩٥٨-١٩٥٩، ص ٣٦٣.

(٢٣) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، نشرت الأحصاءت الشهرية كانون الأول ١٩٤٠، السنة الأولى،العدد السابع، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠)، ص ٣٥٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

(٢٥) عدنان رشيد حبيب أبو الريحة، المصدر السابق، ج١، ص ١٤٥.

(٢٦) المصدر نفسه،ج١، ص ١٩٢.

(٢٧) تقرير مديرية الري العامة للسنوات ١٩٤٩-١٩٥٤، (بغداد، ١٩٥٤)، ص٦٩.

(٢٨) السركال: كلمة فارسية مكونه من مقطعين (سر)وتعني رأس و(كار) عمل والسركلة مصطلح زراعي يعني الرئاسة الزراعية والاشراف عليهم وهم من صغار الشيوخ.ينظر:أحمد فهمي،تقرير حول العراق مستند على التقرير السياسي المرفوع الى وزارة الداخلية، المكتبة العصرية،(بغداد، ١٩٢٦)، ص.١٣٠

5 Hassan Mohmmad Ali,Land Reclamation and settlement in Iraq. Bahddad Printing , Baghdad ,1955.pp.49-50.

(٣٠) أحمد عبد الرسول جبر، قضاء الشامية في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية،كلية التربية،٢٠١١، ص٩٩.

(٣١) عبد الحسين وداي العطية، الاصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية،(بغداد، ١٩٦٥)، ص؛ منيب السكسوني، استغلال الاراضي الزراعية في العراق، مجلة الاقتصادي، العدد (٣)، ١ أيلول ١٩٧٠، السنة الحادية عشر، ص٢٥؛ يحي كاظم المعموري، تطور الري في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٣-١٩٥٠، دار الفرات للثقافة والاعلام (بابل،٢٠١١)، ص١٤٨.

(٣٢) عبد الحسين وداي العطية، المصدر السابق، ص؛ يحي المعموري، المصدر السابق، ص١٤٨.

(٣٣) رايح العطية (١٨٩١-١٩٧٠) أحد شيوخ عشيرة الحميدات، ولد في قضاء الشامية عام ١٨٩١، أكمل تعليمه في الكتاتيب، عين حاكماً لبلدة الشامية في العهد العثماني، كان أحد زعماء ثورة العشرين، اصبح

عضواً في المجلس التأسيسي، انتمى الى حزب الوحدة الوطنية، ثم الى حزب الأمة الاشتراكي، انتخب نائباً عن الديوانية في الأعوام ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٧، ١٩٤٣، ١٩٤٦،عين وزيراً للزراعة في وزارة نور الدين محمود عام ١٩٥٢. ينظر نقلاً عن: عبد الكريم حسان خضير، الشيخ رايح العطية ١٨٩١-١٩٧٠سيرة وأعوام، (بغداد،٢٠٠٠)، ص ص١٤٩-١٥٠.

(٣٤) م،م، ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٣، جلسة ٢٥ -٢٧آذار ١٩٣٣، (بغداد ١٩٣٣)، ص٣٧، نقلاً عن: حسن علي عبد الله، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٣٥) محمد العبطان (١٨٥٧-) ولد في منطقة الحفار بالشامية، يقرأ ويكتب، تولى رئاسة عشيرة الخزاعل آل شلال بعد والده عام ١٨٩٣، غير منتم لحزب سياسي، عين معاوناً لقائمقام الشامية، أنتخب عضواً في مجلس النواب ممثلاً عن لواء الديوانية في الدورتين الرابعة والسادسة.ينظر: وداي العطية، المصدر السابق، ص١٩٧؛حمود الساعدي، دراسات عن عشائر العراق،(الخزاعل)، مطبعة الآداب، (النجف،١٩٧٤)، ص ١٠٢.

(٣٦) م، م، ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٣، جلسة ١٩ - ١٥ مايس ١٩٣٣، (بغداد ١٩٣٣)، ص١٧٠ نقلاً عن:حسن علي عبد الله، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٣٧) عبد الواحد آل سكر (١٨٨٠-١٩٥٦) أحد زعماء آل الفتلة، ولد في المشخاب عام ١٨٨٠،، تعلم القراءة والكتابة على يد مدرسين في النجف الأشرف،قاد عشيرته في حركة الجهاد عام ١٩١٤، وفي ثورة عام ١٩٢٠، ابعد الى جزيرة هنجام، كان عضواً في حزب العهد العراقي وحزب الأخاء الوطني.ينظر عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة دار الكتب، (بيروت، ١٩٨٢)، ص ١٣٤.

(٣٨) م،م، ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٣، جلسة ٣٩ - ٤تموز ١٩٣٣، (بغداد ١٩٣٣)، ص٦٢٢ نقلاً عن: حسن علي عبد الله، المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٣٩) م،م، ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٣، جلسة ٩ - ٢كانون الثاني ١٩٣٤، (بغداد ١٩٣٤)، ص٤٣ نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٤٠) م،م، ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٦، جلسة ٢٤- ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٦، (بغداد، ١٩٣٦)، ص٣٦٦ نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٤١) مجلة الزراعة العراقية، المجلد الثامن، شباط، اذار، نيسان،١٩٥٣، ج١، ص ص١٥٠-١٥١.

(٤٢) المصدر نفسه، ج١، ص ص١٥٠-١٥١؛ الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للاحصاء المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٧، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ٦٩؛ الوثائق المحفوظه في مكتبة السيد فيصل علي رحمن (ورقة نقل المحاصيل الزراعية الى مخازن الحكومة) رقم الوثيقة ٧٥/٦٥٧٩ بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤٥.

(٤٣) سعيد حمادة، المصادر السابق، ص١٨٩.

(٤٤) هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، وزارة الاعلام، (بغداد، ١٩٧٧)،ص٤٤.

(٤٥) عبد الوهاب مطر الداهري، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٤٦) وزارة الزراعة، مديرية الديوان العامة، دليل القطاع الزراعي العام في العراق لعامي ١٩٥٨ - ١٩٥٩، قسم الإحصاء الزراعي، مركزالايضاح، ١٩٥٩، ص٢٢.

(٤٧) مقابلة مع الإستاذ حميد ظاهر البديري، الخميس ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٢.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩). حسن علي عبد الله السماك، المصدر السابق، ص ١٥.

(٥٠) مجلة الزراعة العراقية، مج٣، كانون الثاني، شباط، اذار، ١٩٤٨، ج١، ص٦٧.

(٥١) حامد سوادي العطية، الشامية بين الخمسينات والثمانينات من القرن العشرين، ط١، مطبعة الزهراء، (بغداد، ٢٠٠٤)، ص ص ١٢٢- ١٢٧.

(٥٢) العنبري هو صاحب الجمال الذي ينقل الحاصل من مكان الى آخر ويأخذ لقاء عملية النقل تلك حصة تسمى (ملاجة أو رسم العنبري).مقابلة مع الإستاذ حميد ظاهر البديري، الخميس ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٢.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) وزارة الزراعة، مديرية الزراعة العامة، جداول إحصائية،١٩٥٨-١٩٥٩، ص ٨٤؛ وزارة الزراعة، دليل القطاع الزراعي لعامي ١٩٦٨-١٩٦٩،(بغداد، ١٩٦٩) ص٤٣.

(٥٥) د. كمال محمد سعيد، القطاع الزراعي في العراق، مطبعة العاني (بغداد، ١٩٧٠)، ص ٥٥.

(٥٦) مقابلة مع الإستاذ حميد ظاهر البديري، الخميس ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٢.

(٥٧) مجلة الزراعة العراقية، مج٣، كانون الثاني، شباط، اذار، ١٩٤٨، ج١، ص٦٧؛ سعيد حمادة، المصدر السابق، ص١٨٩.

(٥٨) وزارة الزراعة، مديرية الزراعة العامة، جداول إحصائية،١٩٥٨-١٩٥٩، ص١٠٠.

(٥٩) د. كمال محمد سعيد، المصدر السابق، ص ٤٨.

(٦٠) عبد الوهاب مطر الداهري، المصدر السابق، ص ١٠٧

(٦١) حسن علي عبد الله، المصدر السابق، ص ص ١٧-١٨.

(٦٢) برز هذا النظام في العراق منذ النصف الثاني من القرن الماضي واستمر مهيمناً على القطاع الزراعي خلال عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني وفي عهد الاستقلال تم دعمه من لدن الحكومات العراقية المتعاقبة، إذ اعطي عدد من رؤساء العشائر في مختلف انحاء المملكة اراضٍ زراعية واسعة واصبح الشيوخ ملاكين لها واستثمرت من قبل ابناء عشائرهم. وكانت السلطة الحاكمة المتمثلة في العائلة المالكة والوزراء وشيوخ القبائل المستوطنين في بغداد وزعماء العشائر وكبار موظفي الدولة المدنيين وضباط الجيش يمثلون هذه الفئة. فقد استحوذ هؤلاء على مساحات شاسعة من اراضي الدولة وتصرفوا بها بحجج مختلفة عن طريق التملك او اللزمة واشتروا العقارات المختلفة وقد توصلوا من خلال علاقاتهم الوثيقة بالنظام الملكي الى اشغال مناصب مهمة في الدولة (وزراء، نواب، اعيان، متصرفون)، وتمكن هؤلاء الملاكون والاقطاعيون الذين مارسوا الزراعة بعد اشغالهم مناصب مهمة في الدولة من سن القوانين والانظمة التي

تتلاءم مع مصالحهم الشخصية. للمزيد ينظر: حافظ التكمجي،دراسة في النظام شبه الاقطاعي في العراق، مجلة المثقف،العدد ٢، تشرين الاول ١٩٥٨،ص٢٢؛ صلاح الدين ناهي، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي في العراق (بغداد، ١٩٥٥).

(٦٣) محمد حسن سلمان، المصدر السابق، ص ٢٠١؛ طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، من منشورات دار الأهالي للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٥٨)، ص٦١.

(٦٤) وداي العطية، تاريخ الديوانية قديما وحديثاً، مطبعة الحيدرية، (النجف، ١٩٥٤)، ص ٢١٠.

(٦٥) عبد الحسين وداي العطية، المصدر السابق،،ص٤٣؛ يحي كاظم المعموري، المصدر السابق، ص١٤٨.

(٦٦) محمد حسن سلمان، التطور الاقتصادي في العراق، منشورات المكتبة العلوية للطباعة والنشر، (بيروت، د.ت)،ص٢٠١؛ حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الاول "(بيروت،١٩٩٥)،ص١٠٧؛ طلعت اشيباني، المصدر السابق، ص٣٤؛ عبد الجليل الحديثي، الاقطاع أضراره جريدة الحرية ٢٤آب ١٩٥٨؛

Reder Bullard , The Middle East ,third Edition ,(London ,1958) pp.259-260.

(٦٧) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص ص ٤٤-٤٦

4 Hassan Mohammad Ali ,Land Reclmation and settlement in Iraq Baghdad printing, Baghdad,1955pp49-50.

(٦٩) وداي العطية، المصدر السابق، ص ١٧٦؛ هلال كاظم حميري الشبلي، الريف في الصحافة العراقية ١٩٣٢-١٩٥٨، مطبعة الميزان، (النجف الأشرف،٢٠١٣)، ص٣٤٤.

(٧٠) عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف الى المدن، ط١، مطبعة النجاح، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ص ٤٤-٤٦.

(٧١) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص٢١٧.

(٧٢) ممتاز عارف، الجراد النجدي، مجلة الزراعة العراقية، الجزء الرابع، المجلد الخامس، تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٥٠، ص ص ٤٩٩ - ٥٠٠.

(٧٣) المصدر نفسه،ص ٢٢٣.

(٧٤) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٤٧ - ١٩٥٢، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٢)، ص٢٠.

(٧٥) المصدر نفسه، ص٢٢١.

(٧٦) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٦)، ص٩٧.

(٧٧) المصدر نفسه، ص٩٧.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ص٩٧-٩٨.

(٧٩) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(٨٠) المصدر نفسه، ص٢٢٤.

(٨١) ممتاز عارف، الجراد النجدي، مجلة الزراعة العراقية،، الجزء الرابع، المجلد الخامس، تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٥٠، ص٤٨٩.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٨٣) المصدر نفسه، ص٢٢٦.

(٨٤) المصدر نفسه، ص٢٢٥.

(٨٥)، محمود فهمي درويش، إصابة في النخيل الشامية، مجلة الزراعة العراقية، الجزء الرابع، المجلد الرابع، تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٤٩، ص ص٤٣٩ - ٤٤٤.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ص ٤٤٤ - ٤٤٨.

(٨٧) الزمان (جريدة)، العدد(٥٨٠)، في ٢٣ آذار ١٩٤٦.

(٨٨) مجلة التراث، السنة السادسة، العدد (السابع)، ١٩٧٥، ص ص ٥ - ١٣.

(٨٩) هوشيار معروف، المصدر السابق، ص٤٤.

(٩٠) الحكومة العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الاحصاء المركزي، نتائج الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة ١٩٥٧- ١٩٥٨، (بغداد، ١٩٥٨) ص٣٦٥.

(٩١) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، نشرت الأحصاءت الشهرية كانون الأول ١٩٤٠، السنة الأولى،العدد السابع،مطبعة الحكومة، بغداد، ص ٣٥٩.

(٩٢) عزيز سباهي، موقف من المسألة الزراعية في العراق، مطبعة دار الرواد المزدهر، (بغداد، ٢٠١٠)، ص١٥٠.

(٩٣) وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٥٨، (بغداد مطبعة الزهراء ١٩٥٨)، ص١١٨.

(٩٧) المصدر نفسه.، ص١١٨.

(٩٥) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٩٦) العراق، (جريدة)، العراق، العدد (٣٤٠٤)، ١٠ نيسان ١٩٣٤.

(٩٧) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، نشرت الأحصاءت الشهرية كانون الأول ١٩٤٠، السنة الأولى،العدد السابع،مطبعة الحكومة، بغداد، ص٣٥٩.

(٩٨) د.ك.و، وزارة الداخلية، ٨/١٨/١٩،الحبوب والمحاصيل الصادرة في اللواء المنقولة الى الألوية والجهات الأخرى وتموينها، في ٦/٩/ ١٩٤٥،و١،ص٢؛ وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٥٨، (بغداد مطبعة الزهراء١٩٥٨)، ص١١٨.

(٩٩) وزارة الاقتصاد، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٥٨، المصدر نفسه،ص١٣٢؛ مديرية الزراعة العامة (بغداد)، مشاكل الأرض الزراعية في العراق، المجلة الزراعي العراقية، المجلد الرابع، تشرين الاول، تشرين الثاني، كانون الاول، الجزء الرابع، ١٩٤٩، ص٤٨٦.

(١٠٠) مقابلة مع الإستاذ حميد ظاهر البديري، الخميس ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٢.

(١٠١) د.ك.و، وزارة الداخلية، رقم الملفة ٣٢٠٥٩٠٧/٥٩١٤ الحاصلات الشتوية، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٥، و٢،ص٢٢؛ الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، نشرت الأحصاءت الشهرية كانون الأول ١٩٥٨، مطبعة الزهراء (بغداد،١٩٥٨)، ص٣٥٩.

(١٠٢) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، نشرت الأحصاءت الشهرية كانون الأول ١٩٤٠، السنة الأولى،العدد السابع،مطبعة الحكومة، بغداد، ص٣٥٩.

(١٠٣) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية: د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة ١٢٠٩٠٧/٦٢٤٣، الملفه زراعة الشلب، ١٩٤٥، و٢٥، ص٢٥؛ مجلة الزراعة العراقية، المجلد الثامن، شباط، اذار، نيسان،١٩٥٣، ج١، ص ص١٥٠-١٥١.؛ وزارة الزراعة، مديرية الزراعة العامة، جداول إحصائية،١٩٥٨-١٩٥٩، ص١٠٠؛ الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد،الدائرة الرئيسية للاحصاء المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٧، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٥٨)، ص٦٩.

(١٠٤) وزارة الزراعة، مديرية الزراعة العامة، جداول إحصائية، ١٩٥٨ - ١٩٥٩، ص١٠٠، ص١٣٩.

(١٠٥) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص١٧٧.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص١٧٧.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص١٨٣.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص١٨٠.

(١٠٩) وزارة الزراعة، مديرية الزراعة العامة، جداول إحصائية، ١٩٥٨ - ١٩٥٩، ص١٠٠.

(١١٠) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية: الزراعة العراقية (مجلة)، المجلد الثامن، شباط، آذار، نيسان،١٩٥٣، ج١، ص ص١٥٠ - ١٥١؛ وزارة الزراعة، مديرية الزراعة العامة، جداول إحصائية،١٩٥٨-١٩٥٩، ص٧٠، ص٨٥، ص٩٦، ص١٠٨، ص١٧، ص١٢١، ص١٢٧، ص١٠٠؛ الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد،الدائرة الرئيسية للاحصاء المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٧، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٥٨)، ص٦٩.

(١١١) د.ك.و، وزارة الداخلية، رقم الملفة ٣٢٠٥٩٠٧/٥٩١٤ الحاصلات الشتوية، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٥، و٢،ص٢٢؛ الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، نشرت الأحصاءت الشهرية كانون الأول ١٩٥٨، مطبعة الزهراء (بغداد،١٩٥٨)، ص٣٥٩.

(١١٢) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، نشرت الأحصاءت الشهرية كانون الأول ١٩٥٨، مطبعة الزهراء (بغداد،١٩٥٨)، ص٦٩؛ مجلة الزراعة العراقية، المجلد الثامن، شباط، آذار، نيسان،١٩٥٣، ج١، ص ص١٥٠-١٥١.

(١١٣) ان مسألة المقاييس والمكاييل هي مسألة اختيارية لاجبرية فعلى هذا لانظن ان أحداً يرغب في استعمالها وبالنظر لوجود اختلاف في المكاييل والمقاييس التي لم يتعود أهالي اللواء عليها كما انه ليس في الامكان عمل مقاييس ومكاييل مضبوطة الى النسبة الواردة في القانون الحالي فيصبح هذه علاوة على الاختلافات الأخرى لعملنا بانه يتعذر تحصيل اجرة ما من الأهالي، الا إذا طبق ذلك بصورة الاجبار.كما حصل في

أبي صخير والجعارة. ينظر: (١١٣) ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ٥٩٦٨/ ٣٢٠٩٠٧، الموازين والمقاييس، كتاب رئاسة بلدية أبي صخير المرقم ٤٩ في ١٢ آذار ١٩٣٢، و٢٨، ص٤١.

(١١٤) مقابلة مع الأستاذ فائق عبد الأمير عبد الحسين الحاجم مواليد (١٩٥٣)، أعمال حرة، في ٦ تشرين الأول ٢٠١٢.

(١١٥) د.ك.و، وزارة الداخلية، ٢٩/أ/٣٩٩/٤/، نقل الحنطة، في ١٦ أيلول١٩٤٢، و١٢٨،ص١٢٨؛ د.ك.و، وزارة الداخلية، ٣٩/٩/٤/٤/١٩ نقل الحبوب، في ٢٨ أيلول ١٩٤٢،و١٤٩، ص١٤٩.

(١١٦) د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ٣٢٠٥٩٠٧/٦٢١٢،الحبوب على اختلاف انواعها، ٣٩/٩/١/٤/١٩ في ٣١ آب ١٩٤٢، و٢٧، ص٢٧.

(١١٧) د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ٣٢٥٩٠٧/١٢١٢، نقل شلب، ٢٩/٩/٤/١/١٩، في ٢ أيلول ١٩٤٢، و١٢٨ ص١٢٨.

(١١٨) د.ك.و، وزارة الداخلية، ١٩ /٣٩/٩/٤/٤/، نقل شلب،، في ١٦ أيلول ١٩٤٢،و١٥٣،ص١٥٣؛ د.ك.و، وزارة الداخلية، ٢٩ /أ/٣٩/١/،، نقل الحنطة، في ١٦ أيلول ١٩٤٢، و١٥٢، ص١٥٢.

(١١٩) د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ٣٢٥٩٠٧/١٢١٢، نقل شلب، رقم الاضبارة ٢٩/١/١/١٩، في ١٦ أيلول١٩٤٢، و١٤٩،ص١٤٩.؛ د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ٣٢٥٩٠٧/١٢١٢، نقل تمن عنبر، في ٢٦ أيلول ١٩٤٢، و ١١٨، ص١١٨.

(١٢٠) د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ١٢١٢ / ٣٢٥٩٠٧، نقل شلب ، ٢٩/٩/٤/١/١٩، في ٢٨ أيلول ١٩٤٢، و ١٤٢ ص١٤٢.

(١٢١) د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ١٢١٢ / ٣٢٥٩٠٧، اجازة نقل محصول، ٢٩/٩/٤/أ/١٩، في ٢٩ أيلول ١٩٤٢،و ١٣٧، ص١٣٧.

(١٢٢) المصدر نفسه، و ١٣٧، ص١٣٧.

(١٢٣) د.ك.و، وزارة الداخلية ٩/٤/أ/١٩/، دعاوى الحبوب على اختلاف انواعها نقل الحنطة، في ٢٨ ايلول ١٩٤٢،و ١٤٦، ص١٤٦.

(١٢٤) د.ك.و، وزارة الداخلية، ٩/٣٩/٤/١/١٩، نقل محاصيل زراعية، في ٣٠ أيلول ١٩٤٢، و١٤٢، ص١٤٢.

(١٢٥) د.ك.و، وزارة الداخلية، ٨/١٨/١٩، الحبوب والمحاصيل الصادرة في لواء الديوانية، في ١٩٤٥/٦/١٨، و٦٨، ص٧٠.

(١٢٦) فلاح جمال معروف، المصدر السابق، ص١٥.

(١٢٧) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٦، مطبعة الزهراء، (بغداد ١٩٥٧)، ص ص١٢٤- ١٢٥.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص١٢٣.

(١٢٩) اجري يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٥٧ واتسم بمزايا كبيرة من حيث التنظيم الفعلي والنظري لتطوير كفاءة الهيئات واللجان التي قامت بأجرائه وتجولت في الريف والمدينة بعد اتخاذ كافة التدابير اللازمة لانجاحه

والاستفادة من اخطاء تعداد سنة ١٩٤٧ وكان يوم التسجيل يوم تاريخي بالنسبة للواء الديوانية، اذ ان المدينة اصبحت تبدو(خالية ومهجورة) بعد اعلان حالة الطوارئ ومنع التجول لاتمام عملية التسجيل العام. ينظر:المملكة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مديرية النفوس العامة، عدد خاص عن عملية التسجيل العام لسنة ١٩٥٧، العدد (١-٢)، السنة الثالثة، بغداد،١٩٥٧،ص٢٤٠.

(١٣٠) الجمهورية العراقية،وزارة الداخلية،مديرية النفوس العامة،المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧، ص٢٧٠.

(١٣١) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للاحصاء،المجموعة الاحصائية السنوية العامة السنة، مطبعة الحكومة (بغداد، ١٩٥٢)، ص٢٠٤.

(١٣٢) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٦، مطبعة الزهراء،(بغداد، ١٩٥٧)، ص ١١.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص١١.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص١٢.

(١٣٥) نجدة فتحي صفوت، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، (البصرة، ١٩٨٣)، ص١٣١.

(١٣٦) كاطع العوادي (١٨٧٠-١٩٤٥) هو السيد كاطع موسى عزيز بن علي يتصل نسبه بالامام موسى الكاظم عليه السلام ولد في منطقة خيكان قضاء الهاشمية لواء بابل، تلقى مبادئ القراءة والكتابة في الكتاتيب، ثم التحق بالدراسة الابتدائية في النعمانية، كان في مقدمة المشاركين في ثورة العشرين نفي الى لواء العمارة بسبب معارضته للحكومة،أصبح عضواً في المجلس النيابي في الأعوام ١٩٢٦، ١٩٣٦،١٩٣٩، لم يتول منصب وزاري، توفي عام ١٩٥٦. ينظر: كامل سلمان الجبوري، مذكرات السيد كاطع العوادي، ط١، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٨٧)، ص٦٥؛ حميد المطبعي، المصدر السابق، ج٣، ص ١٠٧.

(١٣٧) فريق مزهر الفرعون (١٨٩٩-١٩٦٥) هو فريق مزهر بن فرعون بن ياقوت بن عبود، ولد في المشخاب، تلقى علومه في الكتاتيب، ثم أكمل دراسته الابتدائية في بغداد، ثم التحق بالثانوية الجعفرية،شارك في ثورة العشرين، أصبح عضواً في المجلس النيابي له مؤلفات القضاء العشائري، والحقائق الناصعة. ينظر: وداي العطية، المصدر السابق،ص ٢١٧.

(١٣٨) م، م، ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٦، ٤٦- ٢٤آذار ١٩٣٦، (بغداد، ١٩٣٦)، ص٨١٠ نقلاً عن: حسن علي عبدالله، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(١٤٠) جميل موسى النجار، السيد كاطع العوادي ودوره الوطني في الحياة السياسية العراقية،ط١، (بغداد، ٢٠٠٥)، ص ٢٥٥.

(١٤١) د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ٥٩٦٣/ ٣٢٠٥٩٠،السلفات الزراعية،٢٤٧/٨/٥/٨/٢٢، في ٩ حزيران ١٩٤٢، و٧٨، ص٨٢.

(١٤٢) .المصدر نفسه، و٧٨، ص٨٢.

(١٤٣) المصدر نفسه، و٩٨، ص١٠٤.

(١٤٤) ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ٥٩٦٣/ ٣٢٠٥٩٠،السلفات الزراعية،٤٢/٨/٥، في ٢٨حزيران ١٩٤٢، و١٠٣، ص١١٠.

(١٤٥) وتنحصر أهداف المصرف بتشجيع الزراعة بكافة قطاعاتها و تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية في المشاريع االزراعية وهو لذلك يقوم بمنح القروض الطويلة والمتوسطة الأجل لتأسيس المشاريع الزراعية أو توسيعها وزيادة انتاجها ولغرض شراء المواد الأولية واستيراد المكائن والآلات لحساب لأصحاب المصانع تلك المشاريع. ينظر: نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، (بغداد، ١٩٨٥)، ج١٢، ص١٩٤.

(١٤٦) المصدر نفسه، ج١٢، ص ص ١٩٢-١٩٣.

(١٤٧) عبد الكريم قاسم (١٩١٤-١٩٦٣) مؤسس الجمهورية العراقية، ورئيس عراقي، ووزير دفاع، ولد في حي المهدية في رصافة بغداد،دخل مدرسة الصويرة الابتدائية،ثم أكمل دراسته في المدرسة المأمونية في بغداد بعد عودة عائلته اليها، بعده دخل الثانوية وتخرج منها عام ١٩٣١، وفي ٢٢تشرين الثاني عين معلمى لمادة اللغة الانكليزية في لواء الديوانية، لكنه استقال ودخل الكلية العسكرية (١٩٣٢-١٩٣٤) ليتخرج برتبة ملازم،دخل الكلية العسكرية (١٩٤٠-١٩٤١)،شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، انظم الى حركة الضباط الأحرارعشية الانقلاب الذي قاده في ١٤تموز ١٩٥٨حوصر في مقره في وزارة الدفاع واقتيد الى مبنى الإذاعة حيث نفذ فيه حكم الاعدام دون محاكمة في ٩شباط ١٩٦٣.ينظر:حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ص٤٨٧-٤٧٨.

(١٤٨) الزمان، العدد (٦٣٥٥) في ١ تشرين الأول ١٩٥٨؛ ثورة ١٤ تموز في عامها الأول، شركة التجارة والطباعة، (بغداد، ١٩٦٠)، ص ص ٧٣-٧٤.

(١٤٩) الزمان، العدد (٦٣٥٥) في ١ تشرين الأول ١٩٥٨؛ ثورة ١٤ تموز في عامها الأول، شركة التجارة والطباعة، (بغداد، ١٩٦٠)، ص ص ٧٣-٧٤.

(١٥٠)هديب الحاج حمود (١٩١٩-١٩٦٣) ولد في الشنافية كان والده رئيس عشيرة الحميدات، أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في الشامية والاعدادية والحقوق في بغداد، انتمى الى الحزب الوطني عام ١٩٤٦ برز بعد انتفاضة عام ١٩٥٤، أصبح وزيراً للزراعة بعد قيام ثورة عام ١٩٥٨. ينظر زينة شاكر سلمان الميالي، هديب الحاج حمود ودوره السياسي ١٩٤٦-١٩٦٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية،(جامعة القادسية، ٢٠٠٦)، ص ص ٤-٥.

(١٥١) طلعت الشيباني: سياسي وعضو سابق في الحزب الوطني الديمقراطي، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٤١، حصل على دبلوم الدراسات العليا من جامعة القاهرة عام ١٩٤٥ وعلى الدكتوراه في القانون من جامعة أنديانا في الولايات المتحدة عام ١٩٥١، عمل أستاذاً جامعياً وسكرتيراً لاتحاد الصناعات ومحافظاً ،فصل من الوظيفة الحكومية عام ١٩٥٤ لأسباب سياسية ، في ١٧ شباط ١٩٥٩ اختير وزيراً في حكومة عبد

الكريم قاسم. للتفاصيل ،ينظر: حسن لطيف الزبيدي ،موسوعة الأحزاب العراقية ،مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت ،٢٠٠٧، ص٤٣٠.

(١٥٢) ابراهيم كبة، الإقطاع في العراق بين نوري سعيد وخبراء العالم الغربي، (بغداد، ١٩٥٧)، ص ص٩-١٠؛ هلال كاظم حميري الشبلي،المصدر السابق، ص٤٣٦.

(١٥٣) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي و الاصلاح الزراعية في العراق (١٩٣٣ - ١٩٧٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص٣١٩؛ زينة شاكر سلمان الميالي، المصدر السابق، ص١٠٦؛ هلال كاظم حميري الشبلي، المصدر السابق، ص٤٤٢.

(١٥٤) الجمهورية (جريدة)، العدد (٦٥) في ٢تشرين الأول ١٩٥٨؛ اليقضة (جريدة)، العدد (٢٩٨٠)، في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٨.

(١٥٥) عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الأقتصاد الزراعي، ص٢٨٧.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص٧٦٢.

(١٥٧) عبد الوهاب مطر الدهري، التحليل الإقتصادي، لعمليات الأقتصادي لعمليات الأنتاج الزراعي، ط٢، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٩)، ص ص ١٧٢-١٧٣.

(١٥٨) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ص٨١-٨٥.

(١٥٩) عبد الوهاب مطر الداهري، اسس ومبادئ الأقتصاد الزراعي، ص ص ١٠٨-١٠٩.

(١٦٠) ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني، شركة التجارة والطباعة، (بغداد، ١٩٦٠)، ص٤٠٤.

(١٦١) المصدر نفسه، ص٣٩١.

(١٦٢) تقرير مديرية الري العامة للسنوات ١٩٤٩-١٩٥٤، ص٦٩.

(١٦٣) عبد الوهاب مطر الداهري، اسس ومبادئ الأقتصاد الزراعي، ص ١٠٨-١٠٩.

(١٦٤) المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٣٤-١٩٣٥، ص ص ٨٧-٨٩.

(١٦٥) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص٢١٦.

(١٦٦) المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٣٦، ص١٦.

(١٦٧) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص١١٣.

(١٦٨) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات، ١٩٣٤-١٩٣٥، ص ص ٨٧-٨٩؛ الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، نشرت الأحصاءت الشهرية كانون الأول ١٩٥٨، مطبعة الزهراء (بغداد،١٩٥٨)، ص ٦٩؛ الوقائع العراقية، العدد(٤٩١)، في ٦كانون الأول ١٩٥١،ص١٣؛المصدر نفسه،العدد(٤٩٦)، في ١٩كانون الأول ١٩٥٢، ص٢٤؛ سعيد حمادة، المصدر السابق، ص١١١.

(١٦٩) سعيد حمادة،، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(١٧٠) المصدر نفسه، ص٢٣٠.

(١٧١) حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق١٩٣٢- ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد ٢٠٠٠، ص٣٤؛ عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص٣٥.

(١٧٢) الحكومة العراقية، مجلس الإعمار ووزارة الإعمار، مشاريع الري، مطبعة العاني، (بغداد،١٩٥٦)، ص٢٠.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص٢٤؛ المملكة العراقية، وزارة الإقتصاد، تقارير مجلس الإعمار العراقي،مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤)، ص١٨.

(١٧٤) رشيد حبيب أبو الريحة، المصدر السابق، ص١٩٢.

(١٧٥) سعيد عبود السامرائي، التنمية الأقتصادية في العراق، مطبعة الأزهر، (يغداد، ١٩٦٩)، ص٢٨.

(١٧٦) عبد الرزاق الهلالي، قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي، ص ص ١٣٨-١٣٩.

(١٧٧) أحمد فهمي، تقريرحول العراق، المطبعة العصرية،(بغداد، ١٩٢٦)، ص ص ٨٠-٨١.

(١٧٨) عبد الرزاق الهلالي، قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي، ص١٣٩.

(١٧٩) كان بعض رؤساء العشائر قد دأب على مساعدة البريطانيين في جمع واستحصال الضرائب من أبناء الريف، وكانت المسؤولة استيفاء تلك الضرائب والرسوم سكرتارية الواردات التي أشرفت على مديرية الطابو والزراعة والبلديات، وفي ١٩٢٧ أصدرت الحكومة العراقية قانون نسبة الحكومة، واستيفاء نسبة خاصة لكل صنف. وإن هذا التصنيف يقضي بإستيفاء ١٠ بالمائة من أراضي الرز وجميع الأراضي التي تسقى بالماء من جداول دائمة السقى ولكن غير حديثة التعمير وبعيدة عن الأسواق و٢٥،٥ بالمائة من الأراضي التي تسقى بالآلات الرافعة أو المطرية أو تلك تسقى بالماء من جداول لاتأخذ المياه ألا عند الفيضان.صدر قبل هذا القانون قانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٢٧ وقانون ضريبة الأرض رقم (٤٠) لسنة ١٩٢٩ الذي أبدل طريقة التخمين في البيدر الى مقطوع المساحة وألغي هذا الأمر عام ١٩٣١وأصبحت الضريبة تستوفي بطريقة غير مباشرة كحصة عينية أو تقديرية بنسبة (١٠٪) من الحاصلات، وبعد انتهاءعهد الانتداب البريطاني صدرت أربعة قوانين لمعالجة تلك المعضلة وهذه القوانين: قانون تسوية حقوق الاراضي رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢م وقانون اللزمة رقم (٥١) لسنة ١٩٣٢م وقانون حقوق العقر رقم (٥٥) لسنة ١٩٣٢م، أما قانون حقوق وواجبات الزراع رقم(٢٨) لسنة ١٩٣٣م وأخيراً قانون استملاك الاموال غير المنقولة رقم(٢٨) لسنة ١٩٣٣م الذي بموجبه تنتزع ملكية الأموال غير المنقولة من أراضي وابنية واغراس لأجل أغراض المنفعة العامة.ينظر: مجموعة القوانين والأنضمة للسنوات ١٩٣٢-١٩٣٤، (بغداد، ١٩٣٤)، ص ص٣٦٧-٣٨٢؛ سعيد حمادة، المصدر السابق، ص١٢٠.

(١٨٠) عبد الرزاق الهلالي، قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي، ص ص١٣٩-١٤٠.

(١٨١) الجمهورية العراقية، الدليل الرسمي العراقي لسنة ١٩٦٠، (بغداد، ١٩٦٠)، ص ص٣٩٤-٣٩٥.

(١٨٢) عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الأقتصاد الزراعي، ص٧٨.

(١٨٣) المصدر نفسه، ص٧٩.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص٧٩.
(١٨٥) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص١٤١.
(١٨٦) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص ص١٥٠-١٥١؛ أحمد فهمي، المصدر السابق، ص ص ٨٠-٨١.
(١٨٧) سعيد حمادة، المصدر نفسه، ص١٥١؛ متي عقراي، المصدر السابق، ص١٣٣.
(١٨٨) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٠)، ص ص٩٩-١٠١.
(١٨٩) شعلان العطية الدخيل (١٨٧٥-١٩٤٩) ولد في الدغارة،لايقرأ ولايكتب من رؤساء الأكرع، كان من زعماء ثورة ١٩٢٠ انتمى الى حزب الأخاء الوطني، أصبح عضواً في مجلس النواب عام ١٩٣٢، لكنه استقال وثار على الحكومة في آذار ١٩٣٦ وحكم بالاعدام، ولكن شمل بالعفو لم يتول أي منصب وزاري. ينظر: طالب حمادي حسين الجنابي، السيد محمد مهدي القزويني ودوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ١٨٤٦-١٩١٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية (جامعة بابل، ٢٠٠٧)، ص٤٢؛ مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، مطبعة دار الحكمة،(لندن، ١٩٩٩)، ص٣٢٤.
(١٩٠) جميل موسى النجار، السيد كاطع العوادي ودوره الوطني في الحياة السياسية العراقية،ط١، (بغداد، ٢٠٠٥)، ص٢٥٢.
(١٩١) المصدر نفسه، ص ص٢٥٢-٢٥٣.
(١٩٢) نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، (بغداد، ١٩٨٥)، ج١٢، ص٢٠٢.
(١٩٣) المصدر نفسه، ج١٢، ص٢٠٢؛ الجمهورية العراقية، الدليل الرسمي العراقي لسنه ١٩٦٠، (بغداد،١٩٦٠)، ص ص٣٩٣-٣٩٤.
(١٩٤) الجمهورية العراقية،الدليل الرسمي العراقي، المصدر نفسه، ص٢٥٤.
(١٩٥) المصدر نفسه، ٢٥١.
(١٩٦) شاكر موسى عيسى، التجارة الخارجية والتنمية في العراق، (بغداد، ١٩٧٣)، ص١٠.
(١٩٧) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص١٨٩.
(١٩٨) المصدر نفسه، ص١٥١؛متي عقراي، المصدر السابق، ص٢٠٨.
(١٩٩) أثرت عوامل كثيرة على انجاز هذا المشروع منها الإزمة الإقتصادية وإختلاف مناهج الوزارات وتعددها ينظر: مديرية الري العامة، تقرير مديرية الري العامة ١٩٤٩-١٩٥٤، (بغداد، ١٩٥٤)، ص ص١٤٤ -١٤٥.
(٢٠٠) عبد الوهاب مطر الداهري، التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية تقنيات واقتصادياتها في العراق (بيروت،١٩٦٨)، ص ص ١٧٦-١٧٧؛ دورين ورينر، الاصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق، ترجمة خير الدين حسيب،حسن أحمد السلمان،(بيروت،١٩٧٥)،ص٩٩؛ سهيل صبحي سلمان، التطورات الأقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ (بغداد، ٢٠٠٩)، ص٧٩.

(٢٠١) النقارات: وهي عبارة عن منخفظات تحدث في قاع النهر فيتحول على اثرها الى شبه شلال ونتيجة ذلك ينخفض مستوى النهر الى درجة لايمكن الاستفادة منه وتركزت هذه الظاهرة في غماس والمشخاب ولهذ عدت النقارات مشكلة تحمل وزرها الفلاحون، إذ تقدمت النقارات في نهر المشخاب وفروعة بسبب هبوط انخفاض عميق في مستوى النهر، مما أثر تأثراً خطيراً على الزراعة في المشخاب فقلق الزراع وخافوا على مصير زراعتهم فأخذوا يطالبون الحكومة بإنشاء ناظم قاطع في المشخاب يمنع تقدم النقارات ويؤمن المياه لأراضيهم وإن شحة الماء يسبب الطمى في الجداول الذي تسبب في هلاك المزراعين.ينظر: مديرية الري العامة، تقرير السنوات ١٩٤٦-١٩٤٩، ص٣٦؛ وداي العطية، تاريخ الديوانية قديما وحديثاً، مطبعة الحيدرية، (النجف، ١٩٥٤)، ص٢١٠؛ الأخاء الوطني (جريدة)، بغداد،العدد(٥٨١)في ٥آذار ١٩٣٤.

(٢٠٢) الجمهورية العراقية، الدليل العراقي الرسمي لعام ١٩٦٠، (بغداد، ١٩٦٠)، ص٧٠١.

(٢٠٣) مشروع ناظم اليعو: وقد بوشر بتنفيذ المشروع في ٥نيسان ١٩٣٩ وانشئ بسبع فتحات، وأكمل عام ١٩٤٠، وجرى الماء فيه لأول مرة في ٩نيسان من العام نفسه، ثم أجريت التحسينات عليه عام ١٩٤٣، وقد نجح الناظم في ايقاف تقدم النقارات وأعمال الري التي أنشئ من أجلها. يحي كاظم المعموري،المصدر السابق، ص١٢٦.

(٢٠٤) الحكومة العراقية، مديرية الري العامة، تقرير عن أعمال مديرية الري العامة خلال فترة السنوات الخمس من١-٤- ١٩٤٩ الى ٣١-٣-١٩٥٤، مطبعة النجاح (بغداد، مايس ١٩٥٤)، ص٣٣.

(٢٠٥) مشروع احياء شط الشامية:بلغ طول شط الشامية من صدره عند تفرعه جنوب مدينة الكفل الى ذنائبه زهاء (٨٠) كم ويروي البساتين الواقعة عليه وقد بلغت معاناة المفلاحين ذروتها عام ١٩٣٩ لعدم وصول المياه الى مدينة الشامية خلال موسم الصيف، ولكن بعد تحويل مجرى الشط المذكور الى نقارة أبي تبن عام ١٩٤٣ وعند ذاك حول مجرى النهر على مجرى النقارة الذي بلغ قاعها أربعة أمتار أوطأ من قاع النهر فانسابت المياه الى ذلك المجرى العميق واحدث انحداراً في مياه النهر وبعد حلول نيسان من العام نفسه تعادلت مقاييس الهوروالنهر فتوقفت عملية التأكل واعيد سد مجرى النهر عن مجرى النقارة، واستعاد النهر بعدها حيويته وتحسن تصريفه، شجع ذلك الأمر المهندسين في التوسع في استغلال امكانية النقارة في احداث التآكل وبوشر بانشاء البزل الابتدائي لبزل الشامية الشرقي متوخين تقدم النقارة فيه وتوسيعه دون كلفة.ينظر: المصدر نفسه، ص ص١٢٨-١٣٢.

(٢٠٦) الحكومة العراقية، مديرية الري العامة، تقرير عن أعمال مديرية الري العامة خلال فترة السنوات الخمس من١-٤- ١٩٤٩ الى ٣١-٣-١٩٥٤، مطبعة النجاح (بغداد، مايس ١٩٥٤)، ص٣٣.

(٢٠٧) وداي العطية، المصدر السابق، ص ص ٢٠٩-٢١٠؛ عدنان رشيد حبيب أبو الريحة، المصدرالسابق، ص١٤٥.

(٢٠٨) الحكومة العراقية، مديرية الري العامة، تقرير عن أعمال مديرية الري العامة خلال فترة السنوات الخمس من١-٤- ١٩٤٩ الى ٣١-٣-١٩٥٤، مطبعة النجاح (بغداد، مايس ١٩٥٤)، ص٣٣؛ عدنان رشيد حبيب أبو الريحة، المصدرالسابق، ص١٤٥.

(٢٠٩) عدنان رشيد حبيب أبو الريحة، المصدرنفسه، ص١٤٧.

(٢١٠) يحي المعموري، المصدر السابق، ص ص ١٣٩-١٤٠؛ عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ص١١٤؛ مديرية الري العامة، تقرير السنوات ١٩٤٦-١٩٤٩، ص٣٦.

(٢١١) يحي المعموري، المصدر نفسه، ص١٤٤.

(٢١٢) المصدر نفسه، ص١٤٤.

(٢١٣) أنجز هذا المشروع بثلاث مراحل الأولى: استغرق المدة ١٩٤٢-١٩٤٦، وأهم ماأنجز فيها حفر جداول القزويني والنجمي والزريجي والفرهودي وفروعهما وإنشاء نواظم رئيسية للمشروع وحفر مبزل أبي نبار، أما المرحلة الثانية فقد إستغرقت المدة ١٩٤٦-١٩٤٩ وكانت أهم الأعمار المنجزة فيها حفر وإنشاء ضفاف جداول آل بوخضر، و الحسانية، والجوية، والخوية، والعوجة، والنجمي، والمشرعة، والسويرمع إنشاء نواظم لها وإنشاء بعض البزول والسداد، أما المرحلة الثالثة إستغرقت المدة ١٩٤٩-١٩٥٤ وتم فيها حفر شط الكطعة وحفر المبزل الشرقي وإنشاء ناظم لبعض الجداول الحديثة والقديمة. ينظر: د.ك.وملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٥٥٠/٣١١، قرارات مجلس الوزراء ٨ نيسان ١٩٤٤، و١٣، ص ٢٩؛ عباس ناصر الخفاجي، واقع مشاريع إستصلاح الالأراضي في حوض الفرات (بغداد، د.ت)، ص ص ١٦-١٩؛ يحي المعموري، المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٢١٤) الحكومة العراقية، مديرية الري العامة، تقرير عن أعمال مديرية الري العامة خلال فترة السنوات الخمس من ١-٤ - ١٩٤٩ الى ٣١-٣-١٩٥٤، مطبعة النجاح (بغداد، مايس ١٩٥٤)، ص ٣٣.

(٢١٥) الحكومة العراقية، مجلس الأعمار، التقرير السنوي، عن أعمال مجلس الأعمار لسنة ١٩٥١، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٥١)، ص٦.

(٢١٦) المصدر نفسه، ص٦.

(٢١٧) الحكومة العراقية، مجلس الإعمار ووزارة الإعمار، مشاريع الري، مطبعة العاني، (بغداد،١٩٥٦)، ص٢٠.

(٢١٨) كان لكل شيخ قناة (طبر) أوأكثر لسقي أراضيه وتعرف بإسم الأرض التي تنتفع منها، فمثلاً "طبر أبو خربة " ويروي أرضاً تعرف بـ أبو خربة، أما "طبر أبو فلوس " فقد سمي بذلك لأن الفلاحين المشاركين في شقه حصلو على إجور نقدية مقابل عملهم، والحقيقة إنه جرت العادة في إنجاز الأعمال الضخمة مثل شق القنوات وإستصلاح الأراضي وتجفيف الالمستنقعات التي تتطلب تظافر جهود أعداد كبيرة من الفلاحين وتسمى (طريقة الحشر) أي يقوم أتباع الشيخ العاملين في أرضه يساقون لإداء العمل المطلوب ويفرض ذلك فرضاً، إذ كان في بعض الأحيان يخفون نفورهم من هذه السخرة، ويشرف على ذلك السركال أوالشيخ أحياناً ولايحصل الفلاح أجوراً مقابل ذلك ولا يحصلون على وجبة طعام مجانية وفي بعض الأحيان يجلب طعامه معه. ينظر: حامد سوادي العطية، الشامية بين الخمسينيات والثمانينيات ومن القرن العشرين دراسة في التحولات في مجتمع منطقة ريفية في جنوب العراق، مطبعة الزاهر، (بغداد، ٢٠٠٤)، ص١٢٥.

(٢١٩) الحكومة العراقية، مديرية الري العامة، تقرير عن أعمال مديرية الري العامة خلال فترة السنوات الخمس من١-٤- ١٩٤٩ الى ٣١-٣-١٩٥٤، المصدر السابق، ص ٣٣، ص١٢٢.

(٢٢٠) منشورات الثورة قسم الدراسات، التطور الإقتصادي في العراق بعد السابع عشر من تموز، دار الثورة للنشر، (بغداد، ١٩٥٩)، ص٢٤٥.

(٢٢١) المصدر نفسه، ص٢٤٥.

(٢٢٢) أحمد سوسة، الري في العراق، (بغداد،١٩٤٢) ٧٠٣؛ حامد سوادي العطية، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٢٢٣) عدنان رشيد حبيب أبو الريحة، المصدر السابق، ص١٤٥.

(٢٢٤) أحمد سوسة، الري في العراق، (بغداد،١٩٤٢) ٧٠٣؛ حامد سوادي العطية، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٢٢٥) الرشن هي كلمة فصحى تعني الفرضة من الماء ويقصد بها الحصة المائية. ينظر: حامد سوادي العطية، المصدر نفسه، ص١٢٥.

(٢٢٦) عدنان رشيد حبيب أبو الريحة، المصدرالسابق، ص١٤٥.

(٢٢٧) طه الهاشمي، مفصل جغرافية العراق، (بغداد،١٩٣٠)، ص ص ١٤٢-١٤٤.

(٢٢٨) يحي المعموري، المصدر السابق، ص٢٠١.

(٢٢٩) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٦)، ص١٠٧.

(٢٣٠) كمال محمد سعد خياط، المصدر السابق، ص٣٣؛ طلعت الشيباني، المصدر السابق، ص٢٣؛ يحي المعموري، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٢٣١) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص١٥١؛ متي عقراي، المصدر السابق، ص٢١٠.

(٢٣٢) الجمهورية العراقية، وزارة الاقتصاد، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٦، مطبعة الزهراء،(بغداد، ١٩٥٧)، ص١٠٦.

(٢٣٣) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد،الدائرة الرئيسية للاحصاء المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٨، المصدر السابق، ص١٣٣.

(٢٣٤) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة إحصاء المركزي، نتائج الأحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة ١٩٥٨-١٩٥٩، ص٣٦٣.

(٢٣٥) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد،الدائرة الرئيسية للاحصاء المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٨، المصدر السابق، ص٧٨.

(٢٣٦) المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٦، المصدر السابق، ص١٠٧.

(٢٣٧)المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٨، المصدر السابق، ص٩٨.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

١- د. ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ٥٩٦٨/ ٣٢٠٩٠٧، الموازين والمقاييس،كتاب رئاسة بلدية ابي صخير المرقم ٤٩ في ١٢اذار ١٩٣٢.

٢- د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ١٢١٢ / ٣٢٥٩٠٧، نقل شلب ، ٢٩/٩/٤/١/١٩، في ٢ أيلول ١٩٤٢.

٣- د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ١٢١٢ / ٣٢٥٩٠٧، نقل شلب ، ٨٩٩/٩/١٩/ /٢٩، في ٣أيلول ١٩٤٢.

٤- د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ١٢١٢ / ٣٢٥٩٠٧، تصدير الحبوب، في ٢٩أيلول ١٩٤٢.

٥- د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ١٢١٢ / ٣٢٥٩٠٧، نقل شلب،رقم الاضبارة ٢٩/١/١/١٩، في ١٦ أيلول١٩٤٢.

٦- د.ك.و، وزارة الداخلية، ١٩ /٣٩/٩/٤/٤،، نقل شلب،، في ١٦ أيلول ١٩٤٢.

٧- د.ك.و، وزارة الداخلية، ٢٩ /أ/٣٩/١،، نقل الحنطة، في ١٦ أيلول ١٩٤٢.

٨- د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ١٢١٢ / ٣٢٥٩٠٧، نقل تمن عنبر ،، في ٢٦ أيلول ١٩٤٢.

٩- د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ١٢١٢ / ٣٢٥٩٠٧، نقل شلب ، ٢٩/٩/٤/١/١٩، في ٢٨ أيلول ١٩٤٢.

١٠- د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ١٢١٢ / ٣٢٥٩٠٧، اجازة نقل محصول، ١٩/أ/٢٩/٩/٤/، في ٢٩ أيلول ١٩٤٢.

١١- د.ك.و، وزارة الداخلية ١٩/أ/٩/٤/، دعاوى الحبوب على اختلاف انواعها نقل الحنطة، في ٢٨ ايلول ١٩٤٢.

١٢- د.ك.و، وزارة الداخلية، ١٩ /٩/٣٩/٤/١، نقل محاصيل زراعية، في أيلول ١٩٤٢.

١٣- ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ٦٢١٢ / ٣٢٠٥٩٠٧،الحبوب على اختلاف انواعها، ٣٩/٩/١/٤/١٩ في ٥ تشرين الأول ١٩٤٢.

١٤- ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ٥٩٦٣/ ٣٢٠٥٩٠،السلفات الزراعية،٢٢/٨/٥/٨/٢٤٧، في ٩ حزيران ١٩٤٢.

١٥- د.ك.و، وزارة الداخلية، تسلسل ٥٩٦٣/ ٣٢٠٥٩٠،السلفات الزراعية،٤٢/٨/٥، في ٢٨حزيران ١٩٤٢.

١٦- د.ك.وملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٥٥٠/٣١١، قرارات مجلس الوزراء ٨نيسان ١٩٤٤.

١٧- د.ك.و، وزارة الداخلية، ٨/١٨/١٩،الحبوب والمحاصيل الصادرة في اللواء المنقولة الى الألوية والجهات الأخرى وتموينها، في ٦/٩/ ١٩٤٥.

١٨- د.ك.و، وزارة الداخلية، ٨/١٨/١٩،الحبوب والمحاصيل الصادرة في لواء الديوانية، في ٦/١١/ ١٩٤٥.

١٩- د.ك.و، وزارة الداخلية، ٨/١٨/١٩،الحبوب والمحاصيل الصادرة في لواء الديوانية، في ١٩٤٥/٦/١٨.
٢٠- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة ١٢٠٩٠٧/٦٢٤٣، الملفه زراعة الشلب، ١٩٤٥.
٢١- د.ك.و، وزارة الداخلية، ١٨/٢٠/٧ احتياج لواء الديوانية من الحنطة والشعير، في ١٥شباط ١٩٤٩.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

١- تقرير هيك.
٢- ثورة ١٤ تموز في عامها الأول، شركة التجارة والطباعة، (بغداد، ١٩٦٠).
٣- الجمهورية العراقية، وزارة الاقتصاد، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٦، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٥٧).
٤- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة إحصاء المركزي، نتائج الأحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة ١٩٥٨-١٩٥٩.
٥- الجمهورية العراقية،وزارة الداخلية،مديرية النفوس العامة،المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧.
٦- الجمهورية العراقية،الدليل الرسمي العراقي لسنه ١٩٦٠،(بغداد،١٩٦٠).
٧- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، نشرت الأحصاءت الشهرية كانون الأول ١٩٤٠، السنة الأولى، العدد السابع، مطبعة الحكومة،(بغداد، ١٩٤٠).
٨- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٤٨، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٨).
٩- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٤٧-١٩٥٢، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٢).
١٠- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٤٩، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٠).
١١- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٥٠، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٠).
١٢- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للاحصاء،المجموعة الاحصائية السنوية العامة السنة، مطبعة الحكومة (بغداد، ١٩٥٢).
١٣- لحكومة العراقية، مجلس الأعمار، التقرير السنوي، عن أعمال مجلس الأعمار لسنة ١٩٥١، مطبعة العاني،(بغداد، ١٩٥١).
١٤- الحكومة العراقية، مديرية الري العامة، تقرير عن أعمال مديرية الري العامة خلال فترة السنوات الخمس من١-٤- ١٩٤٩ الى ٣١-٣-١٩٥٤، مطبعة النجاح (بغداد، ١٩٥٤).

١٥- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٦).
١٦- الحكومة العراقية، مجلس الإعمار ووزارة الإعمار، مشاريع الري، مطبعة العاني، (بغداد،١٩٥٦).
١٧- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٦، مطبعة الزهراء، (بغداد ١٩٥٧).
١٨- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للاحصاء المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٧، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٥٨).
١٩- الحكومة العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الاحصاء المركزي، نتائج الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة ١٩٥٧- ١٩٥٨، (بغداد، ١٩٥٨).
٢٠- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد،الدائرة الرئيسية للاحصاء المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٨
٢١- الحكومة العراقية، بحث في كيفية التصرف بالاراضي والمسائل المتعلقة بذلك، مقترحات للشروع في الاصلاح بقلم
٢٢- الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٥٨، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٨).
٢٣- السير ارنست دوسن، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٢).
٢٤- ألاراضي في حوض الفرات (بغداد، د.ت).
٢٥- الكتاب السنوي للامبريالية البريطانية حول وضع الزراعة في العراق خلال مدة الانتداب البريطاني من ١٩٢٠-١٩٣٢ هو عبارة عن تقرير رفعته الحكومة البريطانية الى عصبة الامم لجنة الانتدابات.
٢٦- مجموعة القوانين والأنظمة للسنوات ١٩٣٢-١٩٣٤، (بغداد، ١٩٣٤).
٢٧- المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٣٤-١٩٣٥،(بغداد، ١٩٣٥).
٢٨- مديرية الري العامة، تقرير ١٩٤٩-١٩٥٤، (بغداد، ١٩٥٤).
٢٩- المملكة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مديرية النفوس العامة، عدد خاص عن عملية التسجيل العام لسنة ١٩٥٧، العدد (١-٢)، السنة الثالثة، بغداد،١٩٥٧.
٣٠- الوثائق المحفوظه في مكتبة السيد فيصل علي رحمن (ورقة نقل المحاصيل الزراعية الى مخازن الحكومة) رقم الوثيقة ٦٥٧٩/ ٧٥ بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤٥.
٣١- وزارة الزراعة، مديرية الديوان العامة، دليل القطاع الزراعي العام في العراق لعامي ١٩٥٨ - ١٩٥٩، قسم الإحصاء الزراعي، مركزالايضاح،١٩٥٩.
٣٢- وزارة الزراعة، مديرية الزراعة العامة، جداول إحصائية،١٩٥٨-.١٩٥٩
٣٣- وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٥٨، (بغداد مطبعة الزهراء١٩٥٨).

٣٤- وزارة الزراعة، دليل القطاع الزراعي لعامي ١٩٦٨-١٩٦٩،(بغداد، ١٩٦٩).
٣٥- المملكة العراقية، وزارة الإقتصاد، تقارير مجلس الإعمار العراقي،مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤).
٣٦- منشورات الثورة قسم الدراسات، التطور الإقتصادي في العراق بعد السابع عشر من تموز، دار الثورة للنشر، (بغداد، ١٩٥٩).
٣٧- وزارة الشؤون الاجتماعية، مديرية النفوس العامة، احصاء السكان لسنة ١٩٤٧،(بغداد، ١٩٥٤)، ج١-٣.

ثالثاً: محاضر مجلس النواب:

١- م،م، ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٣، جلسة ٢٥ ٢٧آذار ١٩٣٣، (بغداد ١٩٣٣).
٢- م،م، ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٣، جلسة ١٩ ١٥ مايس ١٩٣٣، (بغداد ١٩٣٣).
٣- م،م، ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٣، جلسة ٣٩ ٤تموز ١٩٣٣، (بغداد ١٩٣٣).
٤- م،م، ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٣، جلسة ٩ ٢ كانون الثاني ١٩٣٤، (بغداد ١٩٣٤).
٥- م،م، ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٥، جلسة ١٩ ١٢ كانون الثاني ١٩٣٦، (بغداد ١٩٣٦).
٦- م،م، ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٦، جلسة ٢٣ كانون الثاني، (بغداد ١٩٣٦).
٧- م،م، ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٦، جلسة ٢٤ ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٦، (بغداد، ١٩٣٦).
٨- م.،م، ن، الدورة الانتخابية الثامنه، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٨، جلسة ٢١ ٢٢ آذار ١٩٣٦، (بغداد، ١٩٣٨).
٩- م،م، ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٦، ٤٦- ٢٤آذار ١٩٣٦، (بغداد، ١٩٣٦).
١٠- م،م، ن، الدورة الانتخابية الثامنه، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٣٧، جلسة ٨ ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٧، (بغداد، ١٩٣٨).

رابعاً: الرسائل والأطاريح:

١- أحمد عبد الرسول جبر، قضاء الشامية في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية، كلية التربية، ٢٠١١.

٢- حسن علي عبد الله، عشائر منطقة الفرات الأوسط ١٩٢٤-١٩٢٤، دراسة سياسية، كلية الاداب، جامعة البصرة، ١٩٩٥.

٣- حمادي عباس حمادي، التغيرات السكانية في محافظة القادسية ١٩٧٧-١٩٩٧ دراسة في جغرافية السكان، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد،، (جامعة بغداد، ٢٠٠٥).

٤- حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق١٩٣٢- ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد ٢٠٠٠.

٥- زينه شاكر سلمان الميالي، هديب الحاج حمود ودوره السياسي في العراق (١٩٤٦-١٩٦٣)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التربية، جامعة القادسية، (٢٠٠٦).

٦- عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

٧- عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجرمود ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

٨- عدنان رشيد حبيب أبو الريحة، دراسة في جغرافية السكن، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة الى جامعة عين شمس، كلية الآداب،قسم الجغرافية،ج١، ١٩٨٠.

٩- غصون مزهر حسين المحمداوي، محمد حديد ودوره السياسي والوطني للمدة ١٩٢٦-١٩٥٠، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد (٢٠٠٢).

١٠- وائل علي أحمد النحاس، تاريخ الصحافة الموصلية ١٩٢٦-١٩٥٨ رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل،١٩٨٨.

خامساً: الكتب العربية والمعربة:

١- أحمد سوسة، الري في العراق، (بغداد،١٩٤٢).

٢- أحمد فهمي،تقريرحول العراق، المطبعة العصرية،(بغداد، ١٩٢٦).

٣- ابراهيم كبة، الإقطاع في العراق بين نوري سعيد وخبراء العالم الغربي، (بغداد، ١٩٥٧).

٤- حامد سوادي العطية، الشامية بين الخمسينات والثمانينات من القرن العشرين، ط١، مطبعة الزهراء،(بغداد، ٢٠٠٤).

٥- حميد المطبعي،اعلام العراق في القرن العشرين،ط١، دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد، ١٩٩٥)،ج١، ج٣.

٦- حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الاول " (بيروت،١٩٩٥).
٧- دورين ورينر، الاصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق، ترجمة خير الدين حسيب،حسن أحمد السلمان،(بيروت،١٩٧٥).
٨- سعيد حمادة، ا.لنظام الإقتصادي في العراق، المطبعة الأمريكية، (بيروت، ١٩٣٨)، ص١٥١؛متي عقراي، العراق الحديث، (بغداد،١٩٣٦).
٩- سعيد عبود السامرائي، التنمية الأقتصادية في العراق، مطبعة الأزهر، (يغداد، ١٩٦٩).
١٠- سهيل صبحي سلمان، التطورات الأقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ (بغداد، ٢٠٠٩).
١١- شاكر موسى عيسى، التجارة الخارجية والتنمية في العراق، (بغداد، ١٩٧٣).
١٢- صلاح الدين ناهي، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي في العراق (بغداد، ١٩٥٥).
١٣- طلعت اشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، منشورات دار الاهالي للنشر والتوزيع (بغداد، ١٩٥٨).
١٤- طه الهاشمي، مفصل جغرافية العراق، (بغداد،١٩٣٠).
١٥- عباس ناصر الخفاجي، واقع مشاريع إستصلاح الالأراضي في حوض الفرات (بغداد، د.ت).
١٦- عبد الرزاق زبير، محاضرات في قانون الإصلاح الزراعي،(بغداد، د.ت).
١٧- عبد الحسين وداي العطية، الاصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية،(بغداد، ١٩٦٥).
١٨- عبد الوهاب مطر الداهري، التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية تقنيات واقتصادياتها في العراق (بيروت،١٩٦٨).
١٩- ـــــــــــــ، التحليل الإقتصادي،العمليات الأقتصادي لعمليات الأنتاج الزراعي، ط٢، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٩).
٢٠- عزيز سباهي، موقف من المسألة الزراعية في العراق، مطبعة دار الرواد المزدهر، (بغداد، ٢٠١٠).
٢١- عبد الرزاق الهلالي، قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي، منشورات دار الكاشف، (بيروت، ١٩٦٧).
٢٢- ـــــــــــــ، الهجرة من الريف الى المدن، ط١، مطبعة النجاح، (بغداد، ١٩).
٢٣- عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي و الاصلاح الزراعية في العراق (١٩٣٣ – ١٩٧٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٢.
٢٤- كمال محمد سعيد، القطاع الزراعي في العراق، مطبعة العاني (بغداد، ١٩٧٠).
٢٥- فلاح جمال معروف،
٢٦- قحطان لطفي علي، هكذا بنو الدولة العراقية لطفي علي مثالاً،(بغداد، ٢٠٠٦).
٢٧- متي عقراي، العراق الحديث، (بغداد،١٩٣٦).

٢٨- محمد حسن سلمان، التطور الاقتصادي في العراق، منشورات المكتبة العلوية للطباعة والنشر، (بيروت، د.ت).
٢٩- نجدة فتحي صفوت، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، (البضرة، ١٩٨٣).
٣٠- نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، (بغداد، ١٩٨٥)، ج١٢.
٣١- هلال كاظم حميري الشبلي، الريف في الصحافة العراقية ١٩٣٢-١٩٥٨، مطبعة الميزان،(النجف الأشرف،٢٠١٣).
٣٢- هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، وزارة الاعلام، (بغداد، ١٩٧٧).
٣٣- وداي العطية، تاريخ الديوانية قديما وحديثاً، مطبعة الحيدرية، (النجف، ١٩٥٤).
٣٤- يحي كاظم المعموري، تطور الري في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٣-١٩٥٠، دار الفرات للثقافة والاعلام (بابل،٢٠١١).

سادساً: الكتب الأجنبية:

1- Hassan Mohmmad Ali,Land Reclamation and settlement in Iraq. Bahddad Printing , Baghdad ,1955.

2- Reder Bullard , The Middle East ,third Edition ,(London ,1958) pp.259-260.

3- Hassan Mohammad Ali ,Land Reclmation and settlement in Iraq Baghdad printing, Baghdad,1955pp49-50.

سابعاً: الدوريات:

أ- المجلات:

١- جميل موسى النجار، السيد كاطع العوادي ودوره الوطني في الحياة السياسية العراقية،ط١، (بغداد، ٢٠٠٥).
٢- حافظ التكمجي،دراسة في النظام شبه الاقطاعي في العراق،مجلة المثقف،العدد ٢،تشرين الاول ١٩٥٨.
٣- مجلة الزراعة العراقية، مج٣، كانون الثاني، شباط، اذار، ١٩٤٨، ج١.
٤- مجلة الزراعة العراقية، المجلد الثامن، شباط، اذار، نيسان،١٩٥٣، ج١.
٥- مجلة التراث، السنة السادسة، العدد (السابع)، ١٩٧٥.
٦- محمود فهمي درويش، إصابة في النخيل الشامية، الحكومة العراقية، وزارة الإقتصاد، (بغداد)، مجلة الزراعة العراقية، الجزء الرابع، المجلد الرابع، تشرين الأول -تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٤٩.
٧- مديرية الزراعة العامة (بغداد)، المجلة الزراعي العراقية، مشاكل الأرض الزراعية في العراق، المجلد الرابع، تشرين الاول، تشرين الثاني، كانون الاول، الجزء الرابع، ١٩٤٩، ص.٤٨٦

٨- ممتاز عارف، الجراد النجدي، الحكومة العراقية، وزارة الإقتصاد، مجلة الزراعة العراقية،، الجزء الرابع، المجلد الخامس، تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٥٠.
٩- منيب السكسوني، استغلال الاراضي الزراعية في العراق، مجلة الاقتصادي، العدد (٣)، ١ أيلول ١٩٧٠، السنة الحادية عشر.
ب- الصحف:
١- الجمهورية (جريدة)، العدد (٦٥) في ٢ تشرين الأول ١٩٥٨.
٢- الحرية (جريدة) ٢٤ آب ١٩٥٨.
٣- الإستقلال (جريدة)، بغداد، العدد (٨٩٧)، في ٨ شباط ١٩٥٠.
٤- الزمان (جريدة)، العدد(٥٨٠)، في ٢٣ آذار ١٩٤٦.
٥- الزمان، العدد (٦٣٥٥) في ١ تشرين الأول ١٩٥٨.
٦- العراق، (جريدة)، العراق، العدد (٣٤٠٤)، ١٠ نيسان ١٩٣٤.
٧- اليقضة (جريدة)، العدد (٢٩٨٠)، في ٢تشرين الثاني ١٩٥٨.

ثامناً: المقابلات الشخصية:
١- مقابلة مع الإستاذ حميد ظاهر البديري، الخميس ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٢.
٢- مقابلة مع الأستاذ فائق عبد الأمير عبد الحسين الحاجم مواليد (١٩٥٣)، أعمال حرة، في ٦ تشرين الأول ٢٠١٢.